٤١٥ــ الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن أحمد
ف ه ج ــ ٨٩٨هـ. كتبه حسين بن محمد السلطي سنة ١٢٨٣هـ.
٢٥٦ق ١٤ س ٥ر٣٥x٢٢ســـــم
٦٣٦٨ نسخة جيدة ، خطها نسخ جلي، طــبع .
الأعلام ٤ : ٦٧ هدية العارفين ١ : ٥٣٤
١ــ النحو، اللغة العربية أ ــ المؤلف ب ــ الناسخ
جـ ــ تاريخ النسخ د ــ شرح الكافية لابن الحاجب
هـ ــ شرح الجامـــــــي على الكافـــية .
٨٨ / ١٢ / ١
١٠ / ٨ / ١٤٠٧هـ



شرح على الكافية لابن الحاجب

[illegible]

شكر اصطلاحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين
بآدابه أما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده
الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وكتبتها
للتحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لأنه لذلك الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر
المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بأن يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه
هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على
سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ

حمد لغوي
هو الثناء على الجميل بقصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها

شكر لغوي
وهو الثناء في مقابلة النعمة فقط سواء باللسان أو بغيره

حمد اصطلاحي
وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما

شكر اصطلاحي
هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المنادين بها

أما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية

للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده

الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وكتبتها

التحرير لولدي العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه

عن موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية

لأنه لذة الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر

المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه بأن يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه

هذا من قبيل كتب السلف حتى يصدرها على

سننها ولما لا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون

بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ

[illegible]

قال قلت اذا كان الكم جنسا واللام يحتمل جنسا قلت فعلا بجنس الاول [illegible]

فان قلت اذا كان الكم جنسا وان كان وصفه بحيث يشتمل على الواحد والاثنين فالحقيقة فلا اجتماع فان قلت [illegible] المعهود [illegible] باللام [illegible] لاستغراق

[illegible] فلنا اللام [illegible] فيلزم التكرار والنقص

قلت [illegible] الخطاب [illegible]

قوله فيه [illegible] اى انه اذا عرف ان الكلمة [illegible] فيه [illegible] حتى [illegible]

[illegible] وجملة نعم الكوكب [illegible] بتاء [illegible]

قوله وهو حسبى ونعم الوكيل جملة ونعم الوكيل معطوف [illegible] على وهو حسبى بناء على ما عليه جمهور النحاة [illegible] عطف الانشاء على الخبر [illegible] وجملة نعم الوكيل [illegible] معطوف [illegible] على حسبى [illegible] العطف على المفرد [illegible] ويجوز عطف الانشاء على الاخبار [illegible] عطف القصة على القصة

قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما يتقدم في التصور ويتأخر في الوجود [illegible] في التصور [illegible] في الوجود والعلة الغائية [illegible] ولو قال لان [illegible] الغائية [illegible] [illegible] في النسبة

العلة الغائية ما يكون متقدما على الفعل تصورا ومتأخرا وجودا كالجلوس على السرير [illegible] الغائية [illegible] من حيث النسبة [illegible] فال الشارح كالعلة الغائية [illegible] العلة

حاصل المعنى استغراق وجنس وعهد خارجى

حمل [illegible] للفاعل استغراق وجنس وعهد خارجى

للمفعول استغراق وجنس وعهد خارجى

حاصل المعنى استغراق وجنس وعهد خارجى

قال الفاضل الهندى [illegible]

[illegible] لحذف [illegible] صفات [illegible]

فى سلك التفسير [illegible]

والواو بالغير [illegible]

[illegible] كسط القول

[illegible] والعوض [illegible] اللام

قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله
تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما باستقلال الذات فيها واما باعتبار كونها مبادئ افعال اختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه بتجوز او المحمود
عليه حقيقة امر آخر   قوله في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه انتهى وكلا المعنيين
ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره
فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حامد من خلق ما يحمد عليه وتيسيره
واستعداد الحمد والكناية في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق
لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية ثابتة له تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ كما هو
الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف بارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد
ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيثبت الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد
المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ويجب بالحمد بقرينة المقام حمدا له تعالى فيكون
المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا تثبت من غيره فيكون حمده باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا ليلة المعراج
حين لاقى ربه سبحانه وتعالى ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشار به اشارة
دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة   والصلاة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك ويكون معه كتاب وشريعة والاصل
في الاضافة العهد الخارجي فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلاة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب
المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل واما على الاول فللدلالة على انه عليه الصلاة والسلام يستحق الصلاة
بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى   وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون
في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه
في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون بآدابه

ويمكن رد شارح هذا الجنس من غاية حاجة الى التاويل حيث ما مثل هذا التاويل بانه يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما يبطل هنا معنى الجمعية لم يكن نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مشتركة ولو كانت باقية لزم ان لا يصدق الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تضمها غيرها من الكلم عصام

قوله يبطل اي من راجح كلامهم عرف الكلام انما صح هو استعمال الحكم في كل لا يجب النظر الى كل فرد من حيث انه لا فرق بين الواحد والجمع في مثل ذلك الحكم بخلاف كل الرجال يحملون الصخرة فالحكم على الجماعة بمعنى ان كل فرد بيان لا يعقل فكان الجمع في الاول يبطل من حيث الحكم وليس من ادعائهم ان الجمعية يبطل بالكلية مع بقي اطلاق الجمع في الاثبات على واحد فقط ويصح جريان احكام اللفظ المفرد عليه من التذكير وافراد نعته مثلا قوله لزم ان لا يلزم مع ممنوع لانه سيما عند من لا يقول بمفهوم المخالفة ومن يقول به لم يشترط عنده وتحقيقها ممنوع لشايع الى المثنى والجمع لم يعد واحدا من صيغ ما يعتبر مفهوم الا ان غيرها من قبيل العدد وهو ضعيف المفهومات وان قولهم في كل لا انه وجه التشبيه لا ان مثله العلماء بانه يكفي بفرد واحد فلانه اشتهر في العرف لعموم السلب لا السلب العموم والله اعلم فناري

قوله فهذه اي هذه الاحرف التي حضرت في العقل مستحضر المعاني التي سبا كرها في الكتاب على وجه الاجمال او وردت اسم الاشارة لبيانها واستعادة الاشارة حيثما يستعمل في المحسوس لانه كان وضعها للمحسوس ليحصل الى حضرة في ذهن المخاطب كما ان الكلمة والكلمة بها اي الاشارة الى اثباته هذه المعاني حق صارت لكمال علمه بها كانها حاضرة عنده او يقال على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب اي انه يبلغ مبلغا صارت المعاني كالمحسوسة عنده او مستحضرة فيه ان يشاب له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني عصام

قوله للعلامة بمعنى يجلب الغفر الى يكون في نفاية لكانته العلامة صفة لكا فية ويحتمل ان يجلب اللفظ الى يكون في نفاية كالتنه العلامة حال منه او الكافية بجب اليه المخففوه في مثله رعاية جانب المعنى لانه اسم وان لم يحتمل جانب اللفظ بحيث لا يكون الاسناد الى الفاعل او المفعول به والكافية مضاف اليه للمشكلات الى ان المفعول لا يحمل يجلب المعنى وينتصب بفاعل ولا مفعول به والجواب عنه انه يصح ابراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول به اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

كما في المضاف اليه ق · او كان جزءه · لا تكلف تغليب · اللفظ للمعنى على التوصيف لا يجب · لانه يستعرف الكلام ح

اي ان الكافية للعلامة مشهور معلوم لكل واحد وكل شيء بعد العلم وصاف وكل شيء قبل العلم فيان والمعنى يقتضي كونه صفة لانه الحال بعد لانه التي والمعنى يقتضي كونه حال لانه يدل على كونه متعلق نكرة لانه الاصل في الحروف ان يقع بعد المعرفة ان يكون حالا ان تم يدل على كونه متعلق نكرة وهي قبل ذلك ان الاصل في الاشياء التنكير والتعريف ح

قوله وعلى آله الكرام الجار عاية للادب

قوله وعلى آله الكرام الجاري عاية للادب لان تكرير المتعلق يستلزم تكرير المتعلق فيدل على ان الصلاة على الآل نوع آخر ولا يتعلق ان افراده صلى الله عليه وسلم بالصلاة ابلغ في الادب مع الشيء بلا بينه وبين آله في صلاة واحدة بخاري

الأصل في اللام والاضافة العهد

النظر ان يقول للعلامة المشهورة فان الاشتباه يستاد في ضمير المؤنث اللفظي بوجوب تانيث المسند الا انه غلب جانب المعنى لانه ادل بالعلامة مذكر ولا
الاشتباه في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنث او بالعكس عصام
كلفظ النفس

وعن زيد من غلام زيد عمرو قائما الذي علمه زيد قائما وعن الغلام منه الذي علم زيد عمرا اباه قائم وعن
المفعول الثالث من اعلم الله زيدا عمرا اخيرا الناس الذي اعلمه الله زيدا عمرا اباه اخير الناس وعن المصدر
الموصوف من ضربت ضربا شديدا الذي ضربته ضرب شديد وتستغنوا عن الصفة غير الموضوع اذ
لا فائدة فيه و اذا اخبرت عن الظرف في مررت يوم الجمعة وجلست مكانك الذي سرت فيه يوم الجمعة
والذي جلست فيه مكانك وعن المفعول معه في ضربت وزيدا الذي ضربت اباه زيد وعن خبر كان
في كان زيد قائما الذي كان زيد اباه قائم وعن المستثنى في جاء القوم الا زيد الذي جاء القوم الا
اباه زيد هذا في المنصوبات واما في المرفوعات فنقول في الاخبار عن الفاعل المظهر في طلعت الشمس
الطالع الشمس وعن المضمر في ذهبت الذي ذهبت انا وعن علم قائم مقام فاعله في ضرب زيد
الذي ضرب زيد وعن علم كان في كان زيد قائم الذي كان قائما زيد وعن المقطوع من قام زيد وعمرو
الذي قام زيد وهو عمرو واما في المجرورات فنقول في المجرور بحرف في مررت بزيد الذي مررت به زيد
وعن المجرور بالاضافة في ضربت غلام زيد الذي ضربت غلامه زيد وعن البدل في مررت برجل اضحك
الذي مررت برجل به اضحك وعن المبدل منه فيه لا يجوز الا مع البدل الذي رجل اضحك وفيه
مررنا الذي مررت به اضحك رجل و اذا اخبرت بالجملة الاسمية عن المبتدأ من زيد منطلق قلت الذي
هو منطلق زيد وعن الخبر الذي زيد هو منطلق وعن علم ان من ان زيدا اضحك الذي انه اضحك
زيد وعن خبرها مستوا ان زيدا هو اضحك كامله

الذي

قوله وعلى آله الكرم الجار عابة للادب

قوله وعلى آله الكرم الجار عابة للادب لا يجوز التكرير بالمتعلق يستلزم
على ان الصلاة على الآل نوع افرد لا يحقان افراده صلى الله عليه و
مع الشك بل انه وباقي في صلاة واحدة بخاري

الاصل في اللام والاضافة العهد

النظر ان يقول للعلامة المشهورة فان الاقتضاء ستاد
يوجب تانيث المسند الى ... المعنى
... والثانيث اذا كان اللفظ ...
بالعكس
عصام
كلفظ النفس

قوله وعلى آله الكرام الجارين عادة الادب

قوله وعلى آله الكرام الجارين عادة للادب لا يحكم بان المتعلق يستلزم ...
على ان الصلاة على الآل نوع افرد لا يحكان افراده صلى الله عليه ...
من التشبه بالتابعين وباع الى نوع صلاة واحدة بجاري

الاصل في اللام والاضافة العهد

النظر ان يقول للعلامة المشهورة فان الاشتهار يستفاد و ...
يوجب ثانيث المسند الى اسم عين جانب المعنى لانه ... بالعلة ...
الاضافة في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا ...
بالعكس عصام
للفظ النفس

اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم الى الدلالة اللفظية الوضعية وقد ثبت انها منقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام فالمدلول

المطابقي المحقق ... فان قلت ... قلت

حقيقة او حكما مما كان

كزيد وضرب وكحكى كالمنو

اصلا ولم يضع له لفظ

هو وانت واكرم واعلم

والمحذوف لفظ حقيقة

وكلمات الله فانه

كلمات الملائكة والجن

والنصب والاشارات

وانما قال لفظ ولم يقل

لازم لعدم التلفظ

شيء بشيء بحيث متى

الثاني فيل يخرج عنه

اذا اطلق مع ضم

صحيحا واطلاقه

...سان في محاوراتهم

معنى المعنى ما يقصد

...صدا فهمي بمعنى

المعنى ما ضوء في الوضع

... والالفاظ الدالة

فروقا لما الموضوع

وضعها لغرض التركيب

... بازاء بعض اجزائها

القصد وهو اعم من

الكلمات المفردة بازاء

نوع المفرد فلنا

... القائل الى الفاظ

ليس هنا لفظ وضع

... فراده الفاظ كلفظ

حقيقة او حكما كما كان او ...

كزيد وضرب ولكلمة كالمنوي في ...

اصلا ولم يضع له لفظ واعتا ...

هو وانت واجروا عليه احكا ...

والمحذوف لفظ حقيقة لا حك ...

وكلمات الله تعالى فلم ...

كلمات الملائكة والجن ...

والنصب والاشارات ...

وانما قال لفظ ولم يقل ...

لا زمه لعدم الالتفات ...

شيء بشيء بحيث متى اط ...

الثاني فيل يخرج عنه وض ...

اذا اطلق مع ضم ضم ...

صحيحا واطلاق لحرف ...

... في مجاورا لهم

... المعنى ما يقصد

... فهم معنى

... معنى ماخوذ في الوضع

... الالفاظ الدالة

... وفي الهجا الموضوعة

... ضعها لغرض التركيب

... بازاء بعض اجزائها

... قصد وهو اعم من

... كلمات المفردة بازاء

... المفرد فلنا ...

... بالقياس الى الفاظها

... ليس ههنا لفظ وضع

... مفرده الفاظ كلفظ

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحكمي
كزيد وضرب وكلمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو
هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكانه لفظ حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى فيها اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والاشارات خارجة عن اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير
لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني فيخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال

المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى
المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجا الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ

فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في موضوع

واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل

والانفعال واما الكم فهو الذي يقبل المساواة لذاته وينقسم الى منفصل كالعدد والى متصل قار الذات

وهو المقدار كالخط والسطح والثخن والى متصل غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي

لذاته قسمة ولا نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر

وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية وهي حالات في ابتداء تحققها

وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع او نحو

الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية والزوجية والفردية

واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب

حصوله في الزمان او الان واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو

حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متعمما ومتقمصا واما الوضع

فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور

الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره كالقاطع مادام يقطع

واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كالمتسخن مادام يتسخن

وينقسم الى منفصل والى متصل فنقول

[illegible]

[illegible]

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منتقض

بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو له

الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح

ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى

المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان

اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه يجوز

كما يركب في مثل ان قتل قتيلا وما مرفوع على انه صفة اللفظ

ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا يذهب مذهبهما ما نكتة

في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان نكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف

الافراد واما نصبه فان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من

المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه

صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك انه لا يحكم [illegible]

بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي يتوهم

الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما لا يدل على انه صفة المعنى ومعناه ح

ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى

المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان

اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فيمعنى انه مركب فيه يجوز

كما يركب في مثل ان قتل فتنبه وانما رفع على انه صفة اللفظ

ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا يدح منه بها ما نكتة

في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان نكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف

الافراد وانما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من

المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه

صحة ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

مقولات العشرة منظومة في البيتين الطويل الاثنتي عشر ابن مالك في بيته بالاصمعي كان مكي بيته حقيف

لوا قال الثعلبي فهذه عشر مقولات فعي

نقل انفعال

فصل في المقولات العشرة اصلها جوهر وتسعة اعراض وهي الكم والكيف والاين والمتى والوضع والملك والاضافة والفعل والانفعال فان علمت انه زيد او انه ناطق فقد علمت الجوهر وان علمت انه طويل او قصير فقد علمت الكم وان علمت انه ابيض او اسود او مريض او صحيح فقد علمت الكيف وان علمت انه في اي مكان كان فقد علمت الاين وان علمت انه في اي زمان فقد علمت المتى وان علمت انه قائم او قاعد فقد علمت الوضع وان علمت انه لابس القميص او الجبة فقد علمت الملك وان علمت انه ابن زيد او اخو عمرو فقد علمت الاضافة وان علمت انه يشرب او ياكل او يعطي او يصرف فقد علمت الفعل وان علمت انه يتاثر من حرارة النار او برودة الهواء فقد علمت الانفعال والله اعلم

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو له
الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو المجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز
كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وان رفع على انه صفة اللفظ
فمعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد ان يقال ان النكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان نكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد واما نصبه فان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له

حسب

حسب الزمان وبهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد للافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها فانه يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي
مثل عبد الله علما اذ خل فيه مع انه يعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما افرده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج به عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدال لا يكون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فهي كيفية الوضع كيفية الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء

بدار على وجود الدافظ وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصد

فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهى اى الكلمة اسم

وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانه

اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما ان

صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اى في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على

معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله

بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى الفعل

الثالث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها كمن والى فانهما تحتاجان

في الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لانه

في اللغة الطرف وهو في طرف اى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث

يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول

يدل على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم

وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من

صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على

معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها

بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد كل منها ان شاء الله تعالى القسم

الثالث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها حرف كمن والى فانهما يحتاجان

في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لانه

في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث

يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد [illegible] الكلام لغة اذ يطلق الكلام
على ما في النفس كما قال الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد
دليلا [illegible] والمركب التام [illegible] الموضع له اي اللفظ الذي
تضمن اي الموضوع [illegible] عشر معنى في سبعة
[illegible] الكلمتين [illegible]
[illegible] الاعداد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والاستفهام والتمني والعرض [illegible]
[illegible] والمدح والذم [illegible]

فصل

اعلم [illegible]

الترادف خلاف الاصل

يدل على وجود اللافظ ولا يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم

وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من

صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على

معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله

بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد كل من الثلثة انشاء الله تعالى القسم

الثالث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها حرف كمن والى فانهما يحتاجان

في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف

في اللغة الطرف وهو يقع طرفا اي في جانب مقابل للكلام والفعل حيث

يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما

يدل

يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه

بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين

يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها

ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني

وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ

من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على

مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل

سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه

حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك

لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج

الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد

الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم

الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عنه بحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل منها تعريف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد درج المصنف حيث اشار الى وجه
في ضمنه دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير
الكلامية وبقوله تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية

نحو غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية صح

مثل

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة و
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخيرين فيها مع انهما مركبان في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو ضربت ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر
الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
فيه يصرح فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود

المستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عنه الحرف بالاستقلال وعن

والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتر

لكل منها معرفا جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس

هنا الا المعرف الجامع المانع فتدبر الملخص حيث اشار الى ه

في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله و قد علم بذلك ثم

فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة

قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تض

حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن ا

هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا

بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد اي اسناد احدى الكلمتين الى

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث

فائدة تامة فقوله ما تضمن خرج المهملات والمفردات والمركبات ا

الكلامية و بقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات

خرجت المركبات الغير الكلامية مثل ضرب زيد وضربت وزيد ف

مثل

لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولهذا قال في المفصل
ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل
واسم فان التركيب الثنائى العقلى بينها الاقسام الثلثة يرتقى الى
ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وقد تبين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد فالاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية ففي
حرف وحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذى يعد المنوى في ادعو وهو انا الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى
في نفسه اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى
لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى
حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه
ما ذكره بعض المحققين انه كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته و
موجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ
في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدال عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا

لانه وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولانها فاى لا يحصل
فلذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل
واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين [illegible] الاقسام الثلثة يرتقى الى
ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها
من جنسين اسم و فعل اسم وحرف [illegible] فعل وحرف فمن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد فالاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا فى اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية ففى
حرف وحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذى هو المنوى فى ادعو وهو انا الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى
فى نفسه اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

وجعلت آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي

هذا اذا كان الضمير المجرور في نفسه ويحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا
المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى لعدم سبق شيء ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا
يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ولزوم تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكنه لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان

ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرج بقوله

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن

اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج

الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب

الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر

الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه يستعمل مصدرا ايضا

او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة

مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه ومه

او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها

بالدال على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال

المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع

وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال

يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا

في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه

نعم

نعم يقدح في ارادة المعين الاخرى معها وفائدة الدلالة هي الارادة **ومن خواصه**

لما بين حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليحصل زيادة معرفة به فقال

ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على

انه انما ذكر بعضا منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد

في غيره وهي اما شاملة لافراده كالكاتب بالقوة للانسان او

غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف

ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام

اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام

وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف

لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه

فحاصله ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر لفظا
في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل
الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما
يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع
عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول
او اللحوق بالاخر فكل منهما منتف في الاسناد وكذا في الاضافة فالمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا

ابدا مسندا لفظا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها منه التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد تقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناول
المصدر اي يوم نفع الصادقين فهي في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يتحقق
بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان
معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما
ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب اي الذي هو القسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام
زيد ولا يدخل في قولك زيد قائم وقام هو لانه ليس مركبا اصلا مع

من الاسماء المعدودة تخالف بانا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكنه لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البنا فالاف
ببانيه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء فانها هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر في كلام الامام عبد القاهر فاعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه وما وجد الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف

اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها بذلك مستغن عن علم النحو فلا فائدة
له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما صنعه
فعل المص رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل حرف صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليهم في العمل بان يعمل بعض منها اختلاف ما يعمل البعض الآخر

اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا

ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في ههنا الصف

والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا

على المعرب اى يختلف لفظا آخره او تقديرا او على المصدرية

لفظا او تقديرا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت

وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان

وفيما قبلنى انقلبت ياء الفا فصار الاعراب تقديرا فال

فالتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين و

فتى ومجموعا فانه قد اختلف فيه العوامل ولا اختلاف في

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب

وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه

باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد الداعي خادم العلم الشريف والله سعيد . الى الفاضل الكريم .
والصديق الحميم . والضيف الوثيق . والخل الوفيق . زبدة الامجاد
وسلالة العباد . ونظام الامور والمعالي . وعماد الاكابر والاعالي .
الحاج موسى البخبتي . اعاذه الله تعالى
من المكاره والازمات . وافاض عليه
من الاعطاف والهبات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اما بعد . فاني احمد اليك الله
الذي لا اله الا هو اما بعد . فالمسؤل من الله المنان . ان يديمك
وعيالك وذويك في ايمان وامان . ووقاية من شدائد الزمان .
اما بعد . فانك عندي بالمنزلة التي تعلمها من العزة والقرب والزلفى
ولقلبي اليك الخلق من المحبة والشوق بحيث لا تسطر في كتاب
ولا تفي بها الخطاب . وقد ارسلت اليك هذه الرسالة .
ثقة بتلك المقالة . واعتمادا على الوعد الموعود . والامر المعهود .
فان انت صدقت المقول . وارسلت ما وعدت بيد هذا الرسول .
فانك اخ من الصديقين . وخلص الصالحين . واني لك على قدم الاخلاص
من القائمين . ويطول بقائك من الداعين . ما دمت حيا . جعلك الله
مرضيا .

عليه في العمل بان يعمل بعضها اختلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا
اختلافها بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانا
ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ
وفتيا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى ومجموعا فانه قد اختلف فيه العوامل ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور مختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف لاختلاف

الاعراب على ثلاثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسماء واعراب بالمشابهة كاعراب المضارع واعراب بالتبعية كاعراب
التوابع والبناء ايضا على ثلاثة اقسام الاول بالاصالة كبناء الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام على افصح القول
والثاني بالمشابهة كاسماء المبنية والثالث بالتبعية كالمثنى والمنادى في قولك لا رجلين ويا زيدان

لاختلاف آخر المعرب ولا لاختلاف العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه الاعراب بل هنا حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم تذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من الخواص الشاملة **الاعراب** ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين
يراد بما الموصولة الحركة والحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو اريد
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو
القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على
آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انهما قبل ياء المتكلم وههنا
القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة وضع
الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني وكانه اراد بهذا المعنى

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
باو خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فائدته بعيدة
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف
آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية و
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على
على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فـ
فاذا تلك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة مثنى وجزءا
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
المعاني ووضع بحيث تختلف آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته وكما ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون

الدال

الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب به اذا
اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا
فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وكيف
به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم
علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة
بمعنى [illegible] الى الحاصل بها المصدرية لهما كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد و

باء خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من في

عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلا

اخره ليدل الاختلاف او قابلية الاختلاف على المعاني

والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفا

على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الور

يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي اذا تداولوه اي

بعد واحد على سبيل المناوبة فالبدلية لا على سبيل

فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاق

مجتمعة للتضاد بينها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا

بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للد

المعاني ووضع بحيث تختلف اخر المعرب لاختلاف

جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على صيغة وكذلك لان الصفة متأخرة عن الموصوف فا

فتح كسر ضم وهذه الثلاثة مشتركة بين المعرب والمبني ﻫ

جر جزم وهذا المخصوص بالمعرب فلا يستعمل في المبني ﻫ

وقف وهذا المخصوص بالمبني فلا يستعمل في المعرب ﻫ

رفع نصب جر وهذه الثلاثة مختصة بالمعرب فلا يستعمل في المبني ﻫ

ضم فتح كسر وهذه الثلاثة مختصة بالمبني فلا يستعمل في المعرب ﻫ

سكون وهذا ان مشترك بين المعرب والمبني ﻫ

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد و
بل هو خارج عن الحد بمعنى وضع الاعراب المفهوم من في
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلا
اخره لاجل الاختلاف او قابلا للاختلاف على المعاني
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الم
على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الور
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي اذا تداولوه
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاو
مجتمعة للتضاد بينها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا
بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للد
المعاني ووضع بحيث تختلف اخر المعرب لاختلاف
جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لانه تحصل الاسم بذ
على صيغة وكذلك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فا

والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له **والعامل** لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم المعنى المقتضي اي به يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المقتضية على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد** المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلثة والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال

الثلث

الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة **جمع المؤنث** السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات **غير المنصرف** بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الرذيلة والافعال القبيحة

وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي

لام لانها اذ اصله فوه وذو ومال وهو لفيف مقرون بالواو لان اذ اصله

ذوو واما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف

نصبا وبالياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة

بالحركات نحو جاءني اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى

والمجموع منها معرب باعراب المثنى والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء

بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا

فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون

مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا

لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب

هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم

بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون

بينهما وبين

وهذه الكلمات الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي

لامهما اذ اصله فوه وذو وماك وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله

ذوو واما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

... بالواو فعاوالالف

... اذ مصغرها معربة

... وموحدة اخ المثنى

... جنديه الغيبة الكفاء

... لم تكن مضافة اصلا

... خ فينبغي ان تكون

... ضافة الى يا المتكلم

... الشرط بالمثال لما

... جعل اعراب

... جمع المذكر السالم

... لك لئلا يكون

بينهما وبين

بينهما وبين الآحاد وقفة ومنافرة تامة واما اخفاء والاسماء

ستة لان اعراب كل من المثنى والجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل

اعراب اسمان واما اختار هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون

معانيها منبئة عن تعدد وكوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها

حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم

فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب

المثنى فيما لحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا

مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر واما قيد بذلك

لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب

بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فوفى فيه كلا الاعتبارين

فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل

واعرب بالحركات التى هى الاصل لكنه تكون حركاته تقديرية لان اخره الف

يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب

معناه الذي هو الغرض واعرب بالحروف التي هي الغرض نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان كذا اي اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا ومنها جمع المذكر
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكنه يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو لانه جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لكان ثلثون جمع ثلثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معاشر العشرة واطلاق
ثلثين على تسعة لانها ثلثة معاشر الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع
ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب

وهو علامة

معناه الذي هو الغرض واعرب بالحروف التي هي الغرض نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى المضمر واثنان كذا اي مثل المثنى واثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا **جمع المذكر**
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكنه يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو جمع ذو والاه لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لكان ثلثون جمع ثلثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معاشر العشرة واطلاق
ثلثين على تسعة لانها ثلثة معاشر الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وانما هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعدد في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع
ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب

وهو علامة

وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لوقع الالتباس فلو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجموع
بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه ضمير مرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكسرة وقلة
الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل منهما فضلة في الكلام **وقد فرغ** من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين ينظر الى تقسيمهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه

أو لأنه بمنزلة اللفظي ما علاه فقال التقديري أي تقدير الإعراب فيما
أي في الاسم المعرب الذي تعذر الإعراب فيه أي امتنع ظهوره في لفظه وذلك
إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كما في الاسم
المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فإن الألف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم
نحو غلامي فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة فما
ذهب إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
أي في الأحوال الثلاث يعني كون الإعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب إنما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها أو استثقل عطف على
تعذر أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه وذلك إذا كان
محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا
على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة

أي تقدير الإعراب فيما تعذر

لا لالتقاء الساكن

١٧

لالتقاء الساكنين كقاض أو غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا أي في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء [illegible]
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الإعراب للاستثقال
قد يكون في الإعراب بالحركة وقد يكون في الإعراب بالحروف كنحو مسلمي بخلاف
تقدير الإعراب للتعذر فإنه مختص بالحركة رفعا يعني تقدير الإعراب في نحو
مسلمي إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فإن أصله مسلموي لسقوط النون بالإضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار
الإعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فإن الإدغام ثمه
لا يخرج الياء عن حقيقتها فإن الياء المدغمة أيضا ياء وقد يكون الإعراب
بالحروف تقديرها في الأحوال الثلاث في مثل جاءني أبو القوم ورأيت
أبا القوم ومررت بأبي القوم فإنه لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ
بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي أي الإعراب

الملفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما يعتد فيه الاعراب او الشغل

ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من

المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف

غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان او واحدة

باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر سيجيء ذكره من علل تسع او علة

واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام

هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع

ما في هاتين البيتين من الامور التسعة لان كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم

على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف

وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين

من الواو والحم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى

ويمتنع النون الذي حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها

او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف

مع انها

مع انها زائدة ايضا ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل

الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة فاريد زيادة الالف

قبل النون لاشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف

فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله عمرو فانه يفهم

على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله

وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى

الحفظ لان النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة

علة قول [illegible] تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا

واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا

فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال احد عشر لكن

القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه

ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال

للمعرفة وفي اكثر النسخ زينب مثال للمعرفة ساقطة بعد طلحة مثال الى قوله

ضابطة الاعراب

التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع

ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن

الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين

او واحدة تقوم مقامهما انه لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية

فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من جهة انه

فرعي بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه عن

المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة

التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه

والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة

والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع

العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد

والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه

ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن

المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز

الى جناب الاخ الاعز الاكرم
فرخت جميل مرتضى علي شمس كربب

سلام الله عليكم وكما شئتم ادامكم [illegible]

اما بعد فاعلم لك اني كنت احضر لديكم لاخذ واكل نصيبي من الثمرة
فالآن حال بيني وبينها الحيلولة ونعلم عندكم فكم هو نخباء على الهوا
اتوقع من عزيز لطفك ان ترسل لي والثمر شيئا منها من التوت قدرا
[illegible] فليكن ويكون ذلك عندي وعندكم اعز من الثمر والذهب
ولا انسى حسنات الابدا [illegible] والسلام

والا اخوكم ومحبكم [illegible]
[illegible] ٢٣٤ [illegible]

التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما انه لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه له
فرعيتان بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه عن
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي

لا يمنع

التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من جهة ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه عن
المصدر فيمنع منه الاثر المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي

لا يمنع

لا يمنع سكونه ضرورة او بغير ضرورة صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلوه
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع منع صرفه انكسارا عن الوزن او انزحافا
يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان في غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت
الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسم باحمد فانه

لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر

الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب

بينه وبين المنصرف لان التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم فاذا لم يصل الى

حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا لاجتماع سلاسلا للتناسب المنصرف

الذي يليه اعني اغلالا ففي سلاسلا واغلالا مثال للجموع غير المنصرف

الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اي

العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين منها من العلل التسع علتان اثنتان

فان كل واحدة منهما تقوم مقام العلتين احديهما الجمع البالغ الى صيغة

منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او

حكما كالجمع الموافق لها في عدة الحروف والحركات والسكنات كمساجد

ومصابيح وثانيهما التانيث لكنه لا مطلقا بل بعض افراده وهو الفا التانيث

المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة

وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل

لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها

ليست لازمة

ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر

والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يعتد بلزوم الوضعي

فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا واخرجه اي خروج

الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل

والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغ المصادر ليست صيغ

المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فان المبادي

ما خرجت عن صيغها الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع

في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرجت عن صيغها

الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بعد

ان يقال بعضهم مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما

كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات

الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل

اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة مما هو القياس فيها اعني

افوسا وانيابا بل انما جمع القوس والبيت ابتداء على اقوس وابيات على خلاف
القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل تعريفه بهذا
التميز اقول لا يخفى عليك انه على هذا التقدير لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصف
او العلمية واحتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما
وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه فوجوده محقق

بلا شك

بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما اثنان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفي ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع
صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضة
التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما
وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل

باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهب
الى تقديره الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو حينئذ وقبل وبأيهم نهم عدى وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن فعلة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر
الصفة الاصلية وان طرأت بالغلبة في باب التاكيد لما في اجمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجمع الشاذ كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس
فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما افعل على انيب واقوس

فلا شذوذ

فلا شذوذ في هذا الجمع ولا قاعدة كلية تخرج ليلزم من نفيها الا
الشذوذ فحمل انه يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و
والمعدول او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر يفرض يكون الداعى
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة والمراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له
على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار وظفار فانها مبنية
وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها
العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبر
فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه

انما هو للحمل على نظائره لا للتحصيل بسبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع
الصرف واما قال في لغة تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي

لعرضية

لعرضية فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع
الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لانه لا يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من شرط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في مثل قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما

سلمنا انها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الفعوة التي هي الحدة وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على
زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال ع اي الاصل في الاسم الصرف **التانيث**
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه كالشرط لم يشترط في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتحقق التانيث لانه زال لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينقل عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه لا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير تانيث

المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف
الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد
الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى
وجود السببين فيه وزينب وسقر لطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي كما هي

باعتبار معناه يعني اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه يعني اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان كان التانيث لعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي ان تكون تلك النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية

العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه علما في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف بتة

تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وبهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في بعض

التعريف فله نوع قوة في ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت
فما غيرنا العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها هنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبب آخر لئلا يقاوم سكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشرط
وهو لم حضرموت بعلبك وابراهيم ممنوع صرفهما لوجود الشرط الثاني التاما
فيهما فائدة في شرط تحرك الاوسط في ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان من قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين اشرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع و

وهي الصيغة

وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
وانتهى التكسير فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ليكون صيغة مصونة عن قبول
التغير فنحو فرازنة بغير تاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فاره
وانما اشترط كونها بغير تاء لانها لو كانت معها كانت على وزن المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في فرازنة جمعه
فتو ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه غير متمحض لها جمعا لا في الحال
ولا في المآل واما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانه جمع فرزان
او فرزان بكر الفا فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغير تاء فيمتنع صرفه لوجود

شرط تانيثها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان و مصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وليعلم ان نحو وامثالها مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع انها غير منصرفة لفقدان شرط تانيثه الجمعية وهو كونها بلا تاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف للجمعية لكن لا بتلك الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية

الاصلية

الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قاله في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا
جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تنقض بسراويل الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فقد يرد الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فيناسب الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سروالة تقديراً وفرضاً فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم انه هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد حفظ لهذه القاعدة انه جمع سروالة تقديراً فا
فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع على السراويل واذا عرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع لنحتاج في التقصي عنه الى حمله على تقدير ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل يائياً كان او واوياً كالجواري والدواعي رفعاً
وجراً اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول
جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو
رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلفوا فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجواهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم

الصرف

الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المذكور ولهذا لا يجري الاعراب على
الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط التنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او من حركتها هذا التنوين وعلى هذا العكس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع
فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت
للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب هو صيرورة كلمتين

او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبجري عليهما شرطه العلمية
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه
ما يقتضي منع الصرف ولا اسنادي لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغيير لم يمكن ان يعرف بذلك تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كأنه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون

الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف يسميان زائدتين لانهما
من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث
في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان تشبيههما لمنع الصرف اما
كونهما زائدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو
القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما الصرف وتأثيرهما باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانتا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني
امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا
انصرف عريان لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى

كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فبقي بينهما لا لغي التانيث على حالها وهي
ثمه اي ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن فانه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا يطلق على غيره تعالى
مذكرا ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف ونحو سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ونحو ندمان فانه لا اختلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة **وزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر للموضع وخضم
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم لهذا الصبغ معروف وهو

العندم

العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة كزيادته حرفا او حرف زائد من حروف
اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال
كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بها
التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل وقال غير قابل للتاء فيها
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون قبلها واليعملة فان مجيء التاء
في يعملة للمبالغة لانه ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة فمن ههنا اي ومن اجل اعتبار
اشتراط الزيادة مع عدم قبول التاء امتنع احمر عند الوصفية من الصرف لوجود

مطلب

الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانتفى بعمل لقبول التاء المجيء بعمله
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز
بذلك عما يجامع الغير التأنيث او صيغة منتهى الجموع فانه كل واحد منهما كاف
في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من جماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او جعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق
صرف لما تبين اى ظهر من اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها
اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما اى السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه
وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما يفهم من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان

لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكونان اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين
مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء
بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب انه هذا
مخفف لجواز ان يقرأ وروده اصمت بكسرتين وانه لم يشتهر في الاوزان التي
تحقق فيها العدل كنصف ثلاث او نقول بانه لم يجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي

بدونها فقضى منع الصرف اياه واعتبر خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا
لا يقتضي العدل لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث
المعنوي ثم انه اشار الى الاستثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش لكنه هو اي الاخفش
تلميذ سيبويه وما كان قول التلميذ اظهر مع ان فيه مخالفة لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ فانه كان غير مستحسن فيهما على ذلك
في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير ضعيف فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التأكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما فان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبر

فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع
في اعتبارها ايضا فلم اعتبرها فقد ذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
قبل البناء على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية فيها سواد وبياض ففيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها فنيت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولا يلزمه لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير فانه كان ينبغي
ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي
والعلمية فاجاب المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية

باب يعفر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعينه والجمع مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه والاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل

فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فوتت جهة المشابهة فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما فان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به من غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل

وجمال سبحلان اى ضخمان وكالاسم الخالبات هو اى المرفوع البدال علم
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او
الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوفا بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلي وهو بحث مستقل عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا فمنه
اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية

ليخرج عنه حد توابع الفاعل وكذا المراد في حدود جميع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في نحو زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره يستلزم الاسناد اليه في
الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا فخرج عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
اى بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما هو
في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول ولا يحتاج الى هذا القيد

ليخرج

انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل و مثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة [redacted] احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر
مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل

وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع
بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلاما او شرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا اشترط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس

وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم من قولك ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا إلا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وإنما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لأنا لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا في ما ضرب إلا عمرا زيد فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ الحصر إنما هو فيما يلي إلا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحدا إلا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو أيضا خلاف المقصود وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى إلا لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعا وإذا اتصل به

اي بالفاعل

اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه أو وقع أي الفاعل بعد إلا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا إلا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى إلا نحو إنما ضرب عمرا زيد أو اتصل به مفعوله بأن يكون المفعول ضميرا متصلا وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تقديمه تأخيره أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا أو رتبة وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا أي حذفا جائزا في مثل زيد أي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عما يعلم به لقيام فيجوز أن يقول المجيب زيد بحذف قام أي قام زيد ويجوز

ان يقول قام زيد بكر وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على بناء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن تلافي خصمه لانه كان ظهير العجزة
والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه سائل يسأل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله فهو يسئل لاجل تحصيل المال
لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

استجارك

استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مبهما حتى يفسر فهو بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فيه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه
جملة فعلية وإذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته

في العمل فلما قال الفعلان معاة التنازع فقد يقع في اكثر من فعلين افيضا
على وانما التنازع وهو التعال الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اى بعد الفعلين اذا لمتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول
اذ هو مستغنى قبل الثانى فلا يكونا فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما
فيه انما بحسب المعنى بتوجههما اليه ويصح ان يكون هو مع في موقع في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منها على البدل حتى لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
لانه ~~المتصل~~ وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا ويغير ذلك مما
يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويزنا اعمال الاول ويختار النحاة الكوفية الاول اى اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازهم عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبنا بر انه المذهب
المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف فاعل وفقاً لهم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على توافقهما

لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع
كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول لكن لا يخفى واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكنه
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف
لا يصلح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فهما
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية
بانه يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين

في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكونان متنازعين في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم
زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه وكذلك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الآخر حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني [illegible]

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور ودون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل لا اذا اسند الثاني خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي هـ
وجاز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او
حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل [illegible]
عنه في مثل الرافعين او اضمره بعد الظاهر كما في صورة تأخر الناصب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وانه [illegible]
غيرهما نوزع عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر استغني عنه والا اي وان لم يستغن

عند اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربنى واضمرت في اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو الفعل المختار ومن يحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لم يبق الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعملت حسبنى فجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو

لو اضمر

لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو منطلقا
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظنا المفعول
الثاني باعتبار الدال على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع وقد استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
من المال حيث فالعاقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذا قائل يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال امرؤ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال كما قلنا تقديم لاعدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت

طلب المنافي لكل منهما وذلك لانه لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء

او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون

معمولا لم اطلب محذوفا اي اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر

اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح

يستقيم المعنى يعني انا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال و

ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله

اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل فلم يقل

ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل

حتى سماه بعض النحاة فاعلا وكل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك

المفعول وانما اضيف الى مفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به

واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه

وشرطه اي شرط ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام

الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي

المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل

ويستفعل

طلبا للمنافي لكل منهما وذلك لانه لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعولا لم اطلب المجد وقال اطلب العز والمجد كما هو علم اللبيب المتأخر
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح
يستقيم المعنى يعني انا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال و
ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل كما فعل
ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى مفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط ما لم مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي
المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويس

ويستفعل

ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الاول تاما لزم كونه مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه
يشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والعلية بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول معه والمفعول له
كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لان شبهه

بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة نقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلقا للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل واقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن
اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي من الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني
لانه معط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو
اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه بمعنى

من جملة

من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد
عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان والمراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا الحد القسم فانهما لا يكونا
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا او الف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا لزم الفصل بين افعل
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه
كالجزء رافعة لظاهر او ما جرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو

اراغب انت عن الهتى واضارب هو عمرا نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير

عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر يجب ان ينثنى مثل زيد قائم مثل

مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان

طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها

نحو ما قائم زيد واقائم زيد واضارب زيد عمرا اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان

او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر لما جاز الامران اى كون

الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ

والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ونحوه

ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا له مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان

ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم

زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى الاسم المجرد عن العوامل

اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا ينتقض بالفعل في يضرب زيد

انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به

اى ما بعدهما

الراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو أقائمان الزيدان لأن أقائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان
أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون فإنه خارج عنه جاز الأمران أي كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلاث صور أحدها أقائمان الزيدان ونحوه
يجب أن يكون الزيدان مبتدأ وأقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها أقائم الزيدان
ويتعين أن يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها أقائم
زيد ويجوز فيه الأمران كما عرفت والخبر هو المجرد أي الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لأن الكلام في مرفوعات الأسماء فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لأنه ليس باسم المسند به

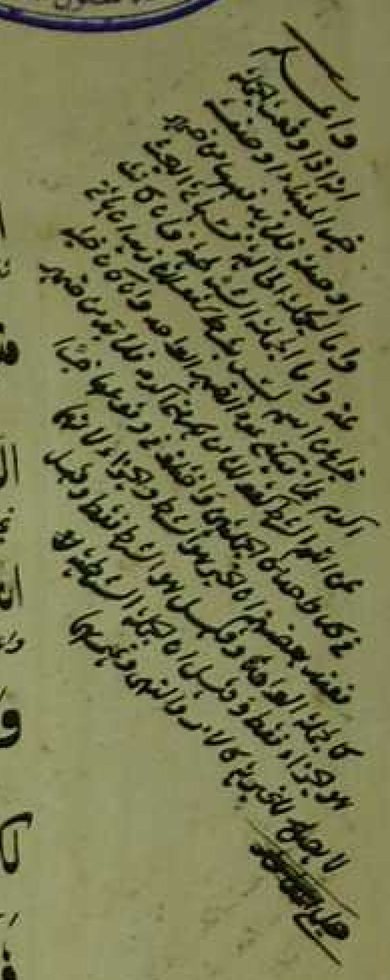
أي ما يوقع

أي ما يوقع به الإسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لأنه مسند إليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ
وذلك أن يجعل المراد المسند به إلى المبتدأ أو يجعل الباء في به بمعنى إلى
والضمير المجرور في به راجعا إلى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم أن العامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
إلى شيء أو ليسند إليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما
عند البصريين وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ
عامل في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون
المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال
من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها ومن ثمة أي ومن أجل أن الأصل
في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا إلى زيد لما
تأخر لفظا لتقدمه رتبة لأصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار

يعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير
الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة يعني معينا والمطلوب المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على
الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدأ وخبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب من تعيينه فكأنه قال
أي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبرا ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد بل الكل واحد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل العام
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل

قولهم

قولهم شر اهر ذا ناب للتخصيص بما تخصص به الفاعل في نحو ما اهر ذا
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة
كونه محكوما عليه بالنسبة اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد قام
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما
اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو والمهر له
بنباح غير معتاده يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
التنكير بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصفا حتى يصح التنكير فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ نزل به حادثة ومثل قولك في الدار
رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك للتخصيص بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي



اي كلام من قبلي عليك هذا هو الحق او فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز
ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يبين ان خبر المبتدا
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا من المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا
كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر
منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر

الذي وقع

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان الخبر والاصل في الخبر الافراد ثم
ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب تقديمه كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدا متضمنا لما له صدر الكلام اي على معنى وجب
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدا متضمن على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين

قوله الشارح اعلم ان هذا الضمير العائد يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيه بمعنى ملابسات لتشاكل الاول نحو البر الكر بستين
لان الكلام يشعر بالضمير فيحذف مع الجار والمجرور معا قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان
الضمير منصوبا بمفعول والمبتدأ كما قال الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع صنعي وقال ثلث كلهن قتلت عمدا الان كلهم ضربت بعض الجدى اي ما منهما احد الا ضربت
وقال الشارح ليس هذا بحجة اذ كل موجب يمكن رده الى الجحد كما يفعل في زيد ضربت ما زيد الا مضروب
ومن جره وغفران ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في الجر ورفعه وقوله تعالى
لفظا نحو زيد اضربت او بصفة محلا نحو انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا له
للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة

في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك
لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام ابوه وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدأ او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون
الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي يجعله صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب

صدر الكلام

في اصل التخصيص لا في قدر ما حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك

لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه

او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما يكون فعلا لغيره كما في قولك زيد

قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس

مثل زيد قام ابوه وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور

اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس

المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد

التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا

فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا

الزيدون يحتمل ان يكونا الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس

المبتدأ او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت

هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي يجعله صورة سواء كان

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب

حذف الكلام

اعلم ان افعال المدح والذم لا تعمل الا في الاسم المعرف بلام الجنس او في الاسم المضاف الى المعرف

باللام او في مضمر مفسر بنكرة منصوبة على التمييز ونحو قوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ... لا يعتد به

واذا قلت نعم الرجل زيد ... نعم الرجل خبر زيد اما مبتدأ مؤخر كانه قيل زيد نعم الرجل

الا انه اخر عن تنبيه التقديم واستغنى عن الراجع الى المبتدأ من حيث ان المراد بالرجل هو الجنس ...

لجميع الرجال فلما كان زيد داخلا تحته كانت بمنزلة الراجع الى زيد واما خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل

نعم الرجل قيل من هذا الذي اثني عليه فقيل هو اي هو زيد وكذا الكلام في نحو قولك نعم غلام الرجل زيد

شيخ زاده

مطلب

قوله هو او هي زيد عالم فانه قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا

قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي لشان هذا الحكم او لان فائدة العائد ان يربط بالمبتدأ لان

الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالفائدة فبالوليه يوجب قيها لا بطلم يربط بالمبتدأ ... لشان

المبتدأ عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الربط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة

عن المبتدأ نحو قولي زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ...

وعموم المجاز هو ان يكون للفظ معنيان احدهما حقيقي والاخر مجازي فيراد من اللفظ ما يطلق

عليه ذلك اللفظ ويتناوله وهو امر من معنيه الحقيقي والمجازي ... او مجازيان منه

وعموم المجاز هو ان يقصد الى امر عام يكون شاملا للحقيقة والمجاز بحيث يكون كل منهما فردا من

افراد

شرح المفتاح

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اخرجنا عن ظلمة الجهل الى نور العلم والعرفان وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد

المبعوث بالهدى والدلائل والمعجزات ... وعلى آله الذين ... وجملة التابعين ...

واستنبطوا ... العلوم من آيات الكتاب الحكيم واحاديث ... اما بعد فلما وجدت في بعض الكتب ...

الجزئية زيد قائم وحده والفاعل خارج عن الجزئية ... العلة والحكمة في الفرق بينهما

فلم اجد حتى سألت استاذنا ... محمد ابن ... رحمه الله تعالى فاجابني ... الطالبين ...

فقال ... المعرب الذي ... قابل للاعراب ...

من الاعراب على الجزئية ... قائم وفاعله ...

... قائم والفاعل خارج ...

جزء الجملة ... الاعراب المحلي للمجموع

بحث زيد قائم وزيد ضرب

[illegible]

في اصل التخصيص لا في هذا جي لو قيل غلام رجل صالح خبر مثل
لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احتراز عما يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام ابوه وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدأ بالبدل او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون
الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي لا يكون جملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب

صدر الكلام

لصدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن
للاستفهام خبر وهو ظرف فانه قيد بفعل كان الخبر جملة حقيقة وعلى
التقدير بان ليس بجملة صورة وغير صورة وان قيد باسم الفاعل كان الخبر
مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
زيد ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته
او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه
يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقدمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها
زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة من حيث المجموع والتمرة متعلقا به مثل تعلق الجزء
بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة لو وقعت مع اسمها وخبرها المؤول

بالمعرف مبتدأ اذا في ناظر فوق لبس المعرفة بالمنكر في التلفظ لامكان
ان يولد عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب
تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد
عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال اذ
المراد بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه
لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل
هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح

فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه
وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية
هنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا
بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم
الاسم الموصول المذكور او الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي
باحدهما او في حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتيني فله درهم هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة

الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وله
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي
يصح دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق عن دخولها عليه لان صحة
دخولها انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لاخراجهما الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وكذلك المنع مما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
قلنا تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا
تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية كقوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن

بليت ولعل

بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتذر بالحاقه
قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتذر بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى د
فسوف يكون و قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او نحو ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد لكثرة استعماله اي المبتدأ
المحذوف فجواز مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند بصر الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشي

بالمفاجأة ويحكم عليه بالدلالة ليتوجه اليه الناظر ويروح كما يراه واما
اذا بالقسم جريا على عادة المتمطّى غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
شئ مقامه مثل خرجت الحذف وقع جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وقائم غير ساده مسده ففي
وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا
واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى
غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى
وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشئ لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا
كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها
الذى

فاعل لفعل

فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويله منسوبا
الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وغير ذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان
تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذى
يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا بلا سبب قائما اذا اردت الحال عن المفعول
وضربي زيدا بلا سبب قائما اذا كان عن الفاعل ولا تتم تقول حذف المفعول

الذي هو فيه والحال فبقي ضربي زيدا إذ كان قائما ويجوز حذف ذي الحال مع فهم
الوجه تقول الذي ضربت قائما زيد أي ضربته ثم حذف إذ لا لبس الذي هو خبر المبتدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا أي سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكون نحو مستثنى من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف إلى
صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم إلى أن
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته أي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون
وأقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لأفعلن كذا أي لعمرك وبقائك قسمي أي ما أقسم به

فلا شك

فلا شك أن لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح
لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر إن وأخواتها أي من المرفوعات
خبر إن وأخواتها أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي أن وكأن
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الأصح لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله
هو أي خبر إن وأخواتها المسند إلى شيء آخر بعد دخول إحدى هذه الحروف
عليها فيعم المسند مثل خبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها
ويقول بعد دخول هذه الحروف فأخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليها فيه وروده عليها لإيراث أثرها فيها لفظا ومعنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في قولنا إن زيدا يقوم أبوه فإن يقوم ههنا من حيث
إسناده إلى أبوه ليس مما دخل عليه إن بهذا المعنى بل إنما دخل على جملة يقوم
أبوه فلا يحتاج إلى أن يجاب بعناية أن المراد بالمسند المسند إلى اسمها
هذه الحروف ويلزم منه أن يراد بقوله بعد دخول هذه الحروف ولا إلى

ان يجاب بان المراد بالمسند ما يلم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة في مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه
من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا
او مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه
خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان
يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابى
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابى زيدا وان من ابوك الا في تقديمه اي
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم
الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اختلت العمل
الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل

لنقصانها

لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو
ان من البيان لسحرا وانما استثنى الظرف من هذا الحكم وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل
لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف فيها وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف وكذا حال وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الدال لغ

النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي
لا يظهرونه في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا
في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في
معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر وليس بعد اداة عملها هو المسند اليه
هذا شامل للمبتدأ ولكل فيما بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد قائم ابوه مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانه لا يعمل لا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو
اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهة لا بليس
لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال

فيعتبر

فيعتبر عمل لا على السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اي لا براح لي ولا يجوز الا ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي
الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم
ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه
بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
سره بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات ورايت اباك ورايت مسلمين اي من المنصوب او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل

والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
والتقييد بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها بان مذكورة صيغة للفعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو فضرب الرقاب او لما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع فخرج بمعناه او صيغة ثابتة للفعل
وليس المراد بمعنى الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد
بمعنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قوله
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها حدثا قائما بفاعل الفعل المذكور
والثاني منهما فعل مسند اليه وبذلك الاعتبار معنى الفعل المذكور مشتمل عليها
وثانيهما كونها حدثا وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل

بالاعتبار

بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع يستلزمان
العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
وجلسات بكسر الجيم او فتحها ق قد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي
مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبتها نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او الى المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيله بيان
انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي
اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار

وعلى صاحبه

وعلى صاحبه اي وعلى صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت
حمار مصدر واقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي فعله صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا
مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لتلك الجملة
محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا

من حقاً لكن اذا ثبت ووجب حذفها مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
قائم فلها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
ليندفع الاحتمال وعلى هذا ينبغي ان يكون [illegible] المراد بتاكيدا لنفسه انه
تاكيد لاجل نفسه ليتقرر ويتقوى ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تثنيته
هذا الفاعل من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او الى
المفعول للتكرار مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي
جعل المثال تتمة للتعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك واقامة لامرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف الزوائد

ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعادا
لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي شيء وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج
بهذا المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يتوهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا

فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا
قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعني اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لتفوق الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما او متأخرا اما جوازا مثل الله اعبد و وجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم
يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كما وقع في جزاءه نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة حالية او مقالية جوازا
نحو قولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب حذفه
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على
السماع لا يتجاوز عنه امثلة محدودة فمنع بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث

واقصدوا

واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي
مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت معبودك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهي في حكم من
يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه وادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا وجه لاخراجه
عن المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا
وهيا وايا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل لفظا او تقديرا تفصيل

للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون ذلك الطلب مقدرا لفظه نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون ذلك الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظه
لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته افادته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب

لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بفعله ونصب
معموليهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو والذي يرفع بهما
المنادى في غير صورة النداء او الفعل قبله الى الجار والمجرور اعني به
ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير مذكور لسوق الكلام ان كان اي المنادى
مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا او معنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لانه بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف
ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض
اي المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله

بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له وهم بعكس الاول لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك ولا
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فاذا عطفت على المستغاث بغير
يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان اللبس قد زال ببين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث واذا عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها عليه ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه
قيل فقد يجر المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا
للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف
ذكرهما وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب
بان كلا منهما الذي هي لام الاستغاثة كان المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب

اسم تفعل

اسم تفعل للعجز فيتعجب منه ويتبرج من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه لعجزه فيقتضي منه العجب في يتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المحقق في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او
يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان الفعل يجيء في المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاقتضاء ما يقتضي
فتحها كما هو ظاهر من السبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
حـ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجوز الجمع
بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب المفعول
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه وما غيره معرض هالك فما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما يكون مفردا لكنه

لا يكون معرفة وأما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الأول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا فمثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف فمثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين أي لرجل غير معين وإنما
قيدت لنصب رجلا لا تقييد له لأنه منصوب لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المصنف لهذا القسم مثالا إذ يفهم انضمام كل من القيدين مثاله في صورة
انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثاله على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله
فيمكن أن يراد بقوله يا طالعا جبلا سواء المعين أعم من أن يراد به معين أو غيره
فأمثلة الأقسام بأجمعها مذكورة وهذه الأمثلة كلها مما يكون سوى المستغاث
أيضا فلا حاجة إلى إيراد مثال له وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة أو حكما وإنما قيد المنادى بكونه مبنيا لأن توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لأن توابع
المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو لأن المتبوع

مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنوية وحكمها لا يجوز
فيها إلا النصب وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة
بأن لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف أو حكما بأن تكون
مضافا لفظيا أو شبيها بالمضاف فإنها لما انتفت فيها الإضافة المعنوية
كانت في حكم المفردة لم يدخل فيها المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لأنها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه فإنها أحسن وجه وأحسنا وجهه ولما لم يجر الحكم الذي في التوابع كلها
بل في بعضها فلم يجر فيها هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
التي يجري فيها هذا الحكم وقيد بالقيد فيما هو بالقيد محتاج إليه فقال من التأكيد
أي المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه لفظا رفعا ونصبا وكان المختار
عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه بغير المعرف

باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء
المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا
غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة اوما يقوم مقامها لكنه لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اشارة باختيارها رفعا وابو عمرو بن
العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى

مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام
عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختياره الرفع لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لانه يمتنع دخول اللام على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غيرهما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل

هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كونه كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من
الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا و العلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلا كلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما علم فيه اختير فتحه المبني عن جواز
ضمه فانه جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابنا مجردا عن التاء
او ملحوقا بها اعني ابنة بدلا عن خلل ونظيره الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كونه ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قبل بناء
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكنه يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته

الاصلية

الاصلية لكونه مضافا به و اذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد ندائه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع توسط اي بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وفيها جواز الوجهين الرفع والنصب كما في ذلك اي
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
لم يذكر هنا الا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطفا
على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او غيره نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو مال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام فيه اجتماعها او بيان احدهما كونها عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله اذ اصله الاله حذف الهمزة وعوضت اللام عنها

ولزمت للكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه فلما اجتمع هنا الامران
في موضع اغتفر فيه هنا الجمع بين ذلك بحرف ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق فان كانت اللام لازمة فيه لكنها ليست عوضا عن محذوف
واما الناس فان كانت اللام عوضا فيه عن الهمزة لان اصله الاناس لكن
ليست لازمة للكلمة لانه يقال في سعة الكلام ناس فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه العلة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان اللام فيها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا
الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
وقد اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المضاف صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف

الى عدي

الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والبها في ايجاز النحو
مكان النصب على انه يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا لنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف ومثل البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجائي
اياكم و المنادى المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل
يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وحذفها اكتفاء بالكسرة ان كان قبلها
كسرة احترازا عن نحو يا فتى مثل يا غلام وقلبها الفا يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الى
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخففت يا غلامي بوجهين
حذف اليا وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا والكسرة فتحة لان
الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك

بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم وكثر بها لئلا يدل التنوين على ان الياء المغيرة بالحذف
او بالقلب فلا تقول يا عدي و يا عدوا و قد جاء ذلك في المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف نقول يا غلاميه و يا غلاميه
و يا غلامه و يا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف و قالوا اي العرب في محاوراتهم
يا ابي و يا امي على الوجوه الاربعة السائرة فيما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها لكثرة استعمال هذين الاسمين في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت
و يا امت فتحا اي قالوا يا ابت و يا امت ايضا بابدال التاء من الياء فتحا و كسرا
اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء الكسرة
و قد جاء الضم ايضا نحو يا ابت و يا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة و لم يذكره
للقلة و قالوا يا ابتا و يا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين عن
الياء فما قالوا يا ابتي و يا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز و قالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى
الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي و يا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم

يقولون يا بنت ام و يا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا
يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح الياء و سكونها و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة و يا ابن اما و يا ابن عما بابدال الياء الفا و قالوا بزيادة
وجه اخر شاذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال و طول اللفظ و ثقل التضعيف و لما
كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال و ترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت
اليه ضرورة فبالطريق الاولى و هو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام و هو اي ترخيم المنادى
حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى تقتضيه
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى و يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة و يمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير في اخره الى المرخم مطلقا و الضمير المجرور الى الكلم
و شرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

وأما في المنادى على التقدير الثاني اعني اربعة ثلثة منها عدمية وهي

ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فهذا قيل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يكن

الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه

ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا

المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مندوبا بزيادة الالف لان الزيادة

تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عندنا وما وقع في

في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين معناه وجه الاشتراط عنده قوله

في المنادى ظاهر وهو ان الغالب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت

اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة

محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجودي وهو ان يكون

المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة

نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي منه وزيادته على ثلثة

لم يلزم نقص الكلم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما مختوما بتاء التانيث

وان لم يكن

وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة لان وضع البناء على الزوال فيكفي

ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع هو فيما يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي

ولم يبال بوقوعه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك

ليس لاجل الترخيم بل مع قطع النظر عنه ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة

اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا

الاعلام نحو يا صاح في يا صاحب وهو مع الشذوذ فالوجه في ترخيمه كثرة

استعماله منادى **ولما فرغ** من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كميته

المحذوف وسببه فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان كالزيادتين في

حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واخرهما عن نحو عمانة ومرجانة

فان الالف والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا

الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا

افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه حينئذ يكون من باب عمار ومروان او كان

في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في حرف

الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو

اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مري ومدعو فانه يحرك الاخر منهما
في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة زائدة
ما قبلها من جنسها وانما اكتفى بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيحذف منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخر وهو اي في الحال انه
ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف والمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذفهما حرفين منه عدم بقائه على بنية المعرب وانما لم يأخذ بهذا القيد
في قوله زيدتان في حكم الواحدة لانه يحذف ثبوت و فلو يا ترخيم يحذف فازيا نسبه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخران في كلا
القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فحكم بينهما معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذفت الاخر مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يبرح المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد و ان كان مركبا وهو
ويعلم من بيانه شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخر فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة ضمت بمنزلة الجز و ان كان غير ذلك

المذكور

المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف فاحرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي
صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه صار الواو
فيضم وفي يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل
كرو اسما براسه انتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وما
فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و قد استعملوا يعني
العرب صيغة الندا يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها

سلمه صفعنيا فكانت اقوى بان يتبع فيها بتوسعاتها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكى عليه احد و يعد عليه محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي
يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع
عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه و يا عمراه و مثل يا حسرتاه و يا مصيبتاه
واختص المندوب بوا متميزا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في اخره اى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة

فان خفت اللبس اى التباس لفظ عند زيادة الالف بغيرها عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاق
الهاء بعد المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب والمتفجع
عليه عدما الا الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص لينتقل الذهن اليه و يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
لحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او
للتوضيح فلهذا جاز وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز لحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة

وان كان في اللفظ اغمض من الانفصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم
منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل يوجد بلا غير بخلاف المضاف اليه
فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا اضاع له فرسان فقال واجمجمتي
الشاميتاه والجمهور الفتح و يجوز لغير الوجهة حذف حرف النداء الا اذا كان مغايرا
مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجلا او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اي ومع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام
والحذف ينافيه فعلى هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف العلم سواء كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا
يا ايهذا الرجل فلا يجوز حذفه من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
الى المعرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي

واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وقد شذ حذف حرف النداء في اسم
الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوقا اي
يا مخنوقا قاله شخص وقع في الليل على نائم يبلغ بخنقه فقال افتد مخنوقا
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي
يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم و
قيل هي رقية يصيد بها الكروان ويقولون اطرق كرى ان
النعامة في القرى فيسكت ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي
هي اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل انت ايضا و قد يحذف المنادى
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا ويحتمل الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء
اي يا قوم اسجدوا والوجه انتاج دخولها على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا وبتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول

اضمر اى فيه عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد و
واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو شرط تفسير اى
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه فيه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يخفى ان يليه الفعل او شبهه آخر زيد به
متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو
ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل
فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
آخر بحيث لو سلط بحيث يجوز ذلك الاشتغال عليه اى على الاسم هو اى
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم على الاسم بالمفعو
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيفيد الاشتغال بالضمير او متعلقه

خرج نحو

خرج نحو زيد ضربت وبقيد الفارغ عن العمل فيه بحيث ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربت فى زيد ليس بسبب اشتغاله بضميره فانه يعمل
معنى الابتداء فيه وزيد ضربت اباه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان فى نحو زيد كنت اباه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
بالاقسام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاولى فى ترتيبها ح تأخير
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وحينئذ نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديه بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبست الشيء على

النبي بالرفع مثلا ايضا للمحبوس عليه بنصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر للناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني
ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه يقدر بما يرادفه اعني مررت به فانه
فانه مقدر بما يلازمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته
ولابست فانه مقدر بما يلازمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى
فيه الامران والى هذه الصور الخمس فصل المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لانه بتجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني
النصب لانه في الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية النصب
قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته
عن الحذف فالمراد قرينة او عند وجود القرينة المرجحة للرفع من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة

على ذلك الاسم

على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالمعطوف على الفعلية قرينة
للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدأ بخلاف عطف الجملة على الفعلية فانه كثيرا ما وقع في كلامهم معطوفها
ناهيك بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا
على الجملة الاسمية غالبا واما وقع في الفرق من ان اذا للمفاجاة يلزم
بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملته هو فيه
على جملة فعلية تنبيها للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي

بعد ما ولا وان وكلما ولما ولعله ومن هذا جعله اذ هي عاملة في المضامين ولا بعد
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً ضربته ولا عمراً وان زيداً ضربته
الا اذا تليها وبعد حرف الاستفهام نحو أزيداً ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بعد همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد حرف اذا الشرطية
الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيداً تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيداً اضربه وزيداً
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديراً والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر

في هذا الحال

في هذا الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع توافقه للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبره فان ما هو مفسر على تقدير النصب
وصفة لا يتبين بوصف النكرة وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معاً
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء
المعنى لكنه ضعف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبراً وهو خلاف
المقصود فان المقصود هو الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر فانه يوهم
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوق له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فلا يختار احد منهما لانتفاء المرجح في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت جملة التي وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه

بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع تكون اسمية معطوفة على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
معطوفة على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف في وجه
الرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار اللفظ
واما باعتبار المعنى فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها
ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب
نصب الاسم المذكور بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط وهلا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان ذهب
فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكنه يظهر بعد التعمق

النظر انه

للنصب لان ذهب لا يعمل النصب وكذا ما يناسبه ص

النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر
المناسب في اذهب فلعله يناسب آخر ينصبه مثل يلابس فاذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ايلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته منتف واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فانه
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فيكون في الزبر ظرفا متعلقا بفعلوا فيفسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فان المعنى المقصود في الآية ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر

مكتوب فيها موافقا لمفعوله نحو وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء مبتدأ
كائنا في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على انه يكون كل شيء مبتدأ
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة

واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة المذكورة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطروا النحاة
الى ان يحولوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المص الى ما تحملوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء فالفاء الداخلة عليه مرتبطة
بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله

فامتنع

فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود فالفاء فيه ايضا للسببية اي
ان ثبت زناهما فاجلدوا او فهي زائدة او للتفسير ويجوز جملة لا يعمل في جزء
جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا في داخله تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق [illegible] تحذيرا اي هذه لذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد

ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على قدّر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلت
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر في تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر محققا مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف فههنا ثلاثة امثلة الاول لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب وهو رميه بالعصا
وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد و
والحذف فان المذكور بعد الاسد والحذف نفسك محذرا منهما
لا محذرا بهما والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اى اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير
بعّد في المثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد

في جميع

في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على هذا بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه وبقيه
مثل اتق في بعضها كالمذكور وقيد لفظ الاسد في اياك والاسد اخراج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا ولم يكن لذلك فانه ايضا تحذير واجيب
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود ولهذا ذكرهما
فيما بعد وتقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
الاخر اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر
عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلت
حذف العاطف شاذ والا ان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه**
هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او
المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فيقوم ما فعل

فعل شامل لاسما الزمان والمكان كليهما فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل
فيهما فعل سواء ذكر الفعل او لم يذكر الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال
منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم
كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في
وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه

وقال المص

وقال المصنف يجعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اي نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل
يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
من الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما

وفي بعض النسخ لابهامه كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال
وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من
البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به

وقيل معناه

وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون المشار اليه استعمال دخلت
مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بها شاذ ٥ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بشريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة و بعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به
سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا او قوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور بعد معه
في ضربته تأديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وارد
ح نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة
معيته للفعل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل فيه و

الضرب فان التاديب مما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معنى لا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
هذا فالظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر مما
قبله لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقة الآخر
الا صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاءني وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر عندنا مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في
في المفعول فيه فان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا يقدح ظهور من او الباء او في مع انها من دواخل

المفعول له

المفعول له كقوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله وقوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا وقوله صلى الله عليه وسلم ان امرأة دخلت النار في هرة
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي يكون فاعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض

زمان الفعل اعني ... واحترز بقوله معا عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود

نحو اكرمتك اليوم لو عدي بذلك امس وانما اشترط ههنا التلازم لانهما

الرابط بين المصاحبة فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المصاحب بخلاف ما اذا كان

شيء منهما المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا

له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول ثم اسند الى الجار والمجرور في المفعول

وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واستغنى عن نصبه بما جوزه بعض

النحاة من تعدي الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه

في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض

نحو ... ان هذا الرأي شريعة جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد

حيل بين العير والنزوان فانه مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع

الى مصدره اي حيل الحيلولة لانه بني للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل

فعلى هذا معناه الذي فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم

فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو محل مذكور بعد الواو

احترز به عن المذكور بعد غير الواو كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور

اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل واقترانه بها ...

كان ذلك المعمول فاعلا اي مستويا لما فاعلية او مفعولا اي كفاك وزيدا

درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى

اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل

مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد

نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة

نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة

اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او

معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع

لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية

فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع

فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف

والنصب على المفعولية جائز نحو جئت أنا وزيد بالرفع على العطف وزيداً
بالنصب على المفعولية وإن لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيداً
فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وإن كان الفعل معنى أي أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز العطف تعين
العطف تعين العطف هنا لا يحمل عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز
وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وإلا أي وإن لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب هنا لأوجه سواها نحو ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً فإنه امتنع
العطف فيهما لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على الشأن إذ السؤال ليس عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر
وإنما قلنا معنوية الفعل في هذه المثال الأمثلة لأن المعنى ما تصنع
وما تلابس فمعنى ما شأنك وزيداً ومعنى ما لك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى
ما لزيد وعمرو ما صنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به أي من يصدق عليه
فاعل أو مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز

وباضافتها

وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم أخوك وبقيد الحيثية يخرج منه صفة الفاعل أو
المفعول فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا من حيث هو فاعل
أو مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمراً راكبين لفظاً أو معنى أي سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظاً أي لفظياً بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكماً أو معنى أي معنوياً بأن يكون
فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل أو المفعول أعم من أن يكون
حقيقة أو حكماً فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه بمعنى الفاعل
أو المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديداً فإنه بمعنى
أحدثت الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان
المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه

فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمصبحين
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزء فان دابرهم
اصلهم والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فقد فيه الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الى الدخول
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ
الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيدا انما هو باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه فهما الملفوظان

حقيقة

فان قلت العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال وهو زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل
فيهما قلت لما كان زيد معنى اشير او انبه اي المشار اليه زيد او المنبه عليه زيد حال كونه قائما فالعامل في زيد الذي هو ذو الحال باعتبار كونه
مفعولا به معنى اشير او انبه وهو الحال بعينه في الحال وزيد ليس بمعمول للعامل المعنوي وهو الابتداء باعتبار كونه مفعولا به معنى بل باعتبار
كونه خبرا فالاعتباران مختلفان حاشية

اللفظي

حقيقة ونحو زيد في الدار قائما مثال الملفوظ حكما فان فاعله الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعوله زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنه
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا وذلك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يعد في نظم الكلام
اشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحته ويقع العامل
حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ضارب ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما و
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام

فان ثلث العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال هو زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل

فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكانه الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكنة في المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرانا على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعل او بنينا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجع
الجار والمجرور متعلقا به اي بالمفعول فقد فيه الحال من المفعول مع
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي
الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيد انما هو با
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه فيهما الم

فان قلت العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال وهو زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل

فكأنه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل

لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا نتبع ملة ابراهيم

وان يأكل اخاه ميتا مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا

وهو جزء المضاف اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء

اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع

فكأنه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرأناها على صيغة الماضي المعلوم

من باب التفعيل او يبنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل

الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فقد فيه الحال عن المفعول

او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا

ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي

الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيدا انما هو با

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وفيهما الم

فكأنه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان يأكل اخاه ميتا مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان
مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعيل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار والمجرور متعلقا به لا بالمقطوع فقد فيه الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي المحقق
الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيدا انما هو باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما الملفوظان

اللفظي

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال الملفوظ حكما فان فاعله الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعوله زيدا ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنه
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا وها
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عنه حتى يعد في نظم الكلام
أشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لا لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى أشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحته وفي حكم العامل
حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ضارب ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما وا
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام

من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً ولعله في الدار
قائماً وكأنه اسد صائلاً وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواردها
بل في غالب مواردها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين
احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارساً
او مختصة بغير المعرفة كاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امراً
من عندنا ان جعلنا امراً حالاً من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل
اتاك رجل راكباً او بعد الا نقضاً للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكباً او مقدماً
عليه الحال نحو جاءني راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فعلم ان غالباً قيد للاشتراط كون صاحبها

معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المستفاد عند تخلفه في بعض الموارد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين الماء وبينها
الحال ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها لمداخلة الدخال و
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض والمعنى على نغص منك نغص الدخال وموضع الاستشهاد به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط
كونها نكرة فتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وتنفرد وحده اي تنفرد وتجتهد جهدك فهذه الجمل

الفعلية ونعت حالا او هنا المصادر منصوبة على المصدرية وبابهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اى بمعركة ومنفردا او بجهدها فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التعريف المقدر نكرة كما ان في الوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة
لم يكن فيها شائبة تخصيص يستوي التقديم ولم يكن الحال فيه مشتركة بينها وبين
معرفة وجب تقديمها اى تقدم الحال على صاحبها المخصص النكرة بتقديمها
لانهما في المعنى مبتدأ وخبر لئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا فقدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم
اى الحال فيما عدى مثل زيد فاما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفته
فيما قبل العامل المعنوي واما ما هو متعلق بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور فانه خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه
فيه خلاف فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه

الاخفش

الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر
المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه بهذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور مطلقا سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جه
جالسة نحو عجبت الشاب ضاربا زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا فان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين منعوا تقديمه
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم جواز التقديم لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للتلبس ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا وأجاب بعضهم عن هذا المثال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
أي إرسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة أي صفة سواء كان الدال
مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق لأن
المقصود من الحال بيان الهيئة فهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما بلغ في حموضة أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
ورقة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من أبسر النخل

حاصله إذا تعلق بشيء واحد وهو فيما نحن فيه المشار إليه بهذا حالان وهما رطبا وبسرا باعتبارين مختلفين وهي كون ذلك المشار إليه مفضلا
وكونه مفضلا عليه يلزم أن يلي كل من الحالين متعلقه لأنه لما كان ذلك الواحد متعلقا لأحد الحالين باعتبار وللحال الأخرى باعتبار آخر فلو
لم يل كل من الحالين عقيب متعلقه بلا فاصلة التبس متعلق أحدهما بمتعلق الآخر فالبسر لما كانت حالا من المشار
إليه ومتعلقا به باعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلا وجب أن يلي بسرا ذلك المشار إليه بهذا من حيث كون ذلك
المشار إليه مفضلا ولكنه لما كان وصف المفضلية للمشار إليه بهذا إنما يتحقق بعد إضمار ذلك المشار إليه
بهذا في أطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء وعدم الظهور أقيم المظهر وهو لفظ هذا مقام المضمر فيقتضي بهذا
ما يقتضي من المضمر فوجب أن يليه بسرا فلأجل ذلك قدم بسرا على أطيب والقول بأن المظهر القائم مقام
المضمر هو لفظ منه إلخ الجار والمجرور معا والمجرور وحده فساده أظهر من أن يخفى ولا يقول به
أحد من له أدنى دربة للخفيف حسن الخلخالي

إذا أصلحا عليه بسرا وأرطب إذا أصلحا عليه رطبا والعامل فيهما
أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا أطيب عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبار
مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه والأكثر تعلقه بالمشار إليه بهذا من
حيث إنه مفضل وهذا عجيب فإنه لم تكن معرفة فيه إلا بعد إضمار في أطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه وأوجبوا
أن يليه والرطبية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
أن يليه قال الرضي وأما الضمير المستكن في أفعل فإنه وإن كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا يخلو بأن يقال وإن لم يسمع زيد
أحسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم إلى أن العامل فيهما الإشارة
أي أشير إليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لأنه لا يمكن أن يكون المشار
إليه التمر اليابس فلا يتعين الإشارة بحالة البسرية ولأنه يصح حيث وقع
موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا أطيب منه رطبا
وتكون أي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد فصح أن وقعت

حالا مثلها ولكنه يجب ان تكون الحالية خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان
الحالية بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراء بها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة بالا
بالافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية تربط بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فتطلب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب
وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل
على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده

على ضعف

٥٤

على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده
لمشابهته بمضارعه لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع ومثلهما اي مثل الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت في الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما فصح في غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم
قوة الاستقلال لها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظ قد المقرب زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان حصول الفعل من ذي الحال او وقوعه

عليه يجوز لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا انه مضى
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد لتقربه اليه فتقارنه
وهذا خلاف المذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا
وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة
حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي ابدا الى قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشاخص
في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة ومقالية كقولك راكبا
لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذفه

العامل

العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
فيه للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنفك
عن الاب في الغالب لا يرى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر
تحقيقا وحققته على بعضها او من احققت الامر بمعنى حققته وبمعنى اثبته
اي تحققت ابوتك وحققته فيها على بعض او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احقه التقدير انه عندي اي اعده عطوفا وشرطها اي
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به
عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة
من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو [illegible]

التمييز

ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية
فقوله يرفع الابهام عن شى بل هو نزل منزلة مبهم وايراد معنى المستقر اى
الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الوضعى واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فانه فى قوله جارية يرفع الابهام
من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى منه
فلا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا لا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان فى مثل ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكنه لما كان عمر اشهر اتى بذكره رفعا
الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصفا

واحترز به

٨٦

واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف
لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من فلانك اى الموضوع له معنى معينا متميزا عما هو اقل من الضعف
كالربع مثلا وعما هو اكثر منه كمن ومنى ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى
او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوضعى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفته
او حال فيقال الرطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل رطل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف لا الذات مذكورة او مقدرة صفتان لذات تشير الى تقسيم
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا
طاب شى منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عنه فان ذلك الشى المقدر
فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى
في غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في
ضمن العدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكره في تمييز العدد وبيانه في اسماء
العدد واما في ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور
المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في
منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة

لان المضاف

لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الذي بعده المفعول لو
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب
الفعل ولا يرد ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم فانه كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا
وهو ما يتناول اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيطابق المثنى
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالمثنى نظر لانه كما جاز ان
يقال خاتمان حديدين للنوعين جاز ان يقال خاتمان حديدا للعدد و

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية فيجمع اي يورد التمييز على ما فوق
الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي
رطل نوبين او ثوبان ثم ان كان اي المميز المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المميز او بنون التي للتثنية
فانه لما تم الكلام بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المميز المقدار
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا
لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون
تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع
نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون
الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرى زيد وعشرى رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان

او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة لئلا يكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله
عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع الابهام
عن مفرد غير مقدار اي مما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر لحصول
الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة بل يرفع عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكنه لما كان الابهام في طرف النسبة
يلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فاكتفى بنسبة مقتصرا
عليها تنبيها على انه يقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما يجيء عن النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل منك ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او كلما كان فيه معنى الفعل
نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما ضاهاها والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
او لمتعلقه وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة افراد لكل من التمييز الواقع في جملة او ما
ضاهاها بخمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين
غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة
عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافته
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر
التمييزات ولاخفائه وابا وابوة ودارا وعلما او في المصنف بالامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا فاشار به الى ان التمييز

قد يكون

قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا
معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة
بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي
التفرس ثم انه كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لهما لا صفة يصح
جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون مميزا رافعا للابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون مميزا رافعا للابهام عن متعلقه وذلك بحسب
القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عنه اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لهما يصح

بمتعلقه لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الامثلة ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها
في المتعلق وهو الدار المقدرة اي الشئ المنسوب الى زيد فطابق
التمييز فيهما اي فيما ظهر ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له وللمتعلق وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه
سواء كانت لمعنى فيه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى في غيره مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى هذا كل
من التمييزين اذا قصد وحدة التمييز اوتي به مفردا واذا قصد تثنيته اوتي به
مثنى واذا قصد جمعيته اوتي به جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على
المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل ينبغي ان يؤتى به
مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس

الانواع

٩٠

الانواع من جهة امتيازها بالنوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب
الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد به متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها
نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما
انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيتها
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والد زيد الا بقرينة
الا نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اي كانت صفة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لتمام
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس وحال كونه
فارسا لكنه تزاد من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل نوع التمييز

لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا الحال

الفروسية اذ قد يمدح في حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم

التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون

ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرناه فلا يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب

ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من

حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له

اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته معه

متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل

وكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء

ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم

لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز

وفيه وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بتعليقه ماء فهو في المعنى امتلأ ماء الاناء

فالماء فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة مميز

يرفع الابهام

يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قولك

هو التجارة لا زيد فان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن نسبة اما

فاعل في المعنى او مفعول بيانه ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول

فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على

الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة

المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وه

ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان

نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كان

ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عنه اي

تطيب ليلى نفسا قدم عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن

نسبة كان اليه اي وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل

ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يعود تانيث الضمير

الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كان نفس الحبيب تطيب فتكلف

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
ونفع غير قادح في التنكير
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معلوميته بهذا الوجه غير محتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه على قسمين وعرف كل واحد منهما لأن
لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واخرج به عن غيره
المخرج بجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد
الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا
زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واخرج بها عن نحو جاءني
القوم الا زيدا وما جاءني القوم لكن زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واخرج به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو

اي المستثنى

اي المستثنى مطلقا جنس يعلم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
ينفصل له من تعريفيه فيهما اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
نحو جاء او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما لا ينقطع منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما من الصيغ
فتدبر فان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى له
لكنه بدل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ح ليس
واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت
الا يوم فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد خلا وعدا لكنهم الآن يقال لا حاجة الى قيد هذا القيد انما هي
لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه
لأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء صح

تعلقا معنويا إذ لم ينسب إلى ما نسب إليه ما معهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول أو قدم ما عطف على قوله بعد إلا أي المستثنى منصوب وجوبا
إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غيره نحو
جاءني إلا زيدا القوم وما جاءني إلا زيدا أحد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد إلا نحو
ما في الدار أحد إلا حمارا في الأكثر أي في أكثر اللغات وهي لغة أهل الحجاز
فإنهم قبائل كثيرون أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة
الحجازيين فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط ولا
يصار إليه إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق
الروية والفطانة وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين أحدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا وافقوا الحجازيين في إيجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم أي لكن من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا أو كان

بعد خلا

بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد عدا أي عدا يعدو
عدوا إذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا أو بعد خلا أي خلا يخلو خلوا
نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو
خلت الديار من الأنيس فقد يتضمن معنى جاوز أو يحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا ههنا التضمين أو الحذف والإيصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب
وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم الفاعل منه
أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا أو خلا مجيئهم
أو الجائي منهم أو بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما
قد ليكونا أشبه بإلا التي هي الأصل في باب الاستثناء في الأكثر أي النصب بهما
إنما هو في أكثر الاستعمالات لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد أجاز
بعضهم على أنهما حرفا جر قال الشيخ الرضي لم أعثر على خلاف في جواز الجر بهما إلا أن النصب
بهما أكثر وما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد
ما خلا وما عدا لأن ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو جاءني القوم ما خلا

ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلوة زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاوا
خاليا بعضهم او جميعهم من زيد ومجاوزا بعضهم او جميعهم عمرا وعند
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند
المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يعطف على لا كن وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا وانما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا فيهما في المذهب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز
في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيهما
بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون

ما فرغ عنه الا احتراز عما اذا كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا وكذا يعطف
على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا
قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصورة لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبتوسط الا
واعراب البدلية بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان

المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ لانه فى المفرغ لكما يراد بالمستثنى المتروك
فيه وهو اى فى الحال ان المستثنى واقع فى كلام الموجب والشرط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الكلام مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحركه فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون ههنا قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت
الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح
مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل

هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما فى الصحة فى كون كل واحد
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان
اشتراك جميع افراد جنس فى انتفاء تعلق الفعل بها وفى مخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها وفى مخالفة واحد
اياها فمما يقل كما فى المثال المذكور وبانه لا فرق بين قولك قرأت الا يوم كذا
وضربنى الا زيد لان فيه دلالة على بعض معين فى المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لانه نفى

النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم وقال الشارح الرضي رحمه الله يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى
التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المنصف انه يمكن
حمل هذا التاويل اي ارجاع جميع الامثلة الايجابية عند المصنف الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد ان المراد كل من يتصور منه الضرب
من معارفك او المتصور منه المبالغة في نفي الجميع على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل
اي على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالقدر على قدر الامكان مثل
ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لان من جارة محمول
على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد
لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع
محمول على محل شيئا المنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كلام المصنف

وعلى ما وقع

٩٦

وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قبل الا فانه وصفه بما لئلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من
ان يكون زيد عليه صفة غير الحسنة لكان اولى وفي المستثنى بما لا يكون زيد عليه صفة
غير الحسنة لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد الا في غير الاثبات اي بعد ما كان الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو
ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في كالنصب الحاصل
بالعامل فلا يصح ان يقدر لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يصح
ان يقدر ما كذلك ليعمل فيه فما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل ولا حكما اذ النفي ينتقض على المبدل منه واعتبار اثر عملهما اليه

فانه في فتح التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي
بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما
ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجبت تقدير في نهاية القصور في البدل
على اللفظ حملا على المحل فغيره مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيء وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد
في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتدائية فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت
لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي
في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملها ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض

النفي بالا

النفي بالا والمستثنى بغير مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها بريء المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيد اي برئ زيد عن ضربهم واعراب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي حينئذ باعراب موصوفها كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجري المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
ولم يحمل مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل
الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد
جمع منكر غير محصور فيجب ان يكون موصوفا مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير

مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان منكورا يكون متعددا ليوافقها لها صيغة غالبا
أداة الاستثناء إذ لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم و
رهط وان يكون مثنى فيدخل فيه ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اى منكرا
يعرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على
تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة معهودة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور فان المحصور نوعان اما جنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو
له على عشرة دراهم او عشرون وانما الشرط ان يكون غير محصور لانه اذا
كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما فانما يصح عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صحة هذا الكلام انه الا لا تحمل على الصفة

غالبا

غالبا فهمناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما
جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا و
احدا والا رجلا والا حمارا ولكنه لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله ولا
فيهما على غير محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى خرجتا عن الانتظام فالا
في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول اسم الله فيه بيقين فلم يجز فيها صحة الاستثناء وفي الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
فهذا لا يثبت وقد نبه الله تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها
الله بخلاف ما اذا كانت الا للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير
الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الا له لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لتحتم
الاستثناء وجوز سيبويه وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

قال الجوهري في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة ومثله كثير
المناظر بما تمثلا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا
الفرقدان صفة لكل اخ لا للمستثنى منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ اخر وهو انه
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمبهم وصف المضاف اليه
هو المصحح وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية
بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وقولهم الا فتاه سواكا اذا اخرجوه عن الظرفية
ايضا نصبوه مستكنا لرفعه فيقع لو تجائي سواك وفي الدار
سواك وقيل هذا في مستكنا الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية فوقعا

لقد تقطع

لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وتعريفها في قسم الفعل
انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها
والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون المسند الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها وكان ليدل ذلك انما يتصور بعد تعرفها للاسم فكذا
فحينئذ الواقع بينها اجزاء الخبر المقدم على تعريفها لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه
قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليس منه
اخ اي المعرف ويمكن ان يقال في جوابه هنا لا تنقض اذ المراد بدخولها ورفعها
للعمل فيهما وجرت عليه كما سبقت الاشارة اليه في قراءة واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث خبر المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
ولا يلتبس احدهما بالاخر وكذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا
نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيدا بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما

لا يصلح للقرينة لا تعاقبها فيه بل لا بد من قرينة زائدة للبس كذلك اذا انتفى
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر فقط كان
واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان فانما اختص بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز
في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه و
ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت

النون في الميم

النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت فهذا على تقدير
فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل
بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه فاقتصر المص على الاول
لانه المشهور اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروفات
الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان
زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف هاهنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا
التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه
ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فانه بعضها فان لم يكن كله من المنصوبات لكنه اكثر
اكثرها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف او شبهه ومحلا كما هو مبني منه على الفتح
فاما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القيد كاف في حدها
اسما مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منها زاد عليه قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او شبيها به
اي المضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير
المجرور في له او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بعدها من الاحوال من
الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع ان تحقيق قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المتعددة من تتمة المثال التي كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو
كونه مضافا او شبيها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لتركبه عليه
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا لحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبله فيكون لا عليه
وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها
في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين نحو ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه اي في المفرد المثنى والجمع وانما بني لتضمنه
معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من
رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف فتحقيقا وانما بني على ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او منفصولا بينه اي بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها له او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا
في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس

فيها وأما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير أي وجب
تكريرها ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى
نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل
أفي الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة أيضا ونحو قضية
أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير فإن اسم لا فيه معرفة لأن أبا حسن
كنية أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فأجاب بأنه متأول بالنكرة أما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها فإن مثل
لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله بفيصل
بين الحق والباطل كأنه اشتهر بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها وبعد
هذا التأويل أيضا يجب حذف اللام لأنه لفظه أو تنوينه للتنكير ومع
وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله أي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة أوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فإنه بحسب التوجيه يزيد عليها الأول فتحهما أي لا حول ولا قوة

الا بالله

١٠٢

إلا بالله على أن يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله
أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف خبر
الجملة الأولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الأول ونصب
الثاني أي لا حول ولا قوة إلا بالله أما فتح الأول فلأن لا الأولى
لنفي الجنس وأما نصب الثاني فلأن لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف
على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه بمشابهة حركته حركة الإعراب ويجوز
أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الأول
ورفعه أي رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة إلا بالله أما فتح الأول فلأن
لا الأولى لنفي الجنس وأما رفع الثاني فلأن لا الثانية زائدة والثاني معطوف
على محل الأول لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد
أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة إلا بالله لأنه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الأمران هاهنا أيضا والخامس رفع

الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فانه عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لانه صحة الغائها التكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق المتعاطفين بعدها في الاعراب فبنا
على التوجيه الاول منعها بعطف الجملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى وافاد دخل
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا تغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي
معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه
ان قال لا في العرض كما لها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي في ربيعه
الجزولي والمصنف رحمه الله ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ

لانها

لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل اما ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته واما التمني نحو الا ماء
[illegible] لا ارجحها واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فمنه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه
فكانه قال الا تروني رجلا بمعنى هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ٥ نعت اسم لا المبني لا نعت اسمها
المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول صفة بالرفع صفة للنعت
اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريفا كريما في الدار مفرد حال
من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد
حال او صفة مفرد احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريفا وههنا
الغيب يعني نعت الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه لا الى النعت فقط والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور

سابقا فلا يرد أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع أنه يصدق عليه أنه نعت المبني الأول مفرد يليه فإن
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو ظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لأن الأصل في التوابع
تبعيتها لمتبوعها في الإعراب دون البناء فعلى حملا على محله البعيد ونصبا حملا
على اللفظ أو على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب وإلا أي وإن لم يكن النعت كذلك فالإعراب أي فحكمه الإعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ أو على المحل القريب
وقد مر أمثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني إذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والعباس وإذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم
في قوله لا حول ولا قوة إلا بالله فيه يسع بأن يحمل على اللفظ أي لفظ
اسم لا المبني فيجعل منصوبا وبأن يحمل على المحل فيجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل مطلقا

الفصل بلا

الفصل بلا المؤكدة إذ المعطوف في المعنى يزاد فيه لا كما في لا حول ولا
قوة إلا بالله مثل لا أب وابنا وابن في قول الشاعر لا أب وابنا مثل مروان
وابنه إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص منهم فيها
لكنه ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي ومثل
لا أباله ولا غلامي له أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف
في نحو أب وحذف النون في نحو غلامين جائز يعني أن الأصل في مثل هذين
التركيبين أن يقال لا أب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما
ينصب به وللجار مع مجروره ظرفا لغوا ويجيء على قلة مثل لا أباله ولا
غلامي له بزيادة الألف في مثل أب وإسقاط النون في مثل غلامين كما في حال
الإضافة تشبيها له أي لاسم لا في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف
والمشبه به بالمضاف وإجراء لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته أي لمشاركة
اسم لا هذه مضاف باعتبار اللام بينه وبين ما يضاف إليه أي للمضاف

في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة
وهو الاختصاص أو المعنى أنه مثل لا أبا له ولا غلامي له جائز تشبيهاً له
أي لمثل هذين التركيبين حينئذ لا إضافة فيه بالمضاف أي بتركيب يشتمل
على الإضافة لمشاركته أي مشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل
على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص
إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً فإن الاختصاص المفهوم من التركيب
الإضافي أتم مما يفهم من غيره ومن ثمة أي ولأجل أن علة جوازه مثل
هذين التركيبين إنما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا أبا فيها أي في الدار لعدم الاختصاص فإن الاختصاص
المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له وهنا الاختصاص
غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف يشبه
تركيب لا أبا فيها بتركيب مضاف فلم لا أبا إلى الدار لمشاركته في أصل معناه
وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب والغلام من مرجع

الضمير

أما أولاً فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة صح

الضمير المجرور باللام المستقل من غير احتياج إلى تقدير خبر فهذا المعنى له
بعد من وجهين على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلاميه وهذا الاسم
لا يتعذر خبر أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان وأما ثانياً فلأن
المراد نفي ثبوت جنس الأب والغلام له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم
أو غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وإنما
خص سيبويه بهذا الخلاف لأنه العمدة فيما بينهم أو لأنه المفصح ببيانه
الخلاف لا تعيينه الخلافين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وإقحام اللام بين المضاف
والمضاف إليه تأكيداً للام المقدرة وحكم المصنف رحمه الله تعالى بما عرفت
ويحذف اسم لا حذفاً كثيراً في مثل لا عليك أي لا بأس عليك ولا حرج
الأمر وحده مجرداً لئلا يلزم إجحافاً وقولهم لا كزيد إن جعلنا الكاف اسماً
جاز أن يكون كزيد اسماً والخبر محذوف أي لا مثل زيد موجود وجاز أن يكون
خبراً أي لا أحد مثل زيد وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي لا أحد
كزيد

خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الاسمية بليس

هو المسند بعد دخولها اى دخول ما ولا وهى اى خبرهما خبرها ولا لها
وكذا التسمية بسميهما لهما لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لان اسمها لها وجعل
اسمها وخبرها اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو على مذهب الحجاز لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
انهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قبل
انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل
ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض
النفي فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير
الترتيب مع ضعفهما في العمل ﴿ اذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب يكسر الجيم

اى بعاطف

اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما
بمنزلة الا في نقض النفي ﴿المجرورات﴾ هو ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم
الجر وفي الاول الذي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لا لغة اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
فالمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته بكلمة المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
في تعريف المضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم فذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا كالاسم [illegible] وحكما ليشمل الجمل التي

يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لا يجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف في نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ش ان المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر

نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف

حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد

او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اي اثره وهو الجر

مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان

نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد

لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان

فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه

او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان

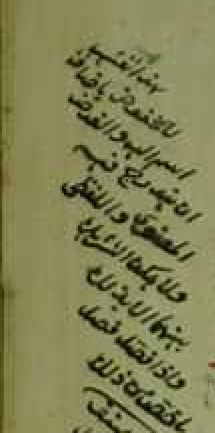
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا

يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا

من الاولى علامة تمام الكلمة وجمعوها بالثانية ش ان المتبادر

من هذا التعريف بالنظر الى كلام القوم حيث يسمون قائلين بتقدير حرف الجر

في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية



يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضاف
نسب اليه شيئا سواء كان اسما نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين وجاء
بكسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ش ان المتبادر
من هذا التعريف بالنظر الى كلام القوم حيث يسمون قائليه بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

لكنه الظاهر

لكن الظاهر من كلام المص في المتن وصريح في شرحه له ارادة التعميم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي فيه من سائر مصنفاته وقد
تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شي منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يعود
مما يفيده الاضافة قلت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة
كغلام زيد او كان صفة ولكنها غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بتقدير الحرف اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه وعلى غيره ولا ظرفا فيه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في
في ظرفه اي في ظرف المضاف فالحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
او مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالا

فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل فرد وهو اي كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ولهذا انكرها النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فانه قد يكفي معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلت نعم لكنه لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم

فالاولى بيانه بجعل ما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام
اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم وتفيد اى الا
ضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وشبه
فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه

مثل اشتهر بمماثلته في شيء من المناقب كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام
قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد خلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرد عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا و

ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها اعلاما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف
المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه
الامثلة تعريف المعرف بل فيها ازالة التعريف وتحصيل التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
الحاصل بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من تركهم اللام قال ذو
الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة اضافتها اذا لم تكن صفة

ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين اصحا
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريفها
المعرف بما باللام جوهرا وههنا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه
الامثلة تعريف المعرف بل فيها نقل التعريف وهو [illegible] التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريفها افرق هو التعريف
الحاصل بالعلمية فانها هي حينئذ اعلام لم يبق فيها الملاحظة الى معلومها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو
الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي صفة

غلام

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى معمولها
نحو مصطرع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الا
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
والاستتار في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير والاستتار في الصفة ولكونها اي ومن اجل وجوب افادة

اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد
اي المشار اليه بهذا وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة وظاهر انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا

كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الفوائد خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه يتوهم ان دخول لام التعريف انما هو
بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان جعل تاخر
اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فيصير المعنى باعتبار
معنى العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذ
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هنا فاجاب المصنف عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف
لا يعتد في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال لانه اذ لا نص فيه على جر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل فمنصوب على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل

في المعطوف فما لا يحمل في المعطوف عليه كما في بيت اه وسخلتها بادخال
رد على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامها الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اي محمود صار الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او
بدل منها والنوق جمع ناقة او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها شبهها له بالعبد لغلامه بجعل عطف
او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عائذ اي حديثات النتاج قال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على
صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع محلا انه نعت
مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد حركة حرف الروي في
القصيدة واما انه قاسه على الضاربة الرجل والضاربك فاجاب
المصنف رحمه الله بقوله وانما جاز الضاربة الرجل يعني كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه

المختار

١١٢

المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للخفة
بحذف الضمير من الوجه وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية و
نصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وههنا اشكال منقوض
بمثل الضاربك والحسن الوجه فتمثيله مع الغلام والضاربك يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه
وهي الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضمير في الضاربك مضاف دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي
محمولية على الضاربك فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني
جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اليهما الفاعلية والمفعولية حجره
عن اللام بمنعه لانها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى التخفيف فقالوا الضاربك فانه لم يحصل التخفيف

بالاضافة بل بتقدير اتصال الضمير لما لم يعتبروا التخفيف في حصول
في ضاربك وجوزه فيه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربزيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان ينصب
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف و
يقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا ثم يقال يضاف ويقال ضارب زيد
ولم ينصب ضاربك فعلم انه سقط لاتصال الكاف لا للا
ضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل
في غير اشباه حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا

الضاربزيد عليه اي على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على لا جوبة عن استدلال الفراء
على جواز الضاربزيد عن جانب المص رحمه الله على ما فعله بعض الشارحين وكذلك
ان نحمل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مستتبعة للحكم بامتناع
الضاربزيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرور على اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يغتفر
بتوسط العطف ما لا يغتفر في الضاربزيد كما عرفت واما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ووجه
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على تقدير الاول
فلما خرج كل من الصورتين الاخريين الى مسئلة ظاهرة وينظمه الرضي على
الفراء في الاستدلال بهما ه لا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب التوصيفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب التوصيفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ثم فرق ورد على القاعدة الاولى وهو
قولهم لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوفا الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلاة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها مع موصوفاتها واجيب بان مثل
هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فهذا في التركيب بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فهذا في التركيب بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف فهو
وعلى هذا القياس صلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلاة الساعة

الاولى

الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل
لا يمشي في جانب الغربي فانه يحتمل ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانا فيه جزء
وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ورد على القاعدة
الثانية وهو قولهم لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قطيفة
قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ش ولا يضاف اسم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء

كانا مترادفين كليث وأسد في الأعيان وحبس ومنع في
المعاني والاتحاد وإن كانا غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالإنسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه فإنك إذا قلت رأيت ليث أسد
لا يفيد إلا ما يفيده رأيت ليثا وبذكر الأسد وإضافة الليث إليه فيكون
ذكر الأسد وإضافة الليث إليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف إضافة العام إلى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فإنه أي المضاف فيهما يختص به أي
بالخاص بسبب إضافته إلى المضاف إليه ولا يبقى على عمومه سواء أفادت
الإضافة التعريف أو التخصيص وأيضا العين عن الشيء إذا كان اللام فيه
للعهد ظاهرة وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء وورد على قولهم لا يضاف
مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فإن سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر فأجيب
بأنه مؤول بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنك إذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يفعلوا كرز سعيد لأنه
فيصير بالإضافة للتوضيح واللقب أوضح من الاسم غالبا وإذا أضيف

الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة أو الملحق به وهو
ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن وإنما كان ملحقا بالصحيح لأن حرف
العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمقارنتهم خفة السكون ثقل الحركة
ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوف بعض طولا
استراحة للسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون بعضي في الابتداء كذا
بعد السكون إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة أو ساكنة وقد اختلف
في أنه أيهما الأصل والصحيح أنه الفتح إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكما والأصل فيما يبنى
على الحركة الفتح والسكون إنما هو عارض للتخفيف فإن كان آخره أي آخر
الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفا تثبت أي الألف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب التغير نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها أي الألف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم و
تدغمها في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب ألف التثنية كغلاماي لالتباس

المرفوع بغير سبب لغلبة وإن كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت

في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمي إذا أضيف

الى ياء المتكلم وسقط النون للإضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي

وإن كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى

ساكنة مثل مسلمو إذا أضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت

الياء في الياء وكسر ما قبلها لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء ضمة

ضمة ما قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فحصل مسلمي وإن كان

قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما في ذلك في مسلمي مسلمي

وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور

الثلث للساكنين اي لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته

وأما الأسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فأخي وأبي

اي فالحال في أخ وأب منها إذا أضيف الى ياء المتكلم ان يقال أخي وأبي

مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وفي جعله نسيا منسيا وأجاز المبرد فيهما

أخيّ وأبيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء

وتمسك

وتمسك في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك ذو المجاز بدار وحمل الأخ

على الأب لتقاربهما لفظا ومعنى وأجاب عنه المصنف رحمه الله في شرحه بأن

ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به

اي أبي جمع أب فاصله أبين سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان

فادغمت الأولى في الثانية فصار أبيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر

فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا اي المطمعين وعلمن

أصواتنا بكين وقلن لنا أبا فدونا وتعلل اي امرأة قائلة

لامتناع إضافة حم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف وفي عند الإضافة

الى ياء المتكلم وإنما فصلهما عن أخي وأبي لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما

في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عن بعضهم ذلك الخلاف

في الكلمات الأربعة ويقال في فم حال الإضافة الى ياء المتكلم فيّ بالرد

والقلب والادغام في الأكثر اي في أكثر موارد استعماله وفمي

في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة

وإذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل أخ وأب وحم وهن

وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الكسر
والضم وجاء فم مثل يد فيقال هذا فم وفمان ورأيت فما وفمين ومررت
بفم او فمين ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا فمء وفمآن ورأيت فمأ وفمأين
ومررت بفمء وفمأين ومثل دلو بالواو فيقال هذا فمو وفموان
ورأيت فموا وفموين ومررت بفمو وفموين ومثل عصا بالالف فيقال
هذا فما وفمان ورأيت فما وفمين ومررت بفما وفمين مطلقا اي
جواز مجيء هذه الاسماء الاربع مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجوز مجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا اي في حال الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت
هنا ومررت بهن وهنا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا
يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكأنه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند

اضافة

اضافتها الى يا المتكلم فتبقى اضافتها الى المضمر مطلقا تبعا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهي جمع تابع
منقولا عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من
الاسماء فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع تابعه كان في الرتبة الثانية
منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبسا باعراب سابقه بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فيعم كل ثان يشمل التوابع
وخرج المبتدأ وخبر كان واخواتها وان واخواتها وثاني ظننت واعطيت وقوله
مفعولي

باعرابه سابقه يخرج الكل الآخر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وأمثالهما فانه وان كان معمولا من جهة واحدة يخرج بهذه الحيثية لان العامل في المبتدأ والخبر
وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس انصبابه عليهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه
فليس انصبابه عليهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي
آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انصبابه عليهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم
اعلم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما
يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما

ما دخل

١١٨

لما ادخل كل عليه فاد صدقه على المحدود فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا
مانعا والظاهر على كل فرد فرد فيكون مانعا والظاهر يحصل المحدود
فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز به عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل
قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بحسب
خصوص مادتها فلو جردت عنها هذه المادة كما يقال اعجبني زيد غلامه او
اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا نجد لها
دلالة على معنى في متبوعها اصلا بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت

وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح
فى المعرفة كزيد الظريف وقد يكون بمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب معانى الصفات المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمص رحمه الله تعالى بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع
غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع
عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل على
ذات ما منسوبة الى قبيلة تميم وذى مال يدل على ذات ما صاحب مال
او خصوصا فى بعض الاستعمالات بانه يدل فى بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما فصح ح ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح
لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان رجلا

باعتبار

باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة
فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى سائر المواضع الاخر التى لا يدل على
هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وقد ذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى زيد
المشار اليه فهذا فى هذا المواضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة
له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة
على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما
قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا
قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم

وإذا لم يكن فيها الضمير لم يرتبط بما يكون اخفّ بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان يقع صفة له مثل جاءني رجل عالم زيد عالم و نوع بحال الموصوف
اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي بحال متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت الذي هو بحال الموصوف هـ
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا
اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان وفي الباقي من تلك
الامور العشرة وهو الخمسة الاخر الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

كالفعل

كالفعل لانه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا نحو
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في حكم البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث
في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين و

وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خص الثاني ههنا بالحكم **قلت** المقصود الأصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في
حكم البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في حكم الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له
بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية **ومن ثمه**
اي ومن اجل كون الوصف الثاني في حكم البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل
المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير ضعف ولا ضعف قعود غلمانه

فانه كان

فان كان قعود جمعا ايضا كقاعد وذلك لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا واحدا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي جمع فيه فاعلان
في الظاهر لان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
عن الضمير ويجعل الفعل خبرا **والمضمر لا يوصف** لان ضميري المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام المعنى بها فكانه
لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي
رحمه الله وقال لم يذكر المصنف رحمه الله انه لا يوصف بالضمير لانه يبنى
ذلك بعضه **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف المعرفة ينبغي ان يكون
اخص اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة اعني اعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يعتمد بما هو الاكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم

لو لم يكتسب الكمال منها فلا اقل من ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وتبعه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات وبينهما مساواة ومن ثمه اى ومن اجل ان
الموصوف اخص او مساو لم توصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام
الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بدلا وغلطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او نقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وبين غيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغيره اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب المذهب و انما التزم وصف باب هذا اى باب
اسم الاشارة بذى اللام اى مثل مررت بهذا الرجل مع ان العباس بعض
جوز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام
الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد

المكتسب التعريف من المضاف

رفعه لا بخصوص مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف اليه لانه كالة كالمعارف
من المضمر والعلم من الحاجة للتعريف فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى
كرم اى الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصفه بهذا بذى اللام
لدفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يبين به ماهية المشار اليه انسان بل رجل العطف بمعنى المعطوف
بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد
نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام يعنى جاءنى زيد وكما ان
نسبة المجئ اليه مقصود كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها

غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وفي ذكر مع متبوعه احتراز عن البدل
لان المقصود ذو متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة فيها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة انه لم يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة انه لم يكن كالفرع على المتبوع من غير استقلال بها فلا شك انه
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف كذلك مقصود اذ بالنسبة
على ما بينا المعنى ولما لم يحط بما ذكره جمعا ومنعا احتاج فيه الى التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد
وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والكاتب فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر مثلا
والكاتب لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه

فاخريهما

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وتصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون له
لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المصنف رحمه الله في شرح المفصل في مباحث الاستثناء في قوله
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون بانها
صفة للقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الخ لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس
بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن

دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو وجد
العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل
عليه في غيرهما من الجمع والترتيب ونحو ذلك فنفي جعلها غير عاطفة في الصفات
وعاطفة في غيرها ارتكاب تعسف من غير ضرورة داعية اليه و اذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا المتصل
المتصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعله والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يتبين بذلك بظهوره ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
به بتاكيده فيحصل له به نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يحتج

كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا
ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فيجبر الافضاء بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفص
الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هنا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن مع قبح و
والكوفيون يجوزونه بلا قبح و اذا عطف على المضمر المجرور اعيد
الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف

على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي تعليل المرفوع لما ذكر
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل
للاتصال اللفظي فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يفيد له اثر فكيف
يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كأنه
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد
وقيل جر بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط التقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد

بالمنفصل

بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا بمنفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة
بخلاف العطف فان المتبوع المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه ◆ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما
يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيًا في المعطوف اعتبارًا عنه مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانه ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو منتفٍ في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على تنكير الضمير كربه رجلًا على الندرة اي
رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردًا معرفة في نفسه وعمرو مثله في كونه مفردًا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم او قائمًا ولا ذاهب عمرو الا
الرفع في ذاهب دون نصب او جر لكان معطوفًا على قائم او قائمًا فيكون
خبرًا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد

الى الحكم لا منا فيمتنع الرفع على ان يكون خبرًا مقدمًا والمبتدأ هو عمرو ويكون من
قبيل عطف البيان لجملة على جملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضًا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى فقط
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اي اذا وقع العطف بناء على جواز عاملين بان عطف اسمان على معمولي
عاملين بعاطف واحد وقال بعض شراح اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا

وانما قال على معمولي عاملين حتى

معمولهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين لا على معمولي
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير
الاول وذلك لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب عمرا وبكر خالد من هذا
الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا وهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في
صورة تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واكثر

يجوز

يجوز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا
بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض
الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض
الاخرة **التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه
النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قتل
قتل زيد دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة معنى الحقيقي وفي المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا

ان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع

نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا غيره بعموم معانيه او تكرير معناه نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل
الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع بهذا الوهم
بذكر كل والجميع واخواته وكلاهما وكلتا واجمعهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل لعدم صدق التأكيد بتعقبه بتقرير امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما واما الصفة فلانه وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وتحقيقه لكنه لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التأكيد لفظى اى منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من
ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعناه

حقيقة

حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التأكيد التكرير مطلقا اى التكرير
الذى هو التأكيد الاصطلاحى في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يرجع بعد ارجاع الضمير
الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيصه لالفاظ باسماء ويكون المخصص والغرض
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتأكيد المعنوى والتأكيد
المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه
وكلاهما وكلتا والجميع والكتع والبتع والبصع بالصاد المهملة وقيل انه
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد ملحقين
بها وقيل اكتع مشتق من قول كتع اى تامه وابصع بالمهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات فضيقه بين هذه المعانى
ومعناها التأكيدى بالتأمل الصادق فالاولاه اى لتغير المعنى

أي النفس والعين بهما أي تقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في مثنى المذكر والمؤنث وعند بعض العرب نفساهما
وعيناهما أنفسهم في جمع المذكر والمؤنث وعند بعض العرب العاقل أنفسهن
في جمع المؤنث العاقلة وغير العاقل من المذكر والثاني المسمى النفس
والعين أو لهما تغليبا كالعمرين سمي الثاني ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا
باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع
وأبصع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث
الواحدة والجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع وأبتع بتعاء أبتعون بتع وأبصع بصعاء أبصعون

بصع

بصع ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا إذ الكلمة
والاجتماع لا يتحققان إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكلي ما
لم يلحظ أفراده مجتمعة ولم يعتبر أجزاء لا يصح تأكيده بكل وأجمع ويجب
أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما
كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة مثل أكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فإن العبد قد يتجزى في الشراء فيصح تأكيده
بكل ولهذا قيل الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستكنا
بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت أنت نفسك فتقول تأكيد التاء الضمير بعده
تأكيد بمنفصل هو أنت إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع
تأكيدا للمستكن نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في أكرمني
بقوله هو وقيل زيد أكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل
وما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليها وإنما قيد

الضمير بالمرفوع لجعله تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا
تأكيد بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وما له
والمتصل لجعله تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل
نحو أنت نفسك قائم لعدم اللبس وإنما قيد بالنفس والعين لجواز
تأكيد المرفوع المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاءوني كلهم أجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا وأجمعين قلما يليان العوامل فلهذا
بخلاف النفس والعين فإنهما يليانها كثيرا و أكتع وأخواته بمعنى أبتع
أبصع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لأجمع بمعنى تستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعيته لا بالأصالة لكونه أدل منها على المعنى وهو الجمعية فلا
تتقدم بمعنى أكتع وأخواته عليه أي على أجمع لو اجتمعت معه وذكرها أي
ذكر أكتع مع أخواته دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما هو نص فيه التبعية بدون الأصل

البدل

تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع أي يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى
المتبوع دونه أي دون المتبوع أي لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودا كالابتداء

ابتداء

ابتداء ثم نسبة ما نسب إليه بل يكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع
سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غيره مثل جاءني زيد أخوك وضربت زيدا أخاك
وأخرج بقوله مقصود بما نسب إلى المتبوع غير البدل من النعت والتأكيد وعطف البيان
لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
أخرج عنه العطف بحروف فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود أيضا ابتداء ثم بدا له
فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان لهذا المعنى فإن قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل ما قام أحد إلا زيد فإن
زيدا بدل من أحد وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة إلى ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد
قلنا ما نسب إلى المتبوع ههنا القيام فإنه نسب إليه نفيا ونسبة القيام بعينه
إلى التابع مقصودة لكنه إثباتا فيصدق على زيد أنه تابع مقصود بنسبة
نسبة ما نسب إلى المتبوع فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون
بطريق الإثبات والنفي ويمكن أن يقصد بنسبة الشيء نفيا نسبته إلى شيء

اعراب البيان او يكون الاول توطئة للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل
الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه و
فان الاضافة فيهما لامية في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل يجب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى
بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اى البدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى
يتحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما لئلا يكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا
الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان الا
وما فرقوا به ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين في جوابه لظنه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة

اصلا

اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
لمبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويصح ان يكون التوضيح حاصلا به مقصودا له
تبعا والمقصود اصالة هو الثاني لما بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني
اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب
الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غيره فيكونان من باب بدل الغلط بغيرهما اى بكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون ابدا ليس منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة باق

بأن الغرض حينئذ من قلبه بل هو ركوبه فيه مناقشة في المثال ويمكن أن يورد
لمثاله مثل ما رأيت درجة أحمد برجيه فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه فإن
البرجيه عبارة عن مجموع الدرجات وإنما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قلة وجوده لعدم وقوعه في كلام
العرب فإن هذه الأمثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد
اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اشتباه ملابسة بينهما بعد
ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام لك زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من المعرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون
المقصد انقص من غير المقصد من كل وجه فان وافقه بصفة نحو كلي بريا فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا في الغائب نحو ضربته زيدا

لكون المضمر

١٣٢

لأن المضمر المتكلم والمخاطب قوي واقصد دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيغتفر اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز به عن الصفة يوضح متبوعه احتراز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذ قال الثعالبي اغفر له اللهم كانه فجر قال اللهم صدق فهو صادق

حتى لقيها فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقيش بجعفاء محمد

فحمله على بعير وزوده وكساه ح فصل اي طرفه من البدل لفظا اي من حيث

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فانه في قولك بشر ان جعل

عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد

وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير اي مفعولي التارك ان جعلناه

بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير كانه فاعل لعليه

وان كان مبتدأ فهو حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله الضمير المستكن في عليه

ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبه لانه هالك

روحه لان الانسان مادام فيه رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي

بينهما فقد بينا فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان

للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد

ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب في كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه

اذا كان بدلا فيندرج فيه صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين

رفعا حملا على اللفظ ونصبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام

زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني ابعد **المبني** اي الاسم

المبني وهذا حد لا يصح الا ممن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم

المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني

ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل فهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام

وقد اي بالمناسبة المعتبرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة وقد فصل

صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه

بتضمنه معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج

الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل

او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى

المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته

اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على

وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف في المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد

وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب
واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او
ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني لتقدمهما وتاخرهما اثباتا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب
حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال
الميم في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره
المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك

ومنه

١٣٤

ومنه اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لفساد المعنى الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند البناء من علتين اخريين احدهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت
دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن
نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيد المراد
لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن
يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة فانها كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها

لفظا او معنى او حكما اذ المراد بالتقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا فاما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما
مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها اولا
مفسرا وكانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
المذكور قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير المحتاج الى كلمة
اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل يستعمل كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وغير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل

غير المستقل

غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله المتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله فذلك اي المضمر خمسة
انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا فقس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن

انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ فالضمير في انت
الى انتنّ هو ان اجماعًا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو فيه القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انّني انّك اننا انك انكما انكم انكِ
انكما انكنّ انه الى انهنّ والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا
اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفي ايا اختلاف فاكثره [?]
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي
مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف وغلامي غلامنا غلامك
الى غلامهنّ ولي لنا لك الى لهنّ وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم
والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير

ضربنا

ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها غير مشتركة وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث فاعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الف
الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
فاذا كان لكل من الانواع الخمسة ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الانواع عللا ونكتا
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصل لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجعلوا
في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتارا للفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون ما فيها بقي دليلا على الذي ما
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة

المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا
او فوق الواحد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وفي للواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان الضاربان والهندان الضاربتان
والزيدون الضاربون والهندات الضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر
لا تتغير عن حالها الا اذا تغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
فانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانتا ضمائر لا تتغير الا ترى ان التاء في ضربت والنون في ضربن

والواو في ضربوا

لانه اذا تقدم على عامله

والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة
حروف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا الشيء لاجل الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع
الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لا يمكنه ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او
او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي الضمير
كون الضمير مسندا اليه اي الحذ لك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس

على الشارح ان الضمير ... هو او عمرو بل المناسب انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الاصل وهو زيد والا لا حاجة اليه فاذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال من هو له لا ما هو له فانه لم يكتب من العاقل وغيره كما هو الظاهر ليكون
شاملا فالفصل على ما هو الاصل فمثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل و
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر
مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد خبرا وفعلا غير له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا ولا تاكيد داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحو الزيدان هند ضاربتهم هي ويروى
عن الزمخشري ضاربهم هي وعلى هذا يكون فاعلا كما قال وافقنا المنتهك

صونه

١٢٨

صونه لا لبس فيها لثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى وان اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز به عن نحو اكرمتك اذا لم يقع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا في
الضالة فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترز به عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين فيما هو
كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الآخر احترز به عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انه
انفصاله لبعده عن المتصل في تاخر الاعرف ولا يحمله طعن في ورد الوهلة
بابرازه على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اتيت به متصلا اعطيتهوك اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اتيت به منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع

فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل في نحو ضربنيه اياك للاعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكونا ولكنه ما قدم منه فهو اي الضمير الثاني على
كلا التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف فهو ضمير المخاطب ولكنه ما قدم منه والمختار في خبر
باب كان اي في خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ضميرا منفصلا ويجوز ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه يشبه المفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال ففي شبه المفعول انه لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون

جائز

جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انا لولا انتما لو
لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا
هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا له
تقول عسيت الى آخره وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل

لتغايرهما في المعنى فيستثنى ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
و نون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء
لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو يضربني لتقي آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع و مع لدن وان واخواتها
يعني أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن
عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت و يختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و في من وعن و قط
وقد وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل

في البناء

في البناء فله حروفا وعكسهما اي عكس ليت لعل في الاختيار والمختار
فيهما ترك النون لثقل المضعف وكثرة الحروف و يتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم و بعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع فلم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا و
وغيبة فيسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا و خبرا فيما يصلح لهما اتسع فاي فعل
فيهما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب او كون المبتدأ ضميرا او غير
ذلك بالحمل على صورة اللبس و شرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا
للحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو و امتنع
على مثال فعل من بعد دخول العوامل و تا المعرفة و دون الخبر مثل لعل
لا يتغيانهما في المثال المذكور لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم ملغى

لا يستحق فيه الاعراب ولا عامل لكنه خلاف ما يشعر به الغاء الاسم فذهب الى جعله
حرفية وبعضهم يجعله مبتدأ اي يستعمل بحيث يستعمله بحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبرا فيجعله خبرا اذا لم يقع بعد انه
خبرا والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف في
العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو والرفع متعين و يتقدم
قبل الجملة وانما اي لفظ قبل للتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما اي بغير سبق مرجع وذلك اي
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
ويجيء ثابتا اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المطابقة بغير ذلك الضمير
الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعد بهذا الحصر من الجنس
المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس حالا

في بيان القاعدة

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هناك
التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله بغير الجملة بعده فعلى هذا لو جعل
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب
تقدم الجملة بغير الجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون اي الضمير الشان والقصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح
لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل و
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه
وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع
ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل يدل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الخ

الا مع انّ المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه الا ضميرا ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت انّ وانّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما و
وجدوا انّ المكسورة المخففة تاما مثلها في الملفوظ معناه وانّ المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة في اجدى بالعمل فاذا لم يجدوا لها عاملا
في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يلزم مزية المكسورة عليها عملا مع انه
ادنى منها ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع انّ المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي

اسماء الاشارة ذا اي لفظ ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية وقوله هي مبتدأ
وقوله ذا مع ما عطف عليه معطوفا كل واحد منها بحاله خبره وجاء في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر فعليه قوله تعالى انّ هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغاتها
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يكون مثلها وقيل هما اصلان وللفرع باصالتهما
قدمنا على بيانهما لغيرهما وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف
والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه
اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا
تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلافات اواخر تان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على انه هنا الاختلاف

ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوع للمثنى المرفوع وذين

وتين للمثنى المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا للقصد

الى الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء

مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها

اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض

بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها و

انما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة

الاسنادية في قولك الا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باخر اسماء

الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الاسم

موقعها ولو كانت اسما لامتنع ذلك مثل حرفيتك وبك وهي اي حروف

الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة ولكنه خطاب لاثنين فجعلت

الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر

والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاتحاد جمعهما و

واما قلنا

واما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة

فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون

ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا

اشرت الى مذكر وخاطبت مخاطبين مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت

مذكرا الى ذانكن وذينكن اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك

البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن

واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد

اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا

لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وفيما ذكر اي المعنى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات

الثلث بمقام الاخرى منها ما يتخذ هذا الفرق مذهبا فمال الى غيره فقال وقد

يقال وتلك وتالك وذانك حال كونهما من الاخيرين مشددتين

واولالك باللام اي بزيادة الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا

ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك وتانك
نك وتانك مخففتين واولالك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب وأما ثمّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون وهَنّا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه فاما ما عداهما
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما اذ كان جزءا عمدة او لا يصير جزءا تاما
اذا كان اسما من افعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الى
او لما يدخل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالعمدة كالمبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان
مجموع الموصول والصلة جزءا تاما من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا
لكنه لا جزءا تاما او لما الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول

مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا
الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان
هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل ذا وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
وللقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معها جملة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الا
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الـ
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل
اذا وحيث ولما كان الصلة بمعنى اعم يجب لمفهوم ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي وصلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد

ضمير لا يظهر له اى للموصول لا لفظا وصلة الالف واللام اسم فاعل

او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما

كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات

الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان

لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر

والاولى على وزن فعلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر

والذين كالذى لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة

المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل

مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى

واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وبقاء الكسرة

على التاء وفى اللواتى اللوات بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى

فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء

وما بناها ومن ايضا بمعناه فيما يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى

والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى

اضرب الذى

اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار

وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص لغتهم بها موصولة بلغتهم

بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى

التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت

والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع

والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان

مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه

عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه واعلم

ان النحاة وضعوا بابا يمتحنون به الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه

ويتضح بهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل

وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن كلام العدانى فى جملة الفلانية

بالذى يعد بيانهم طريقة الاخبار لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو

وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى

اى اسم يمتنع فاشار المصنف الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى

اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان الباب صلة للاخبار لانه الذي تخبر عنها المخبر بها صدّرتها اي
اوقعت كلمة الذي وما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني موضعه الذي
كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي اخرت المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمنه آخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا او المراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد
وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا

اذ غير متصرفا

اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل
ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما
كالسين وسوف وحرفي النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما
اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر

العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو جئت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي يجب منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالة وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

و ما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد او مزيدة فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل

كحل العقال

١٤٧

الكلام في الموصولات ومن جملتها ما ومن واي وهذه الثلثة كما جاءت موصولة جاءت غير موصولة ايضا والقياس ان لا يذكرها هو وغيره في باب الموصولات بل يجعل لغير الموصولات بابا لكنه لما لم يكن لغير الموصولة ما وافق لفظها لفظ الموصولة لم يجعل لها بابا براسه وبحث في ضمن الموصولات وهذا مثل تنزل الذي هو كاسم الفعل فانه لما ذكر في باب اسماء الافعال ذكر معها ما وافق تنزال في اللفظ وان لم يكن هو اسم فعل كباب فجار وباب فساق وباب قطام واللام اي وان لم يكن هذه الموافقة اللفظية فكان القياس ان لا يقتضي ان يجعل من قبيل المبنيات ابدا بابا بل يبحث عنها

كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث مثلها في ثبوت الاوجه الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل فقيل اي تقع صفة اتفاقا فلم يجعلها المصنف من التي لا تقع صفة اصلا لان الواجب ان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم بحيث لا يعرف حاله لا يعرفه كل واحد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كلمة اي واية معربة بالاتفاق وحدها لاشتراكها

في الاعراب غيرهما من الموصولات الا على خلاف في اللذان واللتان وفي
ذو الطائية وانما اعربتا لان اللازم فيهما الاضافة الى المفرد التي هي
من خواص الاسم المتمكنة فلا يرجح هنا واذا والا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فهي
بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم يبنت الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما يبني
المحذوف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدأ وذا
وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا

للسؤال

للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بجملتها بمعنى اي شيء والثانية
ان معناه اي شيء وذا زائدة ولفظه ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انهما بجملتها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون ذا كلمة زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه
نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة بين
السؤال والجواب **أسماء الأفعال** ما كان اي اسم كان بمعنى الامر
او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها
مشابهة لمبني الاصل فيما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت لم يعبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال

لما هو بمعنى الامر وبهما ذلك بفتح الباء في الحجاز وبكسرها في بني
تميم وبالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لانه اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على انه قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها تخالف
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال
بعضهم انه صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او
الماضي ولم يقل ما كان بمعناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضرب امس فيضل على التعريف وفعال اى ما يوازنه
بفعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي المجرد قياسي اى فياسي كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد وقد حكم عليه لا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد

الكثرة فكانه قياسي لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا قرقار
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح
الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يظهر لي الى الآن دليل قاطع
على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة انه فعال بمعنى الامر معدول عن الامر لفعل للمبالغة وسائر
الصيغ للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح
الرضي والذي ارى انه كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها
في كلام طويل اعرضنا عنه لا لاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه
علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج به فساق

وإنما قال للأعيان لتخرج عنه نحو جهار فإنه كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
لا للأعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال أهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الأمر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم إلا ما في آخره راء
في فعال علما للأعيان يكون في آخره راء فإن بني تميم اختلفوا فأكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه وقليل منهم لا يفرقون بين ذلك ذا الراء وغيرها بل يعربون
باعتبار الكل نحو حضار علما لكوكب وجر الأكثرين أي الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لأنه أخف إذ سلوك طريقة واحدة
أسهل من سلوك طرائق مختلفة

الأصوات

اعلم أن الأصوات
الجارية على لفظ الإنسان أما منقولة إلى باب المصادر كويها المصدرية وأما
اسم فعل أو لم يلزم المصدرية وصار اسم فعل فالأول مثل وأها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثله وصه وحكمه حكم أسماء الأفعال وأما
غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حتى كونها أصوات نحو أخ ولم تصر
مصادر ولا أسماء أفعال وهي على أنواع فمنها ما يعرض للإنسان عند وقوعه

معطلة كقول المتندم أو المتعجب وي وح لا تقدر أن تحكم عليه بشيء أو به
على شيء ومنها ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية بأن يصدر
من نفسه ما يشابه صوت شيء كما إذا قلت غاق قاصدا للصدا ما يشابه
صوت الغراب نعق وح لا تقدر أن تحكم عليه أو به أيضا ومنها ما يصوت به
لا لحيوانات إما لزجر أو دعاء أو نحو ذلك كما إذا قلت نخ لإناخة البعير وح
أيضا لا تقدر أن تحكم عليه أو به وهذه الأقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب
فيها وإن تلفظ بها على سبيل الحكاية كما إذا قلت قال زيد عند التعجب وي
أو عند إناخة البعير نخ أو نعق في صوت الغراب في نحو هذه الحالة أيضا مبنية
لكن لا من حيث إنها أصوات بل من حيث إنها حكاية عنها والمراد بالأصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست بكلمة لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الكلمة
لإجراء النحاة إياها وأخذهم إياها في بنيتها مجرى ما لا تركيب فيه من
الأسماء فالأصوات بهذا الاعتبار كل لفظ إنما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت أي أصدر على لسان الإنسان

بينهما بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة أو صوت
به للبهائم بعضها مثل لأنا ضنها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لأنه المتبادر من البهائم فان الغنم الاربعة فلا يتناول ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول النوعين كليهما فالاول كغاق اذا صوت به الانسان شبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المعنى القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فهل ذلك لانه
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير مخرجين بالمبنى كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره كلمة

المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين فصاعدا او كلمة اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة
واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
فصاعدا او كلمة لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخر منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة هنا اذ هي تجري مجرى المبني وقوله

ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لانه يوجد في كل واحد منهما
نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر ايضا
مع انه من افراد المحدود لانه يوجد بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
ويمكن ان يوجه النسبة على وجه آخر يخرج منها هذا النسبة اصعب من خرط
القتاد والاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى وذلك انه يفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية التي في عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا
كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او
غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة التي ليست محلا لا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها فان اصل حادي عشر

من ثاني عشر الى تسع عشر واخواته كل من خمسة عشر وحادي عشر واما اقرب
مما بني ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الذي
على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل هو نظر الى ان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتقت من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكنه
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من العشرة
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا واقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في الاقتصار على بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر ولا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف صح

الا اثني عشر

الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به
بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفها الا بالتصريح بها منفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونهما موضوعين

وضع الحرف او لكون كم الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا
وبناؤها اي بناء كذا في الاصل ذا من كلمات الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحدة منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت الحديث اي للكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها واستحق
فلوحظ فيهما ما هو البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كانت في الاصل معربة لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فخرجت في البناء مع
مخططة عن قوانينها فلذلك لم يذكره معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المعدود عنه منصوب على التمييز مفرد لانها

لما كانت

لما كانت للعدد المتوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين فمميزها
مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى نحو كم رجل عندي
وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يميز بالجمع صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح
بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما في كم الاستفهامية فلم
اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
استفهامية وخبرية وكلتاهما اي كم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع

من انواع الكلام والخبرية فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل واحد من
المذكورين ويدخلهم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية كان
بعده فعل اي فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل ذلك الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت فكم منصوب على
المفعولية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل
مثل كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل

عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله وقدر بعده فعلا غير
مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان
لهما صدر الكلام لان حرف الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل كلاهما كانا حرفا مع المجرور ككلمة واحدة فيحفظ
الصدارة والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني
على مذهب سيبويه فانه يجيز الابتداء بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير
سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبره كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار العامل الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا باعتبار انه مع عامله الذي

هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالرابط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تاتي تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء في كل واحد منها وهي من وما واي واني ومتى فان كلمة أيان
للاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختص بالاستفهام فيهما
وما اذا كانتا استفهاميتين تاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو
من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وبما صنعت وجل ماذا
ومن ضربته وما صنعته ولا تاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من
تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني
فاكرمه وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا تاتي فيهما
بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للمبتدأ وما هو لازم الظرفية من هذه الكلم وهي متى واين واني وايان وكيف
وأنى واذا ان لم يجر بحاله نحو متى اتيته فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما نحو اذا يقوم

اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفي مرفوعة بالابتداء
وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لها على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية ان يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر المبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كانت عهدك به قلنا اي فتأتي فيه
الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه بالظرفية نحو اين وقت مجيئك اذا اي وقت كان مجيئك فاني
وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قام وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير
من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم عمة اي باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها الرفع
بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه [illegible] فيما يلي
بقوله منصوبا معمولا على قبلها كرة وجه النصب ولا يخفى ان هذا
الضعف محلها في وجه اعرابيهم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اي عمة فاحدها

الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والا فان النصب على تقدير كونهما
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف المميز منهما وهو بعيد ذكره فيما سبق فكان الاليق ان يخص بها قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتنقلب الكف او القدم بمعنى
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لهما نسبهما الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها متنكفا
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة الموالي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاماء والعبيد والعشار جمع عشراء وهي الناقة
التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها اشد ذي حلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ذمه في طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فالصحيح وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل الحقيقة

اى كثير

اي كثير من عماتك وخالاتك حلبن علي عشاري واذا حذف المميز اي كم
مرة او كم حلبة على التمييز او كم مرة او حلبة على الكثير فانه تقع عمة على الابتداء
ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ان تقع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا
نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح و قد يحذف فالمميز
اي الاستفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهره ان السؤال
والاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اي كم مرة او كم ضربا او الى ضربك
اكم ضربة او ضربتين ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والظرفية بمعنى المفعولية اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالمحذوف

في الظرفية او لا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
او لا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي
الظروف المعهودة هي المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر بعض الظروف ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه
اعرب مع التنوين نحو بعد كأين قرأ قبل وكمن الظرف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذفت صارت غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم جبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه
الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما عرب منه الظروف

المقطوعة

المقطوعة وبين ما بقي منها وقال بعضهم بل هما غير مبنيين لعدم تضمنهما
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي و
الاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال لا في كلها وقد جاء اما ترى حيث سهيل
طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل بتقدير ترى اي اما ترى
مكان سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي فان كانت في الظ

مضافة الى جملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والمشهور بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون للزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس
كورت ولهذا كثرت في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فتنقلها عن اخرى لبنائها
ولذلك اي لكونها بمعنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة

الفعل الشرط

الفعل الشرط وتكون الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط بغالب
فاجاءه الامر مفاجأة من قولهم فجئه بكسر الجيم وفجاءة بالضم والمد اذا لقيه وانما
لا تعرب فيلزم المبتدأ بعدها وفي بعض النسخ اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع واقف
اي فاذا السبع حاضر او واقف عند من يجوز العامل في اذا هذه معنى
المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج فيكون
والاولى ان الفاء انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل
المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج او ان اذ
هذه زمانية او مكانه وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية
وقيل زمانها وقوف السبع ومكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به
والا لم تبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت وقوف

في زمانه وفوق السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو
اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل كما لمجرد الزمان معنى
الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها
اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكونها وضعها وضع الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولعله
لم يذكر هذا المعنى ومنها اين واني وهما للمكان استفهاما او شرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني
بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل
متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام والمستقبل

فلا يقال ايان نوم فيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اى حال الشيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان
الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل
للشرط واما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس عليها ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها
اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعدها فعل نحو كيف ضربت
فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال حسنا او قبيحا ام ماذا ومنها
اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالعدم المثا
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته منذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما

اى اول مدة عدم رؤيته سنان اليومان فما ذكر ام لابد لاحظ سنان اليومان
امرا واحدا لان الحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا كليهما
او اثنان فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لان الفائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لانه اوله وقت ما الزمان مدة
الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه
ملتبسا بالعدد اى بعدد المتغرق في جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء
نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا
انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو
ما خرجت مذ ذهبت اواه اى فاكتب على هذه الصورة مثلا كائنا او تخفف
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره المصنف لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور

لبعض

لبعض جملة بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبنيان وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبر ما بعدهما اى خبر كل منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزمه ان يكون المبتدأ في مثل
قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كا
اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا انه يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما
يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون
النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام و
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام و
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية

عليه وكلما [illegible] عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره عنده
وفيما في خزانته فان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدنه
الا فيما يحضره عنده وحكمهما ان يجر بهما على الاضافة نحو المال لدن زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة [illegible] تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا مع لدن من غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء
مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
لاستغراق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة
لوضعها وضع الحرف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل
حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او للزمان

المستقبل

المستقبل المنفي فيه وقوع شيء لاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه
عوض وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعنى الداهرين والعائضين الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
الصادقين صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء
منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع
ما وان المخففة والمشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحين
وهذه المشابهة ذكرتها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بحث بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه

فهو المعرفة واذا وضع له اسم

اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء معهوداً
بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هاتين
الحيثيتين فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء والمصنف رتبها
في الذكر على ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولاً
مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلاً وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك الذي
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد و
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى

الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعاً عاماً كلياً فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد
من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصاً لانه واحد من تلك الافراد
فاصل المعنى المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يعد ما دخله اللام لئلا يدخل فيه اللام
الزائدة لتحسين اللفظ والعلم فليس من اقسام المعرف فتوهم دخول ما
فلا يعتد دخله فيما اخر من المعرف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به
معيناً بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام

اذا قلت يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح بالنسبة الى الاربع الاول فان المضاف
الى المنادى لا يضاف اليه فبل كان علما او بفعل والمضاف الى المعرفة ايضا
مثل غلام ابيك و[...] وكتابة ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان بالفعل
الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن
المضاف الى احدها الا معنى اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف
باللام والنداء ستعرف عن التعريف ففي العلم بالحكم لتعريفه فالعلم
اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام والابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي

تعينت لغير معناها بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بغير معناها بمنزلة الوضع من واضع
معين فكأنه هؤلاء المستعملين وضعوه له في [...] غير متناول لغيره اي حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا ولا بوضع
واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ومن انظار الى ترتيبها انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب فقال واعرفها اي اكثر المعارف تعيينا اقلها التباسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك
واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه يعلم من الاعرفية
المتكلم والمخاطب انهما اشد وضعا منهما واقتصر على بيان النسبة بين المضمرات
فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه

تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت في باقي اصنافه
بعد بيانه في انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه خلافا فان النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو
كذلك فقوله ما وضع شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج
خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة بين غيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء جمعها
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالكمية هي المعدود وحداتها
كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر من واحد من تلك المعدود اذ بكم والالفاظ الموضوعة بازاء
تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية احد الاشياء اذا اخذتها منفردة فاذا سئل عن معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذتها مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود كذلك يجاب بالاثنين وهكذا الى ما

لا نهايه

لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظي الواحد والاثنين داخلان في هذا
التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ونحو ومثنى حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او بالفاظها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآلاف والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في معدود المذكر
وثنتين واحدة اثنتان وثنتان في معدود المؤنث وتثبتها على القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو
ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابقا وثقل

اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء له
للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع
التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة نحو احدى عشرة وثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين وانما ذكر الثاني في احد عشر واثنا عشر فحمل
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتا فان كانت للتانيث
انها حملت على ثنتان وانما انث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر
لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث من عشرة كراهة توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون

اخف من الفتح

اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بصيغة القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد
على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث وما غير الواحد والواحدة ههنا بل ترك التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما يليهما
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على ما يليها كما مر ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من كمال العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف

الزائد عليهما وعطفهما على الزائد حال كونه الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من استعمال الأعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد أو واحدة و
ومائة واثنان أو اثنتان ومائة وثلثة رجال أو ثلث نسوة ومائة
وأحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون رجلا أو
إحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا أو اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا أو ثلث وعشرون امرأة إلى مائة وتسعة
وتسعين رجلا أو تسع وتسعين امرأة وكذلك الحال في تثنية المائة والألف
وتثنيته ويجوز أن يعكس العطف في الكل فيقال واحد ومائة إلى آخر
ما ذكرناه والأصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الأعداد المركبة
على الفتح كثلثة عشر وجاز إسكانها أي إسكان الياء لثقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها أي حذف الياء بفتح النون لأنها إذا حذفت فيها
فالأوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاض إذا حذفت الياء الذي
يسوغ ذلك فيه كونه مركبا وفي ذلك زيادة ما استثقل له فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسر النون ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح

أولى للتوافق

١٦٦

أولى للتوافق أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال استعمال العدد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ من الثلثة لأنه
لا مميز للواحد والاثنين كما سبق تصريحه فقال ومميز الثلثة إلى العشرة والثلثة
إلى العشرة مخفوض أي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال أو معنى نحو
ثلثة رهط أما كونه مخفوضا فلأنه لما كثر استعماله أي اختير فيه جر التمييز بالإضافة
للتخفيف لأنها تسقط التنوين والنونين وأما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد إلا في ثلثمائة إلى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لأنهم لم يجمعوا مائة
فيها منها أي في ثلثمائة وأخواته وكان قياسها أن يجمع فيقال مئات أو مئين لأن
للمائة جمعين أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يحسن إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق إلا مئات لكنهم كرهوا أن يكون المميز مجموعا
بالألف والتاء بعد ما يعقد الجمع بعدها وهو في صورة المجموع بالواو و
والنون أعني عشرين إلى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه أخف ومميز أحد عشر
إلى تسعة وتسعين أي تسع وتسعين منصوب مفرد أما نصبه في العقود

فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداهما فلانهم كرهوا
ان يميزوا ثلثة بما كان علما في الواحد ولا يرد عليه ثلثة عراة لان المضاف اليه
فيه لما كان غير المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ضرورة ثلثة
اشياء واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها ضرورة ثلثة اشيا
شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلة ومميز مائة والف ومثنيهما
ومجموعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال ومثنيهما لان استعمال
جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة
الاف رجل بخلاف المثنى فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا

والفظ

واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبر بها عن المؤنث او
بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبر بها
عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان
شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا
الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما يستغني
عن التمييز فان قلت هب انه مميز الواحد مفهوم لكنا لا نسلم انه مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى ينبغي ان يستلزم ليكون ان يكون مفردا كما يقال

قوله في المفرد الماخوذ من المتعدد اي من العدد وانما فسر المتعدد بالعدد ليشمل الاول الماخوذ من الاحد
فان قلت هذا يشمل العاشر مع انه ليس من هذا الباب قلت الاحد يوخذ من الواحد لا الواحد من الاحد فان
اصل الهمزة انما هو الواو وفيه انه يجعل الاحد والجواب ان لا اشتقاق لاحدهما من الآخر بل كلاهما لفظان موضوعان
للتعدد وهذا ولكن لا يحسن الفعل باخذ الاول من الاحد فان قلت الثالث مثلا ماخوذ من ثلث لا من ثلثة
قلت الفعل ماخوذ من الثلثة كما قال في الارشاد من قوله ويوخذ من اثنا العدد فاعل صيغة لا يشمل الاول
والعشرون وامثاله والمائة والالف وتغير المحشي هذا الكلام بقوله في الاشتقاق الخ يشمل الاحد والواحد مع
انهما من الاعداد وايضا يرد عليه انه جعل الثالث مثلا عددا اعلم ان الثالث مثلا له ثلثة معان الاول بمعنى
الاثنين ثلثة ولا يضاف الا الى ما هو اقل منه الثاني الواقع في المرتبة الثالثة ولا يضاف الى ما اشتق هو منه فاى
ما هو اكثر منه ايضا تقول ثالث مائة وبهذا المعنى يوخذ من جميع الاعداد والثالث واحد من الثلثة وبهذا المعنى
يصدق الثالث على كل واحد منها ولا يضاف الا الى ما اشتق هو منه وهذا المعنى غير مذكور في المتن لان لفظة
لا يقال بهذا المعنى ولهذا اخصر المحشي قوله فيما بعد اخذ بها بالتاخر ولكن قوله ثالث ثلثة باي ما قلنا
اعلم ان العشرين وامثاله ولفظ المائة والالف قد يطلق على الواحد المتاخر بتسعة عشر درجة وذلك
غير مذكور في المتن واعلم ايضا ان وضع الثالث انما هو للمعدود بخلاف الثلثة فانها وضعت في الاصل
للعدد والفرق بين العدد والمعدود تقدم في الوصف حشي هندي
لا ذلك يجي منه صيغة الفاعل

اثنان رجل قلت لما التزموا لجمعية في تمييز مائة الا...
اي التمييز — لبطابقة المعدود
فيما لم يستر لجمعية فيه ما هو اخف بالمد وهو الاثنية ولا ...
معنى الكلام انه لا تمييز واحد ولا اثنان استغنا بلفظ...
والمراد بهيئة الخاصة شكل الرجل والرجلان فانهما بهيئة خصوصة
حروفه المصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الا...
او علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا عبر مع علامة ا...
به عن ذكر الواحد على حدة واذا عبر مع علامة التثنية المتعـ...
فلا يرد السؤال
الاثنين على حدة فافاد الحوق العلامة التي بها فغني...
ورجل — وواحد رجل
اي رجلان افصح من اثنان رجل وذلك الاستغناء انما يكو...
اي رجل ورجلان والمراد من النقل ما يقبح ولا يحتمل
اي فائدة لفظ التمييز التي المقصود اي التنصيص على العد...
اشارة الى كون الالف واللام للموصول
التي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر...
اشارة الى كون الضمير المنصوب قصد هو التنصيص
افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في فائدته عن ذكر العدد...
اي في استعمال العدد في واحد العدد
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصره اي...
نصره اي نصرة لذلك المفرد عدد النقص الذي عليه وواحد ال...
فقوله الثاني معول الفول وذلك المعول انما هو باعتبار ...

اثنا رجل قلت لما الزم معنى الجمعية في هذه مائر الا...

فيما ليس الجمعية فيه ما هو الغرض البدء وهو الاثنينية ولا...

معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغنا بلفظ...

فهو في الصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الا...

او علامة الاثنينية اعنى ما هو في التثنية فاذا عبر مع علامة ا...

به عن ذكر الواحد على حدة واذا عبر مع علامة التثنية استغنى...

الاثنين على حدة فاغنا ر والحوق العلامة التي هي فعلى...

اى رجلان افهم من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون...

اى فائدة لفظ التميز التي المقصود اى التنصيص على العدد...

الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر...

افهم التميز ذلك التنصيص استغنى في فائدته عن ذكر العدد...

في المفرد من المعدود اى في الواحد من المعدود باعتبار نصه او...

نصها اى نصف لك المفرد عدد النقص الخ يدل عليه بواحد ال...

فقولك الثاني معمول الفعول وذلك المفعول انما هو باعتبار ...

اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في هذه الاسماء لا على ما ينبغي اى بعض
فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اخف بالبدء وهو الاثنين ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجوهر
حروفه المصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الافراد اعنى التنوين
او علامة التثنية اعنى حرفي التثنية فاذا عبر مع علامة الافراد استغنى
به عن ذكر الواحد على حدة واذا عبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر
الاثنين على حدة فافاد بجوهره ولحوق العلامة التى معها فغنى عن ذكرهما وقيل
اى رجلان افصح من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته
اى افادة لفظ التمييز التى المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به
الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول
في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار
تصيره اى تصيير لذلك المفرد عدد النقص اثنين عليه بواحد الثاني في المذكر
فتقول الثاني مفعول الفعول وذلك المفعول انما هو باعتبار تصيره الواحد

اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما
ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اى لا تقول بغير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فو
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد في غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث كذلك والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم انه حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم
اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جانب جميع المراتب المركب والمعطوف نحو

الثالثة عشرة بتأنيث الجزئين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكروا الجزئين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف
ثلث عشرة رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمه اي ومن اجل اختلاف الاعتبار من اعتبار
تصيير واعتبار حالية اختلف اضافتهما فلا تختلف اضافتهما قيل في الاول
اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الاثنين
بمعنى اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاليه ثالث
ثلثة او رابع اربعة بالاضافة الى ما يساويه عدده او يكون فوقه
اي احد ما لكن لا مطلقا بل باعتبار قوله وقوعه في المرتبة الثالثة او
الرابعة او الخامسة والاظهر جواز ابقاء الواحد الاول من عشر العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متاخر بعده رجحانا بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال

فاصة

خاصة لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت
في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تفعل الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزئين الباقيين لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد
بيان باب العدد لاحتياجه فيه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغيرها التي من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي
لا يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التأنيث التاء والالف حال كونهما مقصورة كحبلى او ممدودة

كصفراء وحمراء وقد جاء زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وفي وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظ
واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي
فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر
الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو

بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من العلامة بخلاف
مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان اقل الاستثناء لان حكم
جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي
تركه فتقول حضر القاضي امرأة وحضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء
المذكر كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد
لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان لحاق التاء وضمير الجمع فيه
واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت

مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو الرجال المؤمنات او مذكرا نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء
به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين في جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوه سالما فان ضميره
الواو لا غير نحو الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المعروف بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمعا لمذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النوع موضوع له واما
في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فهو اي ضميره فاجري مجرى المؤنث وفي لحوق الشي النسبة مع افعاله ح الرجحان
النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين

فاستعملوا النون في التاء الحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن
يجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف
او ثانيا بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظاهره
المراد كل ما يتغير عنه هذه الملحقات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي
مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وقلة الجمع ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا
يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الياء الالف التي في حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع اللحوق
ولا يكاد يشتمل على لحوق النون وعدم لحوقه دلالة لحوقها على ذلك لانه على
تقدير تسليم اذا دل امرانا اي افق ثلثة على اثنين صح ان يقال هذا الافق الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذه الامور على انه معه
اي مع مفرده مثله يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار قوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو

في العدد

ولو أريد بفعله مثله مما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لما اغنى عن قوله كما في
وقوله لتكسير اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد فانى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا مشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لغرض التغليب
بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيجانسا
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج
الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويتأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز التثنية بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وهذا الاعتبار يصحح تثنية الاعلام

المشتركة

المشتركة حقيقة افادة على جمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورجح بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة اسـ
ـتعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكتفي لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في
الاسم بخلاف سائر الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف
التثنية قوله مما جنس ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما لا يتطرق اليه التغيير اذ المقصود ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما
عداه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره
الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن
الحركات والقصر الحبس في اللغة ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كانت مجهولة الاصل ولم تمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعي والثلاثي المزيد قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او
حكما ولخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه مكان الثقل

وإلا اى وان لم يكن كذلك بان كان الالف عن ياء خفيف كرحيان في رحى او كما
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى كهيات في هي
مما لا او كان على رابعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى او لا
والمصطفى او زائدة كالحبلى فبالياء اى فالالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء خفيفة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والا اى الهمزة
ان كانت همزتها اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة لا تثبت الهمزة
في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء بمعنى القراءة او المتنسك
من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فانه اصلها كان حمرا بالالفين
احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل
حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والا

اى وان لم

اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فانه
همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فانه
اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما
في قراء وثانيهما قلبها اى الهمزة واوا لان الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الرضي الشيخ الرضي ان
اللازم من هذا العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او ردوان
بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى
الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تفحصنا كتب اللغات كالمفصل
والمفتاح واللباب وما وجدنا فيها الا حكما بالشهادة غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وانما هم من ان يكون هذا
الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة

في الجر والنصب

اذ التنوين لقيامهما مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التأنيث التي في اليهيا
اي لا يزاد في آخر المثنى ليشبه خصيان وهو ان في بعض النسخ خصيان والبان على
خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس لغة فاوجب حذفها فيهما
ان كل واحدة من خصيتي والبيتي مطلقة لاتصالها بالاخرى بحيث لا يمكنه
الانتفاع بها بدون صاحبتها بمنزلة معدوم وتاء التأنيث لا تقع في معدوم وقيل
خصيوان واليان مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا
فيهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي (فرع) المجموع ما دل اي اسم دل
على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمنه ذلك الاسم بحروف
مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو اسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيرها بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله

بحروف

بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف وما وقع في قوله
بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل الجمع وكلمات الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا وكلما الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض اسماء العدد
كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرج عنهما الاجناس فاذا
قصد بها نفي الجنس لا الآحاد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الآحاد
استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج
اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفرق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع بمنزلة
كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع

على انه لا ضير في ان لا يكون الكلم جمعا ايضا فانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الافعل في جمع اسما لجمع التي لها آحاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذلك اسما الاجناس كتمر ونخل وكلم
واما اسم جمع جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق
حده عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي
المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون
للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الذي هو
الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل

ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظا كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان اي آخر الاسم الذي
اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع التصحيح المذكر بعد شرط صحة جمعه ان كان
ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه ذكر علم يعقل

اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه واما الشرط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان
كاثنان او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء الملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بفتح
اللام وابن كيسان بسكونها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى علمين فانهما
يجمعان بالواو والنون باتفاق لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا
يمنع من جمعه بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فهي صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليه وشرطه
اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كالفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى شرطه فالشرط الاول ان يكون
مذكرا يعقل كالعلم والثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون

المذكر

المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا
لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصيغة
مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان
ولم يعكس لان فعلان فعلى اصل في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكر مستويا
فيه اى في هذه الصفة بناء وبلا او صوغ مع المونث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور ولا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المكسر اى يجمع جمعا مكسرا فيقال جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكر متلبسا بتاء التانيث مثل علامة فانه احتمل صيغة
جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى

مذكرا

قوله لا مذكر له وقوله مجموعا بهذا الجمع يكون حالا من قوله جبر
اي سوى ما جبر نقصه حال كونه مجموعا بهذا الجمع اي جبر نقصه
بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جبر نقصه
بكونه مجموعا بهذا الجمع لكان اظهر لدلالته على هذا المعنى وخرج
بهذا لان له مذكرا وبه خل ظبة لانه لا مذكر له مغيرا وله ثنون
جمع سنة فانه غير في الجمع فتح السين الى كسرها او غير مغير
كثبون جمع ثبة وهي الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه
الماء وجاء قلون على الوجهين بمعنى مغير بكسر القاف وغير مغير
بضمها وقد شذ نحو جمع ن واوزون وارضون وجه
شذوذه انه لم يوجد فيه القيود المذكورة في الصور المستثنات
من كونه ذا التاء محذوف العجز معتلا لا مذكر له بل انما جوز
لتوهم وهو ان المضاعف في حرة ن واوزون كحرف واحد فجبر
ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا البيت تقريبا
لان المضاعف حرفان تقديرا
شرح اللباب

نون الجمع بالاضافة لما مر في النسب وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء كثبة فايدة كلية اخرجها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن
اراد ان ينفصل لك فليراجع اليه **المؤنث** اي جمع الصحيح المؤنث ما لحق اي
جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي

نون الجمع بالاضافة لما مر في النسب وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع

سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما

حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد

ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ في

مثل سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد

تفصيل ذلك فليرجع اليه **المؤنث** اي جمع الصحيح المؤنث ما لحق اي

جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث

ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر

ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن

له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه

ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات

فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله

ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع

مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي

نون الجمع بالاضافة لما مر في المثنى وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء في فائدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
ان يحصل ذلك فليراجع اليه **المؤنث** اي جمع الصحيح المؤنث ما لحق اي
جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي

وفي شرح الرضي انه بهذا الاطلاق فليس بسديد لان اسماء المؤنث التي
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة **جمع**
التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده في ضمنه تغيرا والمعتبر الداخلة فيه كما هو
المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريفه الجمع مطلقا فيتناول من ان يكون في هيئة ذات الواحد او في هيئة
الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف

وفعلة كغلمة جمع غلام وجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان وجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

المصدر

اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء كان صادرا عنه كالضرب
والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على
الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدد
مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القاعدية والعالمية ومثل
ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا فان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وابنية المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي
سماعي وينتهي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل مصدره على افعال

وكل ما كان

وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر
بالقطع عمل فعله اي المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني
اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبته الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا لما لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وما كان تثنية الفعل وجمعه جميعا
في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

لا يلزم فيهما الحذف بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعه

ولا يضمر فيه اي ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن

مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتباره فبنى الاستتار على عدمه

لتخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر

لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل غير ماخوذة

في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه على ذكره بخلاف الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا

اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى او اطعام

الثاني وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا او ظرفا او

مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم

الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي

بلام التعريف قليل لانه من حيث عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل اللام

التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكنه جوز ذلك

على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به فلم يات في القرآن شيء من المصادر

المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف

الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا فان

من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر

اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا

نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا فاعلم انه نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر

مفعولا مطلقا وفعلا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان فعله

لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر

وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر

اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخره

عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على السواء

اسم الفاعل ما اشتق

اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل

به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى

المعرفة

لأن ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث ولا يعني
بالحدوث التجدد وحصوله وفنائه بل تقيده بأحد الأزمنة الثلاثة قال
المحشي في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة
المشبهة لأنه لجميع لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت ولظراة اسم التفضيل داخل في جميع
في جميع الذي حكم عليه بأنه ليس لمن قام به ولكن ذلك لأن المتبادر من
قوله ما اشتق لمن قام به أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم إلى أصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم أنه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فإنه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة إلى أصل الفعل وخالف أكثر
الشراح المصنف وهو الحق وإخراج اسم التفضيل إلى قوله بمعنى الحدوث
كما الحد وإخراج الصفة المشبهة إليه ظنا منهم أنه ما اشتق لمن قام به

سائر

سائر ما اسم التفضيل ولم يتنبهوا أنه ما اشتق متضمنة معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجذ شرا اه
صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد أن يلتزم
ذلك ويدل عليه قصره صيغ اسم الفاعل فيما ذكره وجعل أفعال
صيغ المبالغة مثل فعال اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه أن
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش
وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو
فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل أو صيغة
المبالغة نحو واف ومضراب وصيغته أي صيغة اسم الفاعل من غير
الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم أي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة أو لا ومع كسر ما قبل
الآخر فإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ويتغير فيها

وضعت موضع حروف المضارعة المفتوحة ولو فهم منه فاعل معلوم
منه كان مثال الكسر الغابر الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا
فيكون لكل من قسمي المبهم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل
اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بسبب
شرط عمله هو معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية ان
وانما اشترط احدهما لانه يعمل لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد به الحال والاستقبال اعم
من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يعبر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او بعيد ذلك
الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على
صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال
ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او على ما النافية ونحوها
من حروف النفي كلها فان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا
يتم الشبه بالفعل نحو اقائم زيد وا قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفقدان
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته

ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و
ومثل الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقدم الجواب عنه فان كان
له اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
لا باسم اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فكانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرا
هتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بغير صيغة
الاخرى يحتمل بخرج على حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط في عمله هذا
على تقدير ان تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اى قتل

اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فهم من معنى المبالغة
تاب مناب ما فهم فان من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى
صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصب على المفعولية بلا كلام واما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ويجوز مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف
اى يجوز حذفها لوجهين احدهما التخفيف لقصد التخفيف لطول الصلة بهما
كقراءة من قرأ والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة على المفعولية فانها على تقدير النون
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوع لمن وقع عليه اى لذات من حيث وقوع

الفعل عليه فخرج ما وضع لذات ما وقع عليها الفعل واعتبار اقامة
من يقام مقامه في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمخرج
بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي الاشتراط لعمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما
كامر من امر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هنالك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل

من حيث

من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا
عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضم فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء او
صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج نحو
ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع في الحدوث وغرضهم
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع كثرتها
مخالفة لانواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي
هو بوزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على وجه بحيث لا يتجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر

محذوف اى فى لغة كائنة على قدر ما يسمع وفيه فى لغتها للصيغة اسم الفاعل
بالبناء مع انها فى لغة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها لها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه كما فيها ذكر
نحو صعب وشديد و تعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى للاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما
وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث
عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافا او ملتبسا باللام او مجردا عنهما اى عن اللام و
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صار مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة الحاصلة للمعمول من جهة

الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى
فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول
المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف
التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى
والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
اى ثلثة امثلة من الامثلة المخصوصة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

بالمفعول او جرا بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن
اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في قوله تقسيم المسائل على
الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اكثر ولان في ما واحد منها مختلف
فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فانه فيها منها ممتنع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمول لها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين والنون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل حسن الوجه وحسن وجه الغلام او
بحذفهما معا ولا خفة في واحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام

مضافة

١٢٥

مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه اي وجه غلام لانه
اضافة لحسن الى وجه فانه افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوا ولم يبالوا لانه اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف كما في الصورة السابقة على المعوض من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في الشعر
وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف
التنوين ولا يتعرض الاعظم مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
باستكنانه في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فما كان فيه ضمير
واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة فهو تسعة اقسام حسن الوجه بنصب المعمول

ولحسن الوجه بجرها وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجرها ولحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجرها واما في المعمول الا مثل لحسنا
وجهه وحسنا وجهه برفع فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة اقسام
لان الضمير فيه بعينه لحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه ولحسن وجهه
بنصب فيهما فهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه مع ضعف
لاشتماله على ضميرين ما يغني عنه الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام لحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه ولحسن وجها برفع فيهما
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غرضا في الصفة
مثل وجوده في المعمول اشار الى فائدة تظهر بها وجوده وعدمه فقال و
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى في الصفة لان معمولها
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اى تلك الصفة
كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا

اى فان

اى فان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبت او جررت ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فحينئذ تؤنث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه وحسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان
حسنا وجها وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجها واسما الفاعل والمفعول اى
الغير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعوله واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول كالمتعدى فيه من الفعل المتعدى الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيعامل الفاعل ومفعول لم يسم فاعله في نصبهما ويضافان
اليهما نحو زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال

الثاني انه متعدٍّ الى مفعولين اولهما اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة
المنون نحو زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه
والتعميم لقصد شمول اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا
ابهام في تلك الثلاثة وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرط
انه يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء

افعل وفعلى

١٨٧

افعل وفعلى منه اذ البناء من الثلاثي الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف وهو
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان تكون تمام
حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد كلها اصولا او تكون من حروف
المزيد فيه مما هي اصولها ومما هي زائدة او مما تركب منهما فلا يشتبه ما هو المشتق منه
فلا يبنى من المعاني ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان
منهما اشتق افعل لغير معنى اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس المراد ذو حمرة وعور او زائد لحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان محل افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الصفة
الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان فضل غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يكون

انه يدل على ان لا صنع لاحد فيه على نحو يوصل اليه اي الى الثلاثي المجرد له
ونحو مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون
وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لان نحو اجهل وابلد واكله
يراد انه صح على هذا التقدير ثبت اتفاقا اجمعوا على صحة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل
والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذ نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي هبنقة من تعليقه
قرزان وعظام وخزوف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل ونقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال
يا اخي انت انا فمن انا فغيب شابه من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز استعمال
احمق من حمق لا يعرف بهذا الظهور فيها وان يكون استعمال اجهل وابلد مما يكون
اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل فينبغي
ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وهما اي الفعلان لو وقع في كلام التفضيل
اشتغاله للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتغل لكل منهما فيهما مطردا لكثر الالتباس
والشيخ الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال ما

فاقتصروا

فاقتصروا على الحرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر له منه اي هو اشد معذورية والوم له اي هو اشد معلومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ومن ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المعنى
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد
قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فلما كان فعل
هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس واما بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز جمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا
يكون ذكر اللام او من لغوا وما قولهم ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فمحمول على ان من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر

حتى ولا يجوز فلو مثنى الكل ايضا لفعلات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اى اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما
زيادة موصوفه المفضول كاية على من اضيف اليه اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افضل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب الارادة ومفهوم اللفظ فان كان خارجا عنهم يجب الارادة
لان المقصود من الاستعمال بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المعنى
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من شاركهم في هذا النوع فلا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى ثاني معنييه زيادة موصوفه
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل

الى ما اضيف

الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانه منسوبه ومسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد
به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
مشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس و

والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات

فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع

الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة

والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة

لموصوفها مع عدم مطابقة فيه المانع وهو مزاحم من التفضيلية لفظا

او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن

مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكنهم [illegible] اداة التثنية والجمع

والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية

لكونها العلة فيه بمنزلة الجزء فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم

التفضيل في اسم مظهر الرفع على الفاعلية بغير الاستثناء وانما خص المظهر لانه

يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج

الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول اتفاقا كان اسم

مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفعل الذي

وحكم من شكل عمله في المضمر وكذا لا يعمل في المظهر

الناصب

الناصبة له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد

يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط

لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا

والتمييز ينصب بما يخلو عنه معنى الفعل ايضا نحو [illegible] وانما لم يعمل

الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل

عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة فالفعل عمله ولانه لما كان فيما

هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته

عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي

وصفا ثابتا في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا

وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك

ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اعتمد عليه اولا

على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره اي

غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه

منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا

منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان الكحل هو الشيء
الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب فهو بحسب عين الرجل
وبحسب عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب
يعمل فيه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب فيتيسر عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبته عن اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
آخر بعد ان يكون هما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولذلك بني على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما يتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواضع
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل
عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل منفيا الى زيد اما بان يساويه او
بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن
في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل منفيا
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والنفي بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ما
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لانه في الزيادة على شيء ما يساويه

مع زيادة فيصح ان يقصد به نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من مجموع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون
حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل
ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعمل حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه
التفضيلي فله قوة ان يعمل حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو قصدوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن و
معموله اي ما عمل فيه اجنبي من حيث انه لم يعمل فيه معنى التفضيل
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه

الحيثية

الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله
من هذه الحيثية ولا يجري على هذه الحيثية ما عرضت له من معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد يكده
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي
الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصد والكلام فيهما ولما
قدر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيبه بغير ترتيب يسهل بهذا
النظر الى ما انشد سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق
بعض هذه الصور عليه فقال وكذا ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه

الكحل من عين زيد فانه من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه
بمقدار ضمير منه وكلمة في فلو رفع لفظ العين من البين وقلت بعين زيد
كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لم يكن من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بعد حذف الكحل فانه
قد نص على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن
ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جاز في هذه الصورة فاذا لم يكن
فيها فصل ظاهر لو رفعنا افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولانه
من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل

على انه صفة

على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد نحو قول لا يماثل
قول الشاعر فانما يريد صدر البيت ليكون مثلا بما هو من المماثلة وترك
موصوفا احسن في المثال فان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو
في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتئية من ابطأ او اي كالتحبس
من حيث افتح وهو المكث والساري من السرى وهو السير في الليل
فقوله ارى اما من رؤية البصر او رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه مقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية

واقل صفة وادٍ بما قبله فيه متعلق باقل والجرور عائد الى واديها وركب
فاعل اقل وجملة الوه صفة له ونائية بمعنى بعيد عنه اقل الى ركب او
منصوب على مصدرية اى انبانا نائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول لسنده الى ضمير واديها والمعنى واديها اقل به ركب منهم بوادى
السباع واخوف منه وما في فما وفى مصدرية وسار بها اى راكبا سارها
مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديها اقل واخوف في كل وقت الا في وقت
وقاية الله سار بها بفعله ... على وادٍ منسوب الى السباع لكنها خطا وكان
الى لا ارى مثل وادى السباع حين اظلم الظلام واديها بكون توقعا
الركب به اقل من توقعهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف ما
في وادى السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سار بها اى
سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لـ
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اناموا منه بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اناموا ما في وادى
السباع ولما قسم المص رحمة الله عليه رحمة واسعة الكلمة الى اقسامها

الثلثة

الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى
الكلمة فالمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير
في نفسه الى المعنى ويصح بكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى

اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث وهو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي يعني انه آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وضع ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى معناه المطابقي بل

خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل
فاعل والصفات [...] الحقها بما التاء المتحركة الدالة على تانيث
وتانيث فاعلها [...] لكنه قال عن تاء التانيث احترازا
عن المتحركة [...] نحو تاء فعلت
[...] الوضع
[...] الماضي
[...] اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب ال[...] يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان سابق على [...] بقوله قبل زمانك يخرج ما عداه و
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس و بالدلالة ما هو بحسب

اعم منه لكنه لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف فانه
ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق
ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد فان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي من خواص الفعل دخول قد لانها انما
تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لا
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر و
لا النهي او لتعليق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد واما

اعم منه لكنه لا يتحقق الا في ضمن التخصص فخرج بهذا القيد الحرف لانه
ليس مستقلا بالمفهومية وضعا باحد ... الثلثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعض ... الفعل وبعض ...
وضع لهما ... سبق
... ما دل ذلك ...
على المستقبل ...
لانها وضعت اما للنفي ... كلام العرب او
للنهي عن كلام النهي او للتعليق ... كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على قوله قد واما

فمختص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له
فاعل والصفات المستغنية عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيث
وتانيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة قال عن تاء التانيث احترازا
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي لحوق نحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير بحاله اي لزوم تساوي الفرع و
الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو بالنفي
اليق واجدر

الماضي

ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية يكون بينها اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فعلى هذا
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب

الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وكمعه بان ضربت ضربت مبنى على الفتح مع اسناده
لمحذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته للمضارع فى وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت
فى موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما فيدا له
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع
غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع**
ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف
نأيت فى اوله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه باحد ما عطف على
وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد

من زمانى الحال

من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
اى للمتكلم وحده المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
... فان من انا وكذا ... والتاء للمخاطب واحدا كان او
...نا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة
...و ذوى غيبة والياء للغائب
...مثناه فعله غيرهما
...بينه وان لم يضربا
بالاضافة ... الصرفة فهو فى فقه الله
النكرة الموصوفة و ... قوال ولى لموافقة السابق

الوضع فلا ينتقض بنعم وبئس وبلم يضرب وكمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح فخرج مثله
محذوف اي هو بعض الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البنا
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته للمضارع في وقوعه
موقع الكلم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت
في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونها اخف الحركات مع بعض الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما ...
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا ...
غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا ...
بالنسبة اي فعل النسبة ...
نائبة في فوا ...
لوقوعه اي وقوع ...
كوقوع الاسم ... عطف على
وقوعه اي وبتلك المشابهة ... ولتخصيصه بواحد

من زماني الحال

من زماني الحال والاستقبال بمعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرفنا المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة فسيغنه من الفرع كان
كل التعريفين ما ضعا من فرع واحد فيهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
اي للمتكلم وحده المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
نضرب فكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او
مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة
اي حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناه قوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يعرف
بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في حكم
النكرة الموصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما يكون ماضيه على
اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي
غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرف الاخر حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او
مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل
يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فخرج اربعة صيغ يضرب في الواحد

الغائب

الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائبة المؤنث والواحد
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخره والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة
تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما
لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل حركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع

بشئ الجزم ... فعلا وهو قاده كما موضوع المغاربة وقوع فعلا حقا فهذا اي بهوا نعلا
... المضارع قبلا الا الفاعل يوقعه مع الاسم والاسم لا يقع حيث ما كان فاجاب
... ولذلك لما استعمل ذلك الا الاصل المذكور في قوله وما كانت اثناى الفعل والمتع موقع
المذكور شرح الكتاب

المضارع اذا كان الناصب في الجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هنا الجزم كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسوى
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان كا
فاعطى السبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة
نحو الذي يضرب وفي نحو زيد سيقوم وزيد سوف يقوم وفي خبر كاد نحو
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عنه بان نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لان الفعل الذي صلته هو على اصله ضارب خبر مبتدأ مقدر
عليه وكذا فاعلا في الزيدان وبكلمتنا وقوعه موقع الاسم فان كان الا
مع تقديره كما هنا الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع السين
موقع الاسم لا يقوم وحده وان السين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن ما في
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة

ولما قال

المضارع اذا جرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
اي برجل ضارب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا ابتدأ الكلام
فاعطي اسبق الاعراب واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين و
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة
نحو الذي يضرب وفي نحو زيد سيقوم وزيد سوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عنه بان نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو وعلى انه ضارب خبر مبتداء مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم فان كان الاسم
مع تعذر لما غير الاعراب مع تقديره فعلا وفي نحو سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وفي نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة

ولما قال

١٩٦

ولذا قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كما في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان
فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوض عن المضاف اليه وكي
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
لا ادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان فاوقعتا بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل ما بعدهما في تاويل عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل
ان يجيء الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان نصوم مثال النصب

بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان
المخففة من المثقلة لا ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى
في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي تناقضا لان لن لا يقتضى التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب اى
لم يكن معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا تقتضى ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما
وكان عطفا على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء

وبهما لا يمكن الا في المستقبل فاذن فقد احد الشرطين نحو انا اذن اصا
لبك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال لما لا يحتمل الا المستقبل فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب لا لمحفوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اخر بهذا المثال على طريقة تعدد
اخواتها لا انه لما كان انتصاب المضارع بها مقررا وظاهرا طوى ذكر المثال
اليها فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي
التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا

او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء
الغاية مثال اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كي و الاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله و بالنظر الى زمان التكلم ايضا و كنت سرت حتى ادخل البلد
مثال الحتى بمعنى كي او الاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا و اسير حتى تغرب الشمس
مثال الحتى بمعنى الى و الاستقبال لما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي
دخله حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي
زمان التكلم بعينه و سيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فان ادخل في هذا الموضع حكاية حال الماضية
كانك كنت في زمان الدخول سرت هذه العبارة و تكلمها في زمان التكلم
على ما كنت ذهبت و كان ما بعد حتى في هذه العبارة و تكلمتها مرفوعا فانهم
على ما كان عليه و حكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه العبارة الا انها
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة و معنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها

كلام

۲۰۰

كلام مستانف لا انه بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة
على الجملة كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب و الجازم و يجب
السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها لحصول الاتصال المعنوي
فان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم و من ثم اي
من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء و وجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة
في هذا الفعل بان تجعل كان فيه ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى فامتنع
الرفع نظرا الى المعنى الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه و ما قبلها سبب لما بعدها و هو شك فيه
لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
و هو محال و جاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها

فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فائدة فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحققا لحصول المحقق فقوله ايهم عطف على
قوله في الناقصة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييد
بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في التامة كالمعطوف اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب فعلى هذا قوله ايهم سار
عطف على كان سيري ولا فساد ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا كان الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا على حذف مضاف من الاسم اي ما
كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل

المصدر

المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه
من النفي المنسحب على ما بعدها توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة
سابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لان لولا هنا نفي فعل فيندرج في النفي
او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني

فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرضا نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى
الا يكون منك نزول فاصابة خير منى فيجعل في هذه المواضع معنى السببية
مفصوحة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما تزال منزلي لبني تميم وألحق
بالحجاز فاستريحا بدونه تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما
ان يقع قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل الواقع
قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء
بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون

معنى الى

بمعنى الى ان او الا ان الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة
في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اى الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه بعدها بالا
بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره بعدها بالى
بتاويل مصدر مجرور بالى بمعناها اى لالزمنك الى اعطائك حقي و
والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فقد بغير الشرائط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فعلم
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدود وان الناصبة
بتقدير ان اعني قوله وحتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط
معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد
حتى وظاهر انه هذا فان كان بعيدا بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه

على التقدير الاول ان جعلها للعاطفة اتم مما ذكره كما ذكرنا بل لزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصه به يلزم تخصيص الحكم به وليس
في الواقع مخصوصا به كما سيعلم من جريانه في ثم ايضا ولكنه يرد عليه انه كان
المناسب ذكر بيانه مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
ويجب اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما التحق بها من اللام
الزائدة نحو اجئتني لانه تعلم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
قيامك وغضبه واحدث الضرب فجاز ان يظهر معها ما يطلب الفعل الى اسم
صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وفي هذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب
في التي تليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع

المنصوب

المنصوب بها في دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان كراهة اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل على الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر
الوغى في رواية النصب ولكنه ليس بقياسي كما في تلك المواضع ولذا لم
يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى
النهي احتراز عما اذا استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا
وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي بكلم كلمات الشرط
والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ ال
الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما
فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما
انجزام المضارع مع كيفما واذا فانما تجزم في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ

كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ اطلبها ومن المتعدد
لتنوا قراءة فاربها فى جميع الاحوال والكيفيات فلما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطفا على قوله بلم اى ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجى بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما
مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمراره لك الى وقت
التكلم بها ويجوز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل

ومعموله

ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل
مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
فى غير متوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولاء النهى هى لا المطلوب بها الترك اى
ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى
ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع
المضارع المبنى للفاعل او المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
وسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا
وفى شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا
للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها
الشئ سببا له ان المتكلم اعتبر سببيته لشئ بل ملزوميته لشئ وجعل

كلام المجازاة داخلة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما سببية تصحح بها ان يورد
هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
بسببها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عنده كالسبب للاكرام
عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي
الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها
مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه وجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا متصلا للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج

ويحتمل

ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله اي لم يعتبر بعد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لعدم
تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال واستغنوا فيه عن الرابط
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج
عنه الماضي المحقق الذي يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط
فيه معنا فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فيه
معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغير المعنى حيث خصصته
لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن فيه نحو
قوله ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي
وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيها لانه جواب

اما ماضي بتقدير لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج النصب الى رابطة الفاء واما جملة
اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما ولن الى غير
ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء لانها التعقيبية ولكن الفاء اكثر واعم الشرط
بالجملة الجزائية لاختصاصها بها لان الشرطية مختصة بالفعلية فاقتضا
هذا بالجملة الاسمية في قرانها كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه

لان المعنى

لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا
لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع
مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
جزاء وما بعده وانما اختص تقديرها بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اي لا تكفر تدخل الجنة لان النهي فيه الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده

فاشاعة عند الجمهور لان التعذر على ما عرفت ان لا يكفر يدخل النار فهو ظاهر
الفساد واما ان عدم اشاعته عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب لعرفت ان يكفر
يدخل النار فالعرف في تلك المواضع قرينة الشرط المثبت فالعرف قرينة فوته هذا
اذا قصدت السببية اما اذا لم يقصد فلا يجوز الجزم قطعا بل يجب نصب فعل اما
بالصفة ان كان صالحا للوصف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني فيمن قرا برفعهما اي وليا وارثا او بالحال كذلك قوله تعالى فذرهم
في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي والمضارع ويريدون صيغهما في بعض الشروح وانما قال
مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المعنى فهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالعربية بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل
امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترز عن المجهول

مطلقا

مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز
عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عنه مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعنه مثل ضع ورد وحد وحكم اخره
اي الاخر حكم اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهة للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لمشابهة ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك الحركة اخره وجعل ما بقي امرا فتقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس اي المضارع برباعي والمراد بالرباعي هنا
ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو من باب الافعال لانه

زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا له لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح
وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل
في اقتل افتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب
التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضي الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية فلانه تقاطع فوجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك
بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر

فاعله

فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هنا التعجب ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي يحذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخفه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع
التاء مثل تعلم وتجمل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجملت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس ههنا علة لفعله ويضم الثالث

والثانى معتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لسلامة ما يرد عليه مثل
طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين
في روى وطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه
الفا لسلامة ما يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة ما
يعرض واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكره وبيّنه ذكر المعتل العين
في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول
وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة

وبهذا

وبهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اى مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء
اللغات الثلث فيهما اختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت وقوله
اختير وانقيد فليس مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الكل
اذ اصلهما اختير وانقود بالياء والواو المكسورتين والعلة فيهما اذ سكن
ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب لعينها الفا اذا كانت والانفعال اختير
وانقيد لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المعول مقامه مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره نحو يضرب ويكرم ويعلم
ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
فمعتل العين الذى للمفعول تقلب عينه فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستقام لتحركهما في الحكم وانفتاح ما قبلهما

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به وهو في فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق القصد نحو القيام والاسناد فيقال هذا الفعل
صادر من فاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه
متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكنة وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي بمعنى ما لا يتوقف فهمه
على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال

نحو استخرجته

نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي يكون متعديا الى
مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين يكون ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا
قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليس اصلا في التعدية الى ثلثة بل
تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمنها اياها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا
منطلقا والثاني والثالث من مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلا
شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي

ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل
أي هذه الأفعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي أي تلك الجملة من حيث
الإخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما إذا قلت علمت زيدا فاضلا فعلم
علمت لبيان أن ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عنه فهم
زيد إنما هو العلم وإذا قلت ظننت زيدا فاضلا فهو لبيان أن
منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الأفعال فتنصب
أي هذه الأفعال الجزئين أي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على
أنهما مفعولان لها ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء
ولا يوجد في غيره أي من خصائص أفعال القلوب أنه إذا ذكر أحدهما
ذكر الآخر ولا يقتصر على أحد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الأصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ قليل لأن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لأن مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف
بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

على قلة

على قلة أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين أي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الأول وأما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك إنا طالما قد وشى بنا الأعداء أي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز فيه الاقتصار
على أحدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى
له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان
يعطي ويكسو إذ يستفاد من مثله فائدة وفي المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فإنك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفائدة إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم أو ظن وأما مع
القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل مسموعه صادقا أي ومنها أي
من خواص أفعال القلوب جواز الإلغاء أي إبطال عملها إذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم أو تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وأما نحو

الالغاء على تقدير بيانها متعلقا الى الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما بخلاف اعطيت مثلا نحو زيد علمت قائم تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
ويحملون الافعال على تقدير الغائها في بعض الطرق بمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخر وقد يمتنع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضرب
اظن زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم اظن زيدا وبين
معموليه نحو ان زيدا اظن قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
اظن يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واظن
وعمرو وكذلك الغاؤها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز
المبني عنه جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها اي

او تاخرت

او تأخرت عنهما وانما خص هذا الالغاء بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة
على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال الخوف بالمقايسة ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق بينهما باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فحسب اللفظ
روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه
الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده

فلا تعقد على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد منطلق قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير
المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما
تغايرهما لفظا رعاية للاصل بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا

ضربتني

٢١٢

ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل
النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجعل
فيجوز فيهما ما يجوز فيه من كونا فاعليهما ومفعوليهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اخرى وكقوله تعالى
اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى آخر
غير معانيها الاولية التي هي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
لا وجه لتخصيص البعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال

وهب بمعنى صار ذاهب وزعمت بمعنى قلت يتعدى به اى بذلك المعنى الى
مفعول واحد لانها فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكان التهمة والتهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت و
ومعنى ابصرته فهي من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معانى اخر فرق بينه وبينها من معنى العلم والظنة
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا فى لوجد ناجدة ووجدا
موجدة ووجد ناوجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى
العلم والظن

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها
لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اى الغرض فيها وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة وكذلك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير

الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل و
والصفة فكل طرفيها خارج عنها فخرج عنه اكثر الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة ونسبتها الى الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما
وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له
فى الافعال الناقصة لانه لا دلالة لها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على
وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فذلك اى كل جزئى
من الموضوع له باعتبار الذى هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج عنه جميع
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع وكذلك ان الغرض من وضع الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرج عن حده ما قط بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح

وأمسى وأضحى وظلّ وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفكّ
وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس فلم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني
عن الخبر والظاهر أنها غير محصورة وقد يتضمّن كثير من الأفعال التامّة معنى
الناقصة كما يقولون تمّ التسعة بهذا عشرة أي تصير عشرة تامّة وكمل زيد عالمًا أي صار
زيد عالمًا كاملًا ومنها جاء أي جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك خبرها إمّا بأن يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدّم
من الغزارة ونحوها أي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج إليه أو كشف ما استفهامية والضمير
في ما جاءت يرجع إليها وأنّث باعتبار خبرها كما في من كانت أمّك ومعناه
أيّة حاجة صارت حاجتك وجاء أيضًا قعد في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت
أي صارت الشفرة كأنها حربة أي رمح قصير قال الأندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد
الموضع الذي استعملتها العرب فيه خلافًا للفرّاء تدخل هذه الأفعال فيما كان
نحو مبتدأ على الجملة الاسمية المركّبة من المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر أي لأجل إعطائها
الخبر حكم معناها أي معنى هذه الأفعال يعني أثرها المترتّب عليه مثل صار زيد غنيًّا

فمعنى صار الانتقال وحكمه معناها أي أثره المترتّب عليه كونه أي الخبر منتقلًا إليه فلمّا
دخل على الجملة الاسمية أعني زيد غني وأفاد معناه الذي هو الانتقال أعطى
الخبر الذي هو غني أثره لذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلًا إليه فترفع
هذه الأفعال الجزء الأول لكونه فاعلًا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقّف الفعل عليه نحو كان زيد قائمًا فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتًا ماضيًا كائنًا في الزمان الماضي دائمًا أي غير دالّ على عدم سابق ولا
انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلًا أو منقطعًا نحو كان زيد غنيًّا فافتقر ويجيء
صار يعطف على قوله لثبوت خبرها أي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف أحد المعمولين على الآخر لا على ما هو قسيمه كقول القائل بتيهاء قفر والمطيّ
كأنها قطا الحزن قد كانت فراخًا بيوضها أي صارت فراخًا بيوضها الذي بيوض
لم يكن فراخًا بل صار فراخًا ويكون فيها ضمير الشأن هذا أيضًا عطف على قوله لثبوت
خبرها أي كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرًا
خبر مفسّر للضمير كقوله إذا متّ كان الناس صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذي
كنت أصنع وتكون تامّة عطف على قوله تكون ناقصة أي تكون تامّة بالمرفوع

من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن
وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو
في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي و
وانما ذكر ههنا القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ومعه
ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وتحولي وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما الناس الا مثل نعمى تحوله
اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
بموادها بالوضع مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد فرحا واضحى زيد ضاربا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصبح وعلى
هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح فلان وامسى واضحى

غنيا

غنيا اي صار وليس المراد منه انه صار في الصبح او المساء او الضحى على
هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح
زيد اذا دخل في الصبح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا
قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكنه لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلا في حكم
العدم ولذلك لم يذكر تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة
وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض اي رجع وعاد زيد من سفره اي
رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل ولفظ المصنف ذكر ههنا الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال

مما ذهب اللبس وكفا بها الارض وعادى وغدا وراح فاعطها ما للبيت من الفرقة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى انفصل يلتزم خبرها اى خبر هذه الاربعة
الافعال لفاعلها قبل اسمها فاعلا بينهما على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها
خبرها اى من وقت يمكنه ان يقبله باكرة حيث ما زال زيد اميرا اسمها امارته
من زمان قابلية وصلاحيته لذلك ما زال الا ما دل لزنها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معانيها هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي يستلزم الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الحج الثبوت النفي
بتجدد ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصد منها وما دام لتوقيته اى ثبوته بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بانه جعل

تلك المدة

٢٧

تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير فاذا قدرنا الزمان قبله
فلا بد هنالك من حصول الكلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتيج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه حرف مع كلمة وجزء ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة
دوام جلوسه فما دام لو لم يشفع باجلس لم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان
وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد بها
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اى الان وتارة بزمان الماضي نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة

كلها على أخبارها إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبها فصحيح وفي تقديمه فينبغي
أن يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك أو
تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي أن يقيد بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز أن يكون
واجبا كالمثال المذكور وهي أي الأفعال الناقصة في تقديمها أي تقديم
أخبارها عليها أي تلك الأفعال واقعة على ثلاثة أقسام قسم يجوز تقديم
أخبارها عليها وهو من كان إلى راح وهو أحد عشر فعلا لكونها أفعالا وهو
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها
وهو أي القسم ما في أوله كلمة ما نافية كانت أو مصدرية أما إذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي لأنه يقتضي الصدر وأما إذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا
لابن كيسان بأنه يكون هنا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه المقابلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم وكذلك الخلاف

منه في غير ما دام لأن أداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
أفادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فإن الأفعال
ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للمشاركة أي تماما في أصل الفعل صريحا وهو أي
القسم المختلف كلمة ليس فإنه والكوفيون وابن السراج والجرجاني على أنه
لا يجوز مراعاة للنفي إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على أنه يجوز بناء على أنه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما في أوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان

أفعال المقاربة

ما وضع أي
فعل وضع لدنو الخبر أي الدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء مصدر
على المصدرية بتقدير مضاف أي دنو رجاء بأن يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمع حصول الخبر له لا بجزم به فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجوه له وتطمع لأنك جازم به

أو وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً أي دنو حصوله بأن يكون
أخبر المتكلم بذلك الدنو لطمع أو أخذ في حصوله للفاعل فكاد
في قولك كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك
بقرب حصوله لزيد أو وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل أخذاً فيه
أي في أخذ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي إليه فطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما
يفضي إليه فالأول أي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع وإشفاق فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه نحو
عسيت أن أموت ومعنى الإشفاق الخوف فهو غير متصرف فلا يجيء
منه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة وإنما لم يتصرف
في عسى لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاءات في الأغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وتقول على أحد استعماليه عسى
زيد أن يخرج وهو أن يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدّر بأن الاستقبالية

تقوية لمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فيهم
عسى وأن يخرج في محل النصب بالخبرية أي عسى زيد الخروج بتقدير المضاف
أما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج أو في جانب الخبر أي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع أن نسب
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وقوله
لأن المعنى الأصلي قارب زيد أن يخرج أي الخروج ثم نقل إلى إنشاء الطمع فالمضارع
مع أن وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء فهو مشبه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
أنه في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً وفي
إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي
والذي أرى أنه هنا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى أن يخرج زيد
بأن يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوباً في الاستعمال الأول فيستغني
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه كما يستغني في علمت أن زيداً قائم
عن المفعول الآخر فأقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وإن افتقر

على المرفوع من غيرها فنصبا قائمة مقام المرفوع فالمنصوب معنى وهو خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم
عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما تقتضيه فيه من ضمير
زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان
عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيقال عسى زيد
يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون
الاستعمال الثاني لعدم سماعه فلا يقال عسى يخرج زيد لقولك كاد
زيد يخرج والثاني اي كاد وضع لدنو الخبر اي حصول كاد تقول كاد زيد يجيء
فالخبر ههنا دنو الخبر لعلمه بكاد فيه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باستقباله احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان

على خبر كاد

على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه قد يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله
قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
لانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد
بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره لتخطئتهم والجواب
عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب
منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه فلا تنافي بينهما انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن
الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وخطأ ذي الرمة في تسليمه تخطئته

روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فقيها
فقال عنبسة حدثني ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حيث غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها واما هو لم يرها وقيل
يكون اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى من البرح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها فالثالث وهو ما وضع
للدنو لمجرد وقربه للفاعل واخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وفيها طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل

بمعنى طفق

بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهذه الى هنا الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او
اخذ زيد او كرب زيد يفعل وجعلت زيد يفعل وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى الاسراع عطف على طفق وهذا اى اوشك مثل عسى وكاد
في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد
يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال
التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى
ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع
ايضا فنحو ما وضع اى فعل وضع لانشاء الكلام في قسم الافعال هذا
فلا ينتقض حده بمثل لله دره فارسا وقاتله لكنه ينتقض بنحو فلله
من شاعر وامثال ذلك فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان
يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعدما وضعت

او المراد ما وضع لانشاء التعجب في تحقيقه لا يستعمل في غيره وما ذكر من صيغة
التعجب فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل التعجبي ولما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين
وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا وافعل
به ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما
لما عرفت ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته لكذا ويتوصل في الفعل
الممتنع بناهما صيغتي التعجب منه مما زاد على ثلاثي وفيه عيب او لون
او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل
لا يمتنع بناهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل

منهما

منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما ثبت ما يكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا
يغيران كما لا تغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقدم الشي يستلزم تاخر غيره وكذا تاخره يستلزم
تقدم غيره فلو اكتفي باحدهما لكفي واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتنبيه على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالفصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لسماعه من العرب كقولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما وافعل مثل ما
كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما

انشائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لأن النكارة تناسب التعجب لأنه
يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها أي ما بعد ما خبر أي بعدها خبر لها
موصولة أي ما موصولة عند الأخفش والخبر محذوف أي الذي أحسن زيدا
أي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال
الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لأنه كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين فأما
أفعل بزيد فأفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل بمعنى صار ذا
فعل كألحم بمعنى صار ذا لحم والباء أي مجروره فاعل لأنها الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة إلا إذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو أحسن أن تفعل
أي بأن تفعل على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في أفعل لأن الفاعل
واحد ليس إلا فيه أي المجرور مفعول به عند الأخفش لأنه بمعنى
صير أحسن على أن يكون همزة أفعل للصيرورة والباء للتعدية أي جعل
اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن أو الباء زائدة على أن يكون أحسن
متعديا بنفسه ويكون همزة أفعل للتعدية كأخرج ففيه أي في الفعل ضمير

هو فاعله

هو فاعله أي أفعل أنت بزيد حسنا أي اجعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشري إن أحسن أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا
حسنا وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن أن يكون في شخص

أفعال المدح والذم

يعني الأفعال المسماة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع أي فعل وضع
لإنشاء مدح أو ذم فلم يكن مثل مدحته أو ذممته منها لأنه لم يوضع للإنشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الأصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل إذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا أربع لغات
أحدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الأصل والثانية فعل بسكون
العين مع فتح الفاء والثالثة إسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر
الفاء اتباعا للعين والأكثر في هذين الفعلين عند بني تميم إذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء وإسكان العين في الجميع وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما أي شرط نعم وبئس أن يكون الفاعل معرفا باللام
باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا به

بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بهما اي باللام اما بغير
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او
نعم وجه فرس غلام الرجل فهذا شرح او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب
رجل زيد او وجه الوجه انت او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز
نحو فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى
الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة اي هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة
تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي اي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويعني لك الفاعل المخصوص بالمدح
والذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال
زيد نعم الرجل خبر في المنتج وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يحتج هنا الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام

التعريف

التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدا محذوف هو هو نحو نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او
تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب لحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص يعني الذين كذبوا جمعا مع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف

المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى
فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم [illegible]
ومنها اي ومن افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا
الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او
بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين الزيدان او حبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال

ما في حبذا

ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا [illegible] المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والذكر من تمامه فالراكب حال
من الفاعل لا من المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
ومن ثم لم يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه [illegible]
اي الحرف انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره
الى اسم ينعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك
نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي
معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغيره لذلك الى ما يليه
كان الاسم صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها

بمعاني الأفعال التي تليها أو لأن تأثيرها فيما يليها الجر وهي أي
حروف الجر من وإلى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لأنها ليس
لها أسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجههما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجد ما يخلو فيما بقي منها ورب
وواوها أي الواو التي يقع بعدها رب وفي بعضها أي حرف الجر ساقط و
واو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعداه
وحاشا فالعشرة الأول لا تكون إلا حروفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما
والثلث البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء أي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل إذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لأنه
غرض الفاعل ومقصوده فهذا الابتداء إما من المكان نحو سرت من البصرة أو
من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة إيراد إلى أو ما
يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة إلى الكوفة ونحو أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لأن معنى أعوذ ألتجئ إليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء أو يجيء

من للتبيين

من للتبيين أيضا أي لإظهار المقصود من أمر مبهم وعلامتها صحة وضع الموصول
في موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الأوثان فإنك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذي هو الأوثان لاستقام المعنى والتبعيض أي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته
صحة وضع بعض مكانه نحو أخذت من الدراهم أي بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فإنه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون إلا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءني من أحد وهل جاءك من أحد خلافا للكوفيين
والأخفش فإنهم يجوزون زيادتها في الموجب أيضا متمسكين بقولهم قد كان
من مطر فأجاب المصنف عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما
يتوهم فيه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض أو التبيين أي
وقد كان بعض مطر أو شيء من مطر أو هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل
كان من مطر فأجيب بأنه قد كان من مطر وإلى للانتهاء أي لانتهاء الغاية وهي بهذا
المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت إلى السوق أو الزمان نحو
أتموا الصيام إلى الليل أو غيرهما نحو قلبي إليك فإن قلب المخاطب منتهى
الميل باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم

اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية بتشبيهها للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة ويختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمتصل لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد
فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية
اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى
على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرورها وهذا
هذا كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان
يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمضمونه
مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج

حال الاشتراء الحكمي ملتصقا به فالالصاق يشتمله المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير وادخال
الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيه سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد
بقائم وفي النفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر
في هذه الصورة قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا اى سماعا لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى قبله
زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو جزاء
بها واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة الشيء فههنا نحو ضربته للتاديب وخرجا نحو فرحه

لى فنك وبمعنى مع الفعل نحو قلت لئن انه لم يفعل الشر اى فلت عينه

وزمانا نحو رب فلكم اى رب فلكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو تالله

لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامر العظام فلا يقال تالله لقد طار

الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما

انه وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها

الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي يعد لو حق لانه اذا وصف

الشئ صار اخص واقل وقيل لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على

المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار

عند المصنف العجب وهنا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير

كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعني

الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا

في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك

الفعل الماضي غالبا اى في غالب الاستعمال لان لوجود القرينة نحو رب رجل كريم

اى لقيته وقد يدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة

على التمييز

على التمييز والضمير مفرد فان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا فان المميز هو

مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا

للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

فانهم يقولون ربهما رجلين ربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن

نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما

على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فلا تكفه وتجر

نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اى واو

رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس فيها انيس الا اليعافير

والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليس بجارة فانه لم

يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له

معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة

بنفسها ليصح وهذا معنى رب فلا يقدر قبله معطوف عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسم

اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها

اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختص بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وحط ذلك الاختصاص ايضا لحطه رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء
مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من بين الاسماء الظاهرة لحطها المشابهة عن رتبة اصلها الذي هو الواو
بتخصيصها ببعض المظهر وفخصه منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة
فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني وكما
تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان

ببعض

ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرفا النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا
لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم و
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله كالمثالين لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه
بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها

علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وبعده عن شئ
اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى او بوصوله الى شئ ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اى من جانب يمينه ومن
عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ
اى ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل فتح وقد يدخل فى الشعر على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجيئه فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى
والحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى
فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى

اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايته فلانا
مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا ان تكون فيها فان معناه حينئذ
ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة فامتد الى الان والظرفية
عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضرا فان مضى بعضه يعنى اذا اريد
بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتى هو
هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى ما قبلهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما
يتوهم بحسب الظاهر لكنه بتقدير مضاف اى ما رايته مذ اول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها
تكون حروفا جارة وهذا الاستثناء كما فى مثل ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا
وخلا زيد واذا انتصب بها تكون افعالا
بالفعل ووجه شبهها به

اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على
الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر بالاحرف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الكافة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة استحسنوا تغيير المطلق مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظ مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان
وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وهو بالفعل من اول الاعرابية
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها دال على قسم منه كالكلام المؤكد والمحتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي
بعكسها فيها على حذف المضاف بانها تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ومع لو وقعت
في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس

على اقتضا

على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانه يجيء المستثنا
يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف
عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم
وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض النسخ وتدخل اي هذه الحروف
ح اي حينئذ اذا كان يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا
تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم
مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة باسرها
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمه اي من اجل الفرق
المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لانه مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لانه صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي

اي اباه قائم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم
لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انك
نائم لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني شهرة انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ
وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخوله
لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاهد لك لازمتك لولا ازمت اي معاهد
ولولا انك ضربتني اي صدمت منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
الذي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم
اي لو وقع قيامك فان جاءت في موضع المفرد ان اي تقديرا لمفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فحجة الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معموليها جملة نحو من يكرمني فاني اكرمه

ما وقع

كما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موقع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه
او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما
مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معموليها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى بصيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باعتبار ما فوق الواحد
او باعتبار انهما مع ما حولهما تغليبا وشبهه بالجر عطفا على اذا انه
عبد القفا اه اي مثل عبد القفا في شبهه وما وجد ذلك في كثير

من الفتح فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي ينبغي الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني
حمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت مصدرية كان حاصل المعنى
اول اقوالي ينبغي الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول فلذلك اي ولاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب كانه في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه
في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوح
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو او علمت
ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يعطف برفع المعطوف على الاسم
حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح في حكم عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم
يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه كذلك ان ذاهبان خبر عن كل المعطوف و
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن الاسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على الاسم يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل الاسم
قبل مضي الخبر عند المحققين فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد و
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل الاسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في الاسم لاجل بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا

فلا يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل
انّ لانها لا تغيّر معنى الجملة التي كانت عليه قبلها غير انّه فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وتعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول ما جاءني زيد ولكنّ عمراً
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها فلذلك اي لاجل
انّ انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة والمفتوحة تغيّره دخلت اللام التي هي
للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها
نحو انّ زيداً لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
وبينها اي بين انّ نحو انّ في الدار لزيداً او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
اسمها وخبرها نحو انّ زيداً لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور
لانّ فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني انّ المكسورة واللام

وهم كرهوا

وهم كرهوا ذلك واختاروا ذلك لتقدم انّ دون اللام ترجيحاً للعامل
على غير العامل ودخول اللام في لكنّ على خبرها او اسمها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغيّر معنى الجملة لا توافق اللام مثل انّ في معناها الذي
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفّف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فتلزمها بعد التخفيف
اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض
وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولعلّه لم يذكره صريحاً فاللام على كلا التقديرين لازم
لها اما في الالغاء فللفرق بينها المخففة والنافية في مثل انْ زيد لقائم وانْ
زيد قائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولانه كثيراً ما لا يظهر فيه اعراب
لفظي لكون اعرابه تقديرياً او لكونه مبنياً وخلافاً لمذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول انّ المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي تدخل على المبتدأ
والخبر لانه مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاته كلّ

بل شرط ان لا يفصل دخولها على ما يقتضيه المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين
في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بنواسخ المبتدأ والخبر لانه فاصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز
دخولها على غيره وادخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره انه فارقت المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في بعض الكلام وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها في بعض الكلام ويلزم منه تجنب الظاهر ترجيح
الاضعف على الاقوى وفي ذلك غير جائز فقدر واضمر ان لا فتحي يكون
اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرا لها فتكون عاملة
في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل

في المقدر

في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقابل بعدم دوام العمل في الظاهر فيه وفي تلك
دونا وقتا فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل المفتوحة
على الجملة الصالحة لانه يكون مفسرا لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظنك انك قائم واحسبه انه قائم
وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها معروفة مع الفعل اي الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا

يرجع به وقوله ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحرف النفي الفرق بينها اي المخففة والمصدرية فانه
يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به
الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة واما من حيث اللفظ لانه ان كان
الفعل المضارع منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه
وهي حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسرة وتخفف اي كأن
فيلغى عن العمل على الاستعمال الافصح نحو ووجه مشرق النحر
كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه
على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان
المقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال برفعها بعدها الضمير لعدم الداعي

اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذف فتح الهمزة فكلمة لا تغير ما بعدها
لما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا ولكن اي كلمة مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ويتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اي تغايرا معنويا فالتغاير هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة ولشبهها
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس
لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى جماعة يونس
والاخفش فانهم يجوزون اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشيخ الرضي
ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مع لكن مخففة الواو وهي اما للعطف

بجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي لا اعرابها وليت للتمني

اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود

يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصبهما لمعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه

قيل اتمنى زيدا قائما اى تمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على انه

مفعولة بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكوا

قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا

رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون

على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت

ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل

على المستحيل ومعناه توقع مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون وقال

الساعة قريب والغالب الاول وعقيل يجرون بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة

العقيلية وانشد المبرد فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه

عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار

منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه يعني

انه وقع

٢٣٧

انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اولا او كما اشتهر ولقب

الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل ورد

المصنف ما ذكر من التاويل لان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة

الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوقوع الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل

المعطوف على المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى

واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن فعند بعضهم اى المغاربة منها

وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان

بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان

ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط يدخل فيها غير فصيح واما هي

ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة

الاول للجمع اى مع ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع

ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانا او كانت وليس المراد

اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني

زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها
بيان الاطلاق فيها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى
انه لا يفهم هنا الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع
الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها
في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة و
معطوفها اي معطوف حتى يجب بما اقتضاه وضعها جزء قوى
او ضعيف كما سيجيء انه قوى او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى
بين الاجزاء بالقوة او الضعف على الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل
غاية فانتهاء للفعل المتعلق بالكل وول انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع
اجزاء الكل كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والغزو
بتمام وحتى بعد لهذا كما في الترتيب مع المهلة ثم وجهين احدهما اشتراط

كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان تتعلق الموت اولا بغير الانبياء وتتعلق بعد
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب في الذهن ان يتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان ذلك
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يقتضي عموم
الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يقتضي ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يقتضي شمول النوم لجميع
اجزاء الليلة ولذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا الا النحاة انهم لم
في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخر فانه اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لانه اكمل الاجزاء في تعلق الحكم اعرق في العقل

واكثر في الوجوه حسنا اي المجاز كما هكذا في بعض النسخ ومن ههنا ظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال جزء
اتم من ان يكون حقيقة او حكما لشمول المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد
الامرين والامور حال كون ذلك الاحد منهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم انه وقع في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لا لاحدهما
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او فام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي مقترنة
مستعملة بعدها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين من المخاطب لم يجز تركيب ارايت زيدا
ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص وقد نقل عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان ارايت

ام عمرا

ام عمرا احسن وافصح ومحصول كون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الرضية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة
على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة
ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لم يراع ونسبة الافصحية
الى الفصيحة غير مناسب لانه ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة
فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ثمة اي
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد
الامرين لانه السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او و
واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال احدهما لا على التعيين كان لا
اولا وقد تجاب بنعم كلتيهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمستدل به في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على الشرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة

لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالفاء على قوله لم يجز وتعلق
كل حكم بشرط على طريقة اللف والنشر كان اخصر واخف كما لا يخفى واما المنقطعة
فكبل في الاضراب عن الاول وشك الهمزة في انشاء في الثاني فالواقع قبلها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان المنقطعة التي ذكرها لابل وهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار وشككت في انها
او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل هي شاء واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة معها اي غير مستعملة الا معها
يعني اذا عطفت شيئا على آخر باما يلزم ان يقصد المعطوف عليه اولا باما نحو جاءني
اما زيد واما عمرو ولتعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة معها او يعني
اذا عطفت شيئا على آخر باو يجوز ان يقصد المعطوف عليه باما نحو اما زيد قائم او عمرو ولكنه
لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف
والا لم تقع قبل المعطوف عليه ولايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا ولكن

عن الاول اي اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية ليست
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما
معينا اي لثبوت الحكم على احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة
لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا صرح عنه بكلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه

اولكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وبل جاءني زيد بل عمرو اما في حكم المسكوت
عنه او المجيء متحقق عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
جملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيء ما بعدها للنفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فهي على كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**
الا واما وهما يصدر بهما الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الكلمة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان
وهؤلاء **حروف النداء** يا وايا وهيا واي والهمزة يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه الحق بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط

ايضا فان القريب

ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة
اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال
القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان تلك الحروف يتبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه
مثبتا ما كان او منفيا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قد قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار
النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم و
قال زيد نعم يكون اقرارا ونقول ان نعم وبلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختص
بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي

اذ ان لنقض النفي الذي بعدها لذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا وقد جاء بلى على سبيل الندور لتصديق الايجاب كما يتعارف
في جواب قام زيد بلى قام زيد واي تاتي بعد الاستفهام كما تاتي في طلب الاعلام لها
مثبتة فقط بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن
مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي
لا تستعمل الا مع القسم ثم لا يذكر فعل القسم فلا يقال اي قمت
بربي بل اي والله ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري يقال اي وربي
اي والله واي ولعمري واجل وجير بالكسر وبالفتح وان لتصديق المخبر
وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك لمن قال جاء زيد اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك
زيد او قم بانك اي قلت لي اقم بك وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب
فجيئها اي في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

حروف

حروف

الزيادة وانما سميت هذه الحروف حروف الزوائد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان بخفيفتها وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة
وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وبين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت

وقد تزاد ما مع الكاف نحو كما تطيبه تعطوا اي ناصر السلم على تقدير رواية
طيبة بالجر وقد تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا اي
حال كون تلك المذكورات شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل فيه صدق كما
ان عما الخ وقد تزاد ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم فاما الاولى
فضب وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد مع ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقد تزاد لا قبل اقسم نحو لا اقسم
بهذا البلد والغرض من زيادتها التنبيه على جلالة القضية كما ينبغي عن القسم
فتزاد لذلك في صورة نفي القسم وكذا تزاد ما مع المضاف كقوله في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر حور فالحق بالملكة جمع حائر اي هالك من حار اي

هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها فتمثلا على ذكر مواضع زيادتها ههنا
فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو
جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي
اي ان تختص بما في معنى القول اي بفعل مقدر في معنى القول نحو
المطر وفي الظرف غير مغني عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما
ليس في معنى القول فهي لا تقع في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح
القول يؤدي معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فانه حرف دال على ان ائت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به فقوله
ان اعبدوا الله هو تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا
لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به
الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر

ما وإن المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولى لأنها أي ما وإن
المفتوحة المخففة للفعلية أي الجملة الفعلية أي بها فلا تدخل إلا على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحبت
أي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك أعجبني أن خرجت أي خروجك
واختصاص المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق فإن كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأن المفتوحة المشددة للاسمية أي
للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كففتها بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ووقوع
كونها للاسمية إنما تعمل في جزئيها فيجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أو ما في معناها نحو أعجبني أن زيدا أخوك
أي أخوته فإن تعذر قدر الكون نحو أعجبني أن هذا زيد أي كونه زيدا
حروف التحضيض هلا وألا ولوما ولولا لها صدر
الكلام لدلالتها على أحد أنواع الكلام فتصدرت لتدل من أول الأمر على أنه
الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزمها الفعل

لفظا

لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا أو تقديرا نحو هلا زيدا ضربته
وهلا زيدا تضربه فمعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها
من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
قد تسمى بهما لجمعهما لهما فإن هذه الكلمة إذا دخلت على الماضي والمضارع
فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مضمونه متوقعا للمخاطب
أو للقاعدين وقريبا كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيها إذن
ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل أي يضاف إلى التحقيق في الأغلب

التقليل كقولك إن الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجرداً عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله أحسنت وقد لعمري بتّ ساهراً

حرفا الاستفهام

الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما شيء مما في حيزهما لدلالتهما على أحد أنواع
الكلام كما مرّ وقد يدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم
وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد إلا أن
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف هل فإنها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على الشذوذ وذلك لأن أصلها أن
تكون بمعنى قد كما جاءت على الأصل في قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين أي
قد أتى فلما كان أصلها قد وهي من لوازم الأفعال فإذا رأت فعلاً في
حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته وإن
لم تره في حيزها تسلّت عنه ذاهلة والهمزة أعمّ تصرفاً أي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع تستعمل لأنها أكثر من التصرف في هل تقول أزيداً ضربت
بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل أزيداً ضربت لما عرفت وتقول

أتضرب زيداً وهو أخوك باستعمال الهمزة لإثبات ما دخلت عليه على وجه
الإنكار وهل تضرب زيداً لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لأن أصله أتضرب زيداً أو تضرب غيره فأجيب منك وهل
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف معادلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول
أزيد عندك أم عمرو فتجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنه لما قصد المستفهم
عن أحد الأمرين تعين المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الأصل في باب
الاستفهام والأقوى فيه أنسب وأليق ويقع هل مع أم المنقطعة لأن
المستفهم عنه في صورة أم المنقطعة غير متعين لأنها للإضراب عن السؤال
الأول والاستئناف بسؤال آخر بأم المقدرة ببل والهمزة فإن قولك هل زيد عندك
أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أثم إذا ما وقع آمنتم به وأفمن
كان وأومن كان بإدخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة
بخلاف هل لكونها دون الهمزة فلا يصح تصرفها تصرفها

حروف الشرط

إن ولو وأما لهما صدر الكلام لما مرّ فإن للاستقبال وإن دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وإن دخل على المستقبل في بعض النسخ فإنه للاستقبال

ولو للماضي ومعناه ان لو للاستقبال نحو كان دخل على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا
اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ابهاد خلف نحو لو ضربتني ضربتك ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانه موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيئي مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو
بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطأ المشهور فهم بداهة ان ما ذكره معنى له
بعض اربابه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هنا الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه
اذا استلزمه الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الاكرام ويلزمهما
اي ان ولو الفعل لفظا كما في الامثلة او تقديرا كقوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعل المحذوف يفسرهما الظاهر فاحد

فقط وأما أنتم فلأنه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تأكيدا للفاعل الفعل المحذوف لأن حذف الفعل والفاعل أبعد من حذف
الفعل وحده ومن ثمة أي ومن أجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المختص
الفعل أنك بالفتح لا بالكسر لأنه أي أن مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد
لو والصالح للفاعلية هو أن المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل أي
بصيغة الفعل موضع منطلق أي في موضع يليق أن يقع فيه منطلق لأن الكل
في خبر أن ها هنا لا يكون الفعل المذكور موضع الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو أنك انطلقت ولا يقال لو أنك منطلق وإنما قال كالعوض
لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت المقدر ها هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
في خبرها عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل
كالعوض وهذا إذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فإن كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للتعذر
أي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة

اقلام

أقلام فإن الأقلام ليس مشتقا فهو موضع فعله في موضعه وإذا تقدم
القسم أول الكلام أي في أول زمان التكلم بالكلام فيصح نزله في لكونه
ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم الشرط على الشرط متعلق بتقدم
لزمه الماضي أي لزم للقسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا أو معنى
ليكون على وجه لا يعمل فيه أداة الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل
أداة الشرط فيه أي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لأنه يلزم أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وأما
معنى فهو جواب للقسم لكون الهمة عليه وللشرط أيضا لكونه مربوطا
بالشرط مثل والله إن أتيتني مثال للماضي لفظا وإن لم تأتني مثال للماضي
معنى لأكرمتك وإن توسط أي القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
أو غيره أي بتقديم غير الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط وأن يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم
وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك أنا والله إن تأتني آتك فعلى المعنى
الأول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون باعتبار التقدم

المعنى

فيجوز كليهما على غير ترتيب اللف وعلى الثاني هذا مثال للتقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير اللف وباعتبار جواز
اعتبار الشرط على ترتيبه وانه انثى واسأل لانها كذلك وانما قيد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في لفظه صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
ترتيبه ففي كل من المثالين نوع من حيث المعنى الثاني اختلاف في بيان اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان النشر
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد
اتصال بالمثال السابق بعد الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثالا
بهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كالملفوظ في حق
الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى

لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان ينبغي حذف النون اولى اي
لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بكر فاعرضت عنه او ما اجمله في الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت كلمة اما في غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما بعد الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يستغنى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما
تشابه فانه ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه معلوم بمعنى واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات فحكم بان كلمة اما
للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني فالتزم حذف فعلها الذي

هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها فهما
في جزئها اي جز فائها اوهما اما لانه جزء الفا ايضا جزء بسوا كان ذلك الجز
مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجز على
الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو اي ما وقع بينهما
وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفا
وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فهو معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا

وقيل

وقيل والقائل المازني ان كان ما هو متوسط بين اما وفائها جائز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمنه قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جز الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل لضم ليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمنه قبيل القسم الثاني وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بينهما ان لا يكون وراء
الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما في الاول حكم الامتناع في
الاول دون الثاني وههنا تقديره تتميم الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيهم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم
مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بما ذكر فزيد فهو منطلق بصيغة

الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب يوما اذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وانما مثل المصنف بمثالين لكونهما والظرف بين اما والفاء منصوبة لفظا مثله
كونهما مرفوعا لكنهما **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر والمنع
تقول لمن قال فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي
لا اجابة لك في ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا قال المصنف كقيف مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ومشابهة معناه بمعناه لانه
ردع المخاطب عما يقوله كقيف الضد لكن النحاة لم يقولوا فيه اذا كان بمعنى

حقا ايضا لما فهموا من ان المصنف به كقيف مضمون الجملة كالمصنف بانه فلم
يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فنبه من اول الامر بكونها على البناء والحركة تدل على اعرابها
وليست لانها كالحرف الاخر منها لخفائها فان كان اي المسند اليه ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير في الحاق تاء التانيث وفي عدمه
او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمع اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل
احتياج المسند اليه على علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا

اوكما عينا وصلاة النبي وبجمع غالبا ظاهرها غاية الظهور فاذا الحقت
على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل
هي حروف الحقت للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل
الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به ما
ينون الشي اعني النون تنوينا لتغاير لحدوثه وعروضه لما في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا تنقضها الحركة العارضة مثل عادا الاولى
وهي شاملة لنون لدن ولكن ولم يكن فامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة
الاخر اي اخر الكلمة فانه هذه النونات وان وقعت اواخر تلك الكلمات لا تتابع
حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المبادر
منها تبعيتها للاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة

التنوين فان قلت اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نونا التاكيد خفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تتبعها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض المعروض وليس نون انطلق حركة تابعة بما بعد الحركة لام الرجل
بمثل المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي
كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا ينصرف
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو ما يفرق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وصه بغير
التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعله
علما لشخص يحفظ التمكن والعوض وهو ما لحق اخر الاسم عوضا عن المضاف اليه
لفظا فيها على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت

مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحقها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك في حينئذ وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما
اي كل واحد قائما وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كالواو وعلامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سمي بمسلمات
مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم ما عوضه المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير
اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق في الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يستلزم ترجيع الصوت في الخيشوم وذلك الترجيع من اسباب
حسن الغناء واما الغالي وهو ما لحق في اواخر الابيات والمصاريع فان كان

الحروف

للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما شاهد من اصحاب
الغناء لانه محل التغني به انما هو الاخر لئلا يخل بسلك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع فلا يخل بنظم المعاني وهو اما ملحق للقافية
المطلقة وهو ما كان رويها متحركا فيتبع باشباع حركته واحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتداده بها فلحوق التنوين هنا القافية انما يكون باسم بدل حروف
الاطلاق فيه كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان
اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وهمل وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ملحق للقافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد بها لانه ليس هنا حركة يحصل
من اشباعها حروف الاطلاق ليستمر امتداد الصوت كما في قول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحرك

عند النحاة بالفتح او الكسر ولحقها بها النون فتصير الحرفين وتخفيفه وسمي
هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
جاوزت البيت بلحوقها هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يخصه **واعلم** ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة
المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل **و** يحذف اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد
ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين العلمين احدهما موصوف به
والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابنة وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو

جاءني رجل

جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وخبرا عنه زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع
ما ذكر الا في حذف الف منها فانها لا تحذف فيها ما كانت لئلا يلتبس ببنت
في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون وشديدة مفتوحة لثقلها وخفة
الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل
بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها
فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في صيغة
الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن كلها بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد

في النفي فلا يقال زيد ما يفعلن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وفيما جاء
فلعلا تشبيها له بالنهي وكثيرا اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له
وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما هو مثبت القسم غير لازم
بل جائز وكثيرا اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي لشرط المؤكد بحرف ما فانه
لما اكد الحرف قصد والتاكيد الفعل ايضا لئلا يتخلف المقصود عن غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين اذ الشرط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة انه لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة للالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان

او مخاطبا والمؤنث الغائب مفتوح طلبا للخفة فقط انما عدا ذلك
المذكور يشمل المثنى وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله ونقول
في المثنى وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فنقول
في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤ
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
من النونات ولا تدخلهما اي المثنى وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقا
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده و
ويجعله مغتفرا كما في الوقف ولم يرض عند الاكثرين وهما اي النونان
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة معنى يعني
وجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة في حذف
الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو

مثنيانه جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو
اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزون
واخشن فالنون مع الضمير البارز كالمنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن
وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نقول
اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو الواحد المذكر
نحو اغزون واخشن فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ونعني
بها الف التثنية نقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى
كما يقال ترايان مثنيا للغير البارز التي تحركت لامه بالفتح كما فتح
مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع وكاف نون التاكيد

وضم الواو كضمها في لم تروا القوم وهذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم
لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس
هذا مثال ما فيه ضمير بارز مكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على
ترين او ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما برد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه
الامثلة وقعت على ترتيب تفريعها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي لملاقاتها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف
النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
لتدل عليها وان كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تحركوها كما تحرك
التنوين وفاقا بينهما وانما لم يحرك لانحطاط مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما

بدل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وكذا الخفيفة في حال الوقف
على ما الخفيفة بحذفها اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فرد
ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد
المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم
مرتبة باقيا اثره على ما ليس بلازمة والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب
الفا وان انضم وانكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واخذت بخير
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

اللهم اجعل خاتمة امرنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرور ما اضررناه
واجعل نونات نقائضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقع الندامة منقلبا
بالالف اذا يعوج بنا على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو
ارغام الضلال لان كافية وعلى حضرة المستهام بجمالها شافية وعلى
آله واصحابه وعلى من تبعهم في زمرة احبائه قد استراح من نكدة الاستنساخ
لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته لا للاغراض والاعواض وصده
عن مطالبة الاغراض والاعواض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر
رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

بتوفيق الله تعالى تم الكتاب بيد العبد الفقير حسين
بن محمد السلطي في شهر الله المبارك ربيع الاول
في اليوم الثاني ضحوة السبت في سنة [illegible]
اللهم اغفر لكاتبه ولصاحبه ولناظره
بحق من خلق لاجله السموات والارض
محمد صلى الله عليه وسلم والمطلوب
من الناظرين الى هذا
الكتاب ان يعفوا
الكاتب
مستغفر
اللهم